تطور المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر

تأليف

د. رءوف عباس حامد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حالياً أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منهم. للاتصال : info@RaoufAbbas.org

المحتويات

مقدمة – التاريخ والمجتمع 4
الفصل الأول – المجتمع التقليدى 7
المجتمع الريفى 8
المجتمع الحضرى 15
الإدارة 20
الحياة الثقافية الفكرية 25
مراجع يمكن استشارتها 28
الفصل الثانى – رياح التغيير الحملة الفرنسية (1798 – 1801) 29
قيام الحملة واستيلائها على مصر 30
الفرنسيون فى مصر 33
الموقف الدولى وعودة بونابرت إلى فرنسا 34
مصير الحملة بعد سفر بونابرت 36
نتائج الحملة الفرنسية 38
الفصل الثالث – إرهاصات التحدى عصر محمد على (1805 – 1848) 42
تطوير اقتصاديات البلاد 47
نظام الحكم 59
أما عن إدارة الأقاليم 63
السياسة الخارجية 64
الحياة الثقافية فى عهد محمد على 72
حصاد العصر 76
مصادر يمكن الرجوع إليها 80
الفصل الرابع – الزحف الغربى خلفاء محمد على (1848 – 1863) 81
عباس ومشروع السكك الحديدية 84
محمد سعيد باشا وامتياز قناة السويس 90
سياسة سعيد الداخلية 92

نظام الحكم..... 93
مصادر يمكن الرجوع إليها 95
الفصل الخامس – عودة إلى طريق التحديث عصر إسماعيل (1863 – 1879)..... 96
تطور اقتصاديات مصر..... 96
السياسة الخارجية..... 102
الأزمة المالية وخلع إسماعيل 106
الحياة الثقافية والفكرية 110
مصادر يمكن الرجوع إليها 112
الفصل السادس البناء الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر 113
المجتمع الريفى..... 113
القوى الاجتماعية..... 118
مصادر يمكن الرجوع إليها 124
الفصل السابع المعارضة الوطنية وإرهاصات الثورة العرابية..... 125
مناخ المعارضة 127
نمو المعارضة..... 129
الجبهة الوطنية..... 138
الفصل الثامن مصر تحت الاحتلال البريطانى (1882 – 1914) 151
مفاوضات (دراموند وولف)..... 158
الأوضاع الاقتصادية 160
الحياة السياسية..... 165

مقدمة ـ التاريخ والمجتمع

"التاريخ" سجل تطور المجتمع البشرى الممتد منذ الأزل، وليس مجرد تسجيل لأعمال البارزين من الشخصيات التى لعبت أدواراً متفاوتة القيمة والعمق فى حياة مجتمعاتهم، أو رصد للدول المتعاقبة على حكم بلد ما: قيامها، عوامل قوتها، ضعفها، عوامل تدهورها، وكيف مهد ذلك الطريق لتخلفها عن غيرها، إلى غير ذلك مما يشاع عن "التاريخ بين البسطاء.

ولما كان المجتمع وحدة كلية متميزة أرقى منزلة من الجماعة الاجتماعية والوجود الفردى، وبعد الجماعة الكبرى التى ينتمى إليها الفرد، والتى يجد الناس فيها العناصر الأساسية للحياة المشتركة، ومن ثم يمثل المجتمع شبكة متينة من الجماعات الاجتماعية ذات الثقافة المتميزة المشتركة، تحتل حيزاً إقليمياً معيناً، ويتبلور منها النسق الاجتماعى الشامل الذى يتضمن جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية، فالمجتمع بهذا التحديد يعد كائناً عضوياً كلياً، خلقه تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية، ومحاولته تذليلها وترويضها لإشباع حاجته الأساسية للبقاء.

ولما كانت الكائنات العضوية تتعرض على مر حياتها لعوامل التغير كلما تغير تركيبها العضوى، أو تغيرت الظروف المحيطة بها، فكذلك شأن المجتمعات، فهى دائمة التغير ولا تستقر على حال إلا إلى حين، وهذا التغير وما ينتج عنه من تطور المجتمع من حال إلى حال يشكل محور دراسة التاريخ، فتأريخ مجتمع ما إنما هو رصد لحركة التغير فيه، وتحديد لإيقاعها، وإدراك لما ترتب عليها سلباً وإيجاباً. فالتاريخ إذن يعنى بدراسة حركة المجتمع بغرض التوصل إلى تفسير لها، وليس بغرض التوصل إلى قانون عام لتلك الحركة. وفضلاً عن استحالة تقنين حركة المجتمع الواحد على مر الزمن، لاختلاف عناصر تلك الحركة وتباينها مع اختلاف الظروف الموضوعية للمجتمع وتباين المؤثرات الخارجية التى تسبب التغير ومن ثم تدفع حركة المجتمع من عصر إلى عصر، فلكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع قوانين الحركة والسكون الخاصة بها التى تميزها عن غيرها.

وتغير المجتمع من حال إلى حال قد يتحقق نتيجة عوامل داخلية نابعة من المجتمع ذاته ، أو عوامل خارجية تؤثر فيه تأثيراً ملحوظاً، أو نتيجة الإثنين معاً، فتغير الظروف البيئية يترتب عليها تغير فى بنية الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع، وتغير فى بنيته الأساسية وفى مؤسساته الاجتماعية كذلك الحال بالنسبة للمؤثرات الخارجية التى تتخذ طابع التحدى، ومواجهة المجتمع لذلك التحدى تقتضى درجة من درجات التغير التى تحقق بتراكمها الكمى تغيراً كيفياً. فالتغير – عامة – لا يحدث بين عشية وضحاها، وإنما يتم بشكل وئيد، حيث يحمل المجتمع القديم فى أحشائه عوامل التغير الأصلية أو الوافدة – أو هما معاً – فتنمو داخله حتى إذا بلغت آثارها ذروة نضجها، كنا أمام مجتمع جديد وإن ظل يحمل بعض قسمات المجتمع القديم إلا أنه يختلف عنه اختلافاً بيناً من حيث البنية والنسق والمؤسسات الاجتماعية

ورغم محاولات البعض أن يضعوا قوانين لحركة المجتمعات كالقول بالتعاقب الدورى للمجتمعات من مرحلة البداوة إلى التحضر إلى التدهور على نحو ما فعل إبن خلدون، أو القول بالتطور المرحلى للمجتمع من مرحلة العبودية إلى الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية على نحو ما فعل كارل ماركس وحاول أن ينسج على منواله ماكس فيبر، ووالت روسو نسيجاً مختلفاً من حيث تقسيم مراحل التطور، فإن واقع الحال يؤكد عدم مصداقية نظريات التطور على المجتمع الواحد، فضلاً عن عجزها عن صياغة قوانين للحركة تصدق على كل المجتمعات، وليس أدل على ذلك من انتقال روسيا والصين إلى الاشتراكية دون أن تنضج فيهما مرحلة الرأسمالية نضجاً كافياً يحقق بلوغ التناقضات ذروتها على نحو ما تنبأ ماركس، وبقاء الرأسمالية فى الكثير من المجتمعات الغربية رغم ما عانته من أزمات. فلكل مجتمع – إذاَ – حركته الخاصة به التى تنبع من ظروفه البيئية وعلاقاته الخارجية، وكل مجتمع يمثل حالة قائمة بذاتها يعنى التاريخ بدراسة حركتها وتفسير عناصر القوة المحركة فيها.

وقد اتخذ تاريخ المجتمع المصرى مساراً يتفق مع تفاعل الإنسان المصرى مع البيئة، واستجابة لتحدياتها، فبدأ المجتمع المصرى القديم قبل الألف الرابع قبل الميلاد، حيث استطاع الإنسان المصرى أن يبنى حضارة من أعرق الحضارات الإنسانية، واستمر ذلك

المجتمع قائماً بخصائصه الأساسية مع تفاوت إيقاع الحركة والسكون حتى القرن السابع الميلادى، حين فتحت جيوش المسلمين مصر (639م) ضمن حركة الفتوح الإسلامية الكبرى، فكان هذا المؤثر الخارجى منبهاً هاماً لعوامل التغير الكامنة، فتغير واقع المجتمع المصرى فى العصر الإسلامى تغييراً جذرياً، غير أن رسوخ قدم مصر فى صناعة الحضارة جعلها تلعب دوراً بارزاً متميزاً فى تاريخ الإسلام على مر ما يقرب من تسعة قرون، لم يكن المجتمع خلالها جامد الملامح، بل كان دائم التغير، فاستطاعت مصر أن تؤثر تأثيراً فعالاً فى تاريخ المنطقة – كما كان شأنها فى العالم القديم – وعبرت التغييرات التى شهدها المجتمع المصرى عن نفسها – عندئذ – فى تلك الخصوصية التى تميزت بها مصر فى تاريخ الإسلام حتى أصاب الركود الحضارى مصر قبيل اجتياح العثمانيين للمنطقة كلها بما يقرب من قرن من الزمان لعوامل داخلية وخارجية أيضاً، وجاء العثمانيون ليكرسوا هذا الركود الحضارى، فعانى المجتمع المصرى من التخلف الحضارى والجمود الفكرى والركود السياسى على مر ما يقرب من الثلاثة قرون.

وقبيل نهاية القرن الثامن عشر الميلادى جاء التحدى الغربى عدوانياً عنيفاً لينبه المجتمع المصرى من سباته العميق، وينشط عوامل التغير التى نقلت مصر إلى العصر الحديث ، فبدأ المجتمع المصرى يستعيد روحه الأصلية مع أوائل القرن التاسع عشر، وأخذت مصر تحث الخطى لتلحق بركب التقدم الحضارى بعد غياب طويل، ولكن الطريق إلى التقدم بدت طويلة وشاقة، وكان قطعها يحتاج إلى التزود بأدوات معينة، حرصت مصر على اقتنائها حيناً، ثم فقدتها أحياناً نتيجة أطماع الطامعين وزحف الغاصبين.

وهذه الدراسة تهدف إلى رصد تطور المجتمع المصرى الحديث منذ حاول أن ينفض عن نفسه غبار الركود الحضارى الذى تراكم فى العصر العثمانى فشل حركته التى لم تعرف من قبل غير الدأب والنشاط حتى بلغت حركته ذروتها عند مشارف القرن العشرين.

والله ولى التوفيق

المؤلف

الفصل الأول ـ المجتمع التقليدى

المجتمع التقليدى مصطلح شائع عن جمهرة دارسى التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعى ينسحب على مرحلة ما قبل "التحديث" فى المجتمعات التى يسودها نمط إنتاجى معين يقوم على سد الحاجات الأساسية لأفراده من مأكل وملبس ومسكن فهو مجتمع ينتج من أجل الاستهلاك وقلما كانت هناك علاقات تبادلية (تجارية) بين الخلايا المكونة لهذا المجتمع وبعضها البعض، كما يندر قيام مثل هذه العلاقات بين هذا المجتمع وغيره من المجتمعات.

والإنتاج فى مثل هذا المجتمع إنتاج زراعى لا تستخدم فيه إلا وسائل بدائية سواء فى الرى أو الفلاحة، وتحتفظ الدولة فى ظل هذا النظام بحق ملكية الأرض التى تكلف السكان (الرعايا) بزراعتها مقابل سداد خراجها كتعويض للدولة عن الترخيص لهم بالانتفاع بالأرض.

والسلطة السياسية فى ذلك المجتمع سلطة استبدادية قائمة على التمايز الاجتماعى الذى يعطيها حق السيادة المستمد من الفتح العسكرى أو الصفة الدينية أو الانتماء إلى جنس أو عنصر أقوى، ويتحول أهل ذلك المجتمع إلى لعب دور أقرب ما يكون إلى دور الشغالة فى خلية النحل، فهم يكدون ويكدحون من أجل الطبقة الحاكمة ولا يبقى لهم من ناتج سعيهم إلا ما يجعلهم يعيشون عند حد الكفاف.

والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى (1517 – 1798) يشتمل على خصائص المجتمع التقليدى، حيث الهوة واسعة بين الحكام (الأتراك) والمحكومين (الرعية)، ومهمة القسم الثانى أن يعمل على خدمة القسم الأول ومده بما يحتاج إليه من أسباب الحياة، بينما احتفظ القسم الأول بالسلطة وبحقوق السيادة بما ارتبط بها من ملكية الدولة للأداة الرئيسية للإنتاج (الأرض الزراعية).

فالدولة العثمانية واحدة من الدول القبلية، وهى تلك الدول التى قامت على أكتاف قبائل بدوية نزحت من منطقة الاستبس كدول المغول فى جنوب غرب آسيا، أو المغول فى

الهند، أو الهون والأفار فى شرق أوروبا، وخضعت جميعها فى طبيعة تكوينها لظاهرة واحدة، وهى تطبيق الحياة البدائية لأوطانها الأصلية فى البيئة الجديدة. فحياة الاستبس تتطلب من تلك القبائل نظاماً دقيقاً، وقيادة من نوع فريد، وطاعة لهذه القيادة، ووضع لخطط الانتقال من مكان إلى مكان آخر. وعندما اضطرت تلك الشعوب إلى هجرة أوطانها زاحفة غرباً، حتى استقر بها المقام فى الأماكن التى تضم مراكز حضارية زراعية مزدهرة، لم تعرف من التنظيم لحياتها غير ما وهبتها إياه الطبيعة فى بيئة الاستبس الرعوية، ومن هنا كان التنظيم الدقيق للدولة العثمانية والولاء للراعى أو لسلطانه، ومن هنا كانت فكرة الحكم عندهم تنحصر فى ثلاثة عناصر: السلطان ، والرعية، والجيش.

واستمد الحكم العثمانى خصائصه من هذه العناصر الثلاثة، فللدولة عند العثمانيين وظائف معينة لا تتجاوز حدودها، إذ يقع عليها عبء الدفاع عن ولاياتها، وحفظ الأمن من داخل تلك الولايات، ثم تحصيل الضرائب عليها، والفصل فى المنازعات التى تقوم بين الناس . أما ما خلا ذلك من أمور تتعلق بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية فقد تركها لهم يديرونها وفق ما استقرت عليه عاداتهم وتقاليدهم.

المجتمع الريفى

أن الحديث عن المجتمع الريفى يبدأ بداهة بتجديد أوضاع حيازة الأرض الزراعية باعتبارها أداة الإنتاج الاقتصادي التى يقوم عليها عماد الحياة فى الريف المصرى.

وحين فتح العثمانيون مصر، كانت الأراضى الزراعية موزعة بين قطاع السلطان وكان يتكون من مساحات واسعة من أراضى الدولة، حيث كانت التفرقة بين ما تملكه الدولة وما يملكه الحاكم غائبة عن الوجود و"إقطاع الأمراء" وهى مساحات من الأرض أعطيت لأمراء الجند كرواتب نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، تفاوتت مساحة كل منها بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير صاحب الإقطاع، ثم "الأطيان الخراجية " وتمثل ما خلا ذلك من الأرض الزراعية الموزعة بين القرى المختلفة التى يكلف أهل القرية جميعاً بفلاحتها وأداء ما عليها من أموال، دون أن يكون لهم حق ملكيتها، بل كان

لهم حق الانتفاع بها، وأخيراً كانت هناك "أطيان الرزق" الموقوفة على أعمال البر ودور العبادة.

وقد استولى السلطان سليم الأول (فاتح مصر) على الأطيان الخاصة بإقطاع السلطان ، وأسندت إدارة تلك الأطيان إلى والى مصر، وخصصت للإنفاق على الحامية (الأوجاقات)، أما إقطاعات الأمراء المماليك فقد صودر بعضها لصالح بيت المال وأبقى بعضها الآخر فى أيدى بعض الأمراء الذين والوا العثمانيين كرزقة بلا مال (أى معفاة من الضرائب)، وتولى بيت المال (ديوان الروزنامة) إدارة أموال الأراضى الخراجية.

فمنذ الفتح العثمانى لمصر، وحتى منتصف القرن السابع عشر، أدار العثمانيون أرض مصر إدارة مباشرة عن طريق بيت المال الذى قسم البلاد إلى "أمانات" أو "مقاطعات " تضم كل منها عدة قرى متجاورة تشكل وحدة مالية وإدارية يتولى مسئوليتها "مفتش" أو "أمين" مقابل راتب معلوم يتقاضاه من بيت المال ويعد مسئولاً عن زراعة أرض "المقاطعة" الموكل إليه أمرها فلا تترك أى مساحة صالحة للزراعة دون أن تزرع ، ويتولى تحديد ما يخص الأرض من الخراج على أن يدون ذلك بسجل معين معتمد من بيت المال حتى لا يفرض الأمين الضرائب على الفلاحين وفق هواه.

غير أن نظام المقاطعات فشل فى إدارة أراضى مصر على النحو الذى يحقق دخلاً وفيراً لخزانة الدولة نتيجة استبداد الأمناء بالأهالى وإثرائهم على حسابهم، وتقديرهم للضرائب تقديراً عشوائياً، فترك الفلاحون أطيانهم دون زراعة طالما كانت ثمرة كدهم تذهب للدولة ولا تبقى لهم ما يسد رمقهم ورمق عيالهم. مما جعل الدولة تفكر فى تطبيق نظام جديد يضمن لخزانتها دخلاً وفيراً ويخلصها من التورط فى مباشرة إدارة الزراعة، فكان الأخذ بنظام الالتزام ابتداء من عام 1658.

وكانت الالتزامات تعطى لمن يدفع أكبر قدر ممكن من المال فى مزاد علنى، وبمجرد حصول "الملتزم" على تقسيط الالتزام تنقطع صلة الدولة بالقرى التى تدخل فى إطار هذا الالتزام، ويصبح الملتزم نائباً عن الروزنامة فى إدارة أمور زراعة تلك القرى وجباية أموالها.

وكانت المساحة الصالحة للزراعة بالقرية (زمام الناحية) تقسم إلى قسمين هما: أرض الفالحة وأرض الوسية، وكانت الأولى تمثل الجانب الأكبر من زمام الناحية، وتنقسم إلى أربعة وعشرون قسماً متساوياً يسمى كل منها "قيراطاً" يلتزم بها ملتزم واحد أو توزع على عدد من الملتزمين نظير تسديد ما عليهم من ضرائب. وعرفت هذه الأرض بالوجه البحرى باسم (أرض الأثر) أو الأطيان الأثرية نظراً لبقائها فى حوزة الفلاح ما دام يسدد الأموال التى ربطت عليها وقلما كانت تتأثر مساحتها بالفيضانات. أما فى الوجه القبلى فكانت الأراضى أكثر تأثراً بالفيضان، ومن ثم كانت تتم عمليات مسح الأراضى بعد الفيضان وتوزع على الأهالى سنوياً بمعرفة الملتزم وشيوخ القرى حسب قدرة كل عائلة من عائلات القرية على خدمة الأرض ولذلك عرفت أطيان الفلاحة فى الوجه القبلى باسم "أرض المساحة".

ولم يكن للفلاح سوى حق الانتفاع بالأرض، دون أن يملك رقبتها ولا يستطيع الفلاح أن يتصرف فى حيازته الزراعية بالبيع أو الشراء، فهو ينتفع بالأرض التى يزرعها، وله محصولها، وعليه أن يسدد المال المقرر عليها للملتزم الذى أنابه السلطان عنه فى ذلك ، فإذا لم يدفع الفلاح مال الأطيان أو تسبب فى بوارها، كان من حق الملتزم أن ينتزع الأرض منه ويعطيها لمن يشاء. أما إذا مات الفلاح، فإن حق الحيازة ينتقل إلى ذريته أو أقاربه بشرط مقدرتهم على الزراعة، فإن لم تكن له ذرية تنطبق عليها هذه الشروط، تنتقل الأرض إلى الملتزم الذى يعطيها لمن يشاء مقابل مبلغ يدفعه للملتزم يسمى "حلوان " كذلك كان باستطاعة الفلاح أن يرهن جزءاً من أطيانه ليستعين بالمبلغ الذى يحصل عليه نظير رهنها على زراعة بقية أطيانه، وعرفت هذه الأرض المرهونة باسم " غاروقة"، وكان له الحق فى استرجاعها عندما يتمكن من سداد الدين، وكذلك كان له الحق فى أسفاط حق الانتفاع (أى التنازل عنه) لمن يشاء إذا حصل على موافقة الملتزم على ذلك.

أما "أرض الوسية" فكانت تبلغ حوالى عشر أطيان القرية التى يتكون منها الزمام ، وقسمت بدورها إلى أربعة وعشرين قسماً متساوياً تعرف بالقراريط، كانت إما تتبع ملتزم واحد أو تقسم بين الملتزمين إذا زاد عددهم عن ملتزم واحد، وكان كل ملتزم يحصل على عدد من القراريط من أرض الوسية مساوياً للعدد الذى فى حوزته من أرض الفلاحة ولم

يكن باستطاعته أن يتنازل لغيره عن جزء من أرض الفلاحة دون أن يبيع عدد من القراريط المماثلة من أرض الوسية.

وكانت أرض الوسية تمثل مزرعة خاصة للملتزم تزرع لحسابه فى الغالب عن طريق السخرة فيكلف الفلاحين بزراعتها له دون أجر، وقد يؤجر الملتزمين أرض الوسية للفلاحين إذا رغب عن زراعتها لحسابه، وقد يلجأ إلى نظام "المزارعة" فيشاركهم على محصولها فيكون له النصف أو الربع أو غير ذلك حسب نوع المحصول والعرف السائد فى الإقليم. وتعفى الأرض التى تدخل تحت هذا النوع (الوسية) من الضرائب، وفى بعض الحالات كانت تتسع أرض الوسية حتى تصل إلى نصف أو ثلث أو ربع زمام القرية عن طريق ضم حيازات الفلاحين الذين يعجزون عن سداد ما عليهم من ضرائب أو الذين يفرون من القرية تخلصاً من الأعباء الجسام الملقاة على عاتقهم.

وكان الملتزمون خليطاً من طوائف متعددة من الناس، فمنهم أفراد الأوجاقات (رجال الحامية العثمانية)، وأمراء المماليك، والتجار الذين استثمروها فى الالتزام بعد تحول طرق التجارة الدولية، ومنهم أيضاً بعض رجال الإدارة (الأفندية)، وبعض النساء، وشيوخ البدو مثل شيوخ الهوارة من بدو الصعيد، وبعض العلماء ومشايخ الطرق الصوفية. ويدل ذلك على تحول نظام الالتزام من نظام لمباشرة زراعة الأرض وجباية الأموال الأميرية إلى نوع من الانتفاع بالأرض، وذلك نتيجة لضعف الدولة وعزوفها عن الاهتمام بالشئون الداخلية للولايات فأصبح من حق الملتزمين – فى القرن السابع عشر– توريث الالتزام لأبنائهم وما كاد يحل القرن الثامن عشر حتى بدأ الملتزم وكأنه المالك الفعلى للأرض التى تدخل فى حدود التزامه، بمعنى أنه كانت له سلطة زيادة أو إنقاص بعض الرسوم أو الضرائب، وإعطاء الأرض أو بيعها لملتزمين آخرين، أو التوصية بها لأبنائه، أو وقفاً عليهم ثم على الأغراض الخيرية بعد انقراض ذريته، بشرط أن يحصل على كل تصرف من تلك التصرفات فإذا مات الملتزم دون أن يعقب ذرية، ولم يكن له مماليك يصبح التزامه "محلولاً" ويؤول للدولة التى تعطيه لمن يدفع أكبر قدر ممكن من "الحلوان" فى مزاد علنى.

وكان الفلاح المصرى مرتبطاً بالأرض فى ظل نظام الالتزام، رغم أنه كان يستطيع أسفاط حق الانتفاع لغيره، ورغم ما كان له من حرية اختيار المحاصيل التى يزرعها دون تدخل من جانب الملتزمين فقد كانت الدولة تصدر الأوامر المتلاحقة التى تقضى بضرورة إعادة الفلاح إلى حقله فى حالة هروبه ومعاقبته على ذلك وإجباره على الاستمرار فى العمل بالفلاحة باعتباره "خادم الأرض"، وإلزامه بأداء ما على الأطيان المكلفة باسمه من ضرائب.

ويصور لنا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى أحوال الفلاحين فى ظل نظام الالتزام فيقول : "... كانوا مع الملتزمين أقل من العبيد المشترى، فربما أن العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب... وأما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب.. وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم أستاذه (سيده) مكانه أحضر قهراً وازداد ذلاً ومقتاً وإهانة".

ولما كانت القرائن التاريخية تشير إلى أن مشكلة الهرب من الأرض كانت من المعضلات القائمة التى واجهت الحكومات المصرية منذ القرن الأول من الحكم الإسلامى، فإنه يبدو أن ارتباط الفلاح المصرى بالأرض كان يقوم على عادة قديمة، ثم أبقى عليه العثمانيون بما عرف عنهم من المحافظة على الأوضاع القائمة.

وكانت الضريبة التى تفرض على الأرض الزراعية (طين الفلاحة) تعرف بـ "المال الميرى" وحددت وفقاً لمساحة الأرض وقدرتها الإنتاجية، فقسمت الأرض إلى ثلاث درجات هى: "عال" و"وسط" و"دون" حسب درجة خصوبة الأرض ووفرة أو ندرة محصولها. ولم يكن "المال الميرى" ثابتاً بل كان قابلاً للزيادة بصورة مستمرة حتى أن المال الميرى الذى كان مقرراً على بعض الأقاليم قد زاد فى نهاية القرن الثامن عشر إلى أربعة أمثال ما كان عليه عند منتصف القرن السابع عشر.

وإلى جانب المال الميرى كان على الفلاح أن يدفع ضرائب أخرى منها "المضاف" الذى أصبح فى حقيقة الأمر جزءاً من المال الميرى وهو السبيل الذى تضاعف عن طريقه مقدار المال الميرى، وكان بمثابة ضريبة إضافية (كما يتضح من التسمية) لسد حاجة

الخزانة إلى المال، أو لتغطية نفقات الصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك أو لتعويض النقص فى موارد بيت المال نتيجة عجز بعض القرى عن سداد ما عليها من مستحقات، فتضاف تلك المستحقات إلى المال الميرى فى القرى الأخرى، أو عندما تعد الدولة العدة لشن حرب ضد أعدائها وتحتاج إلى موارد مالية إضافية، إلى غير ذلك من دوافع جعلت "المضاف" مصدراً لهلع الفلاحين وخوفهم.

وإلى جانب هذه الضريبة هناك "الفائض" وهو ضريبة تمثل الفرق بين المال الميرى المربوط على الحيازة، والإيجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين، وكان هذا الفرق يذهب إلى جيب الملتزم، ثم أصبح ثابتاً يسجل بالدفاتر اعتباراً من القرن الثامن عشر.

هناك أيضاً مجموعة أخرى من الضرائب عرفت باسم "البرانى" وهو المال الذى أصبح الفلاح يدفعه كتعويض عن العادات التى التزم الفلاحون بتقديمها لرجال الإدارة كالسمن والأغنام والعسل والجبن والدواجن وغيرها من منتجات الريف، فقد قدرت أثمان تلك الأشياء وسجلت بدفاتر الالتزام، وأصبحت عبئاً على القرية أن تتحمله، وقد بالغ رجال الملتزم فى تقدير قيمة تلك العادات حتى كانت سبباً فى هجر الفلاحين لقراهم تخلصاً من ملاحقة عمال الملتزم لهم بالطلب.

أضف إلى ذلك ضريبة "الكشوفية" وهى ضريبة خصصت لسد نفقات الإدارة فى الأقاليم مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور وشق الترع، ومرتبات العسكر المحليين. كما كانت هناك ضرائب أخرى غير رسمية عرفت باسم "الفردة" و"الكلف" و"المغارم" و"رفع المظالم" ابتدعها الملتزمون من الأمراء المماليك لتغطية ما يتطلبه الصراع العسكرى على السلطة من نفقات فى أواخر القرن الثامن عشر. ويذكر الجبرتى أن الأعباء المالية التى وقعت على كاهل الفلاح "يكل القلم عن تسطيرها، ويستحى الإنسان من ذكرها، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها، حتى خربت القرى وافتقر أهلها وجلوا عنها".

وكان أفراد القرية مسئولين مسئولية جماعية عن أداء الضرائب المقررة على ناحيتهم (قريتهم)، وجرت العادة على أن يتولى توزيع المبلغ المقرر على أطيان القرية لجنة

مكونة من: الصراف القبطى ممثلاً للملتزم، وشيخ البلد الذى يختاره الملتزم من بين العائلات الميسورة الحال من فلاحيه ثم أصبحت هذه الوظيفة وراثية فى عائلات بعينها، والشاهد الذى كان يمثل – من الناحية النظرية – مصالح الفلاحين فى اللجنة باعتباره ممثلاً للجانب الشرعى الإسلامى. وعند تقسيم المال الميرى كان يراعى أن يوزع عن القراريط، وجرت العادة على تسديد الضرائب عيناً ونقداً.

ومن الناحية النظرية، كانت الضرائب تفرض على الأراضى التى يمكن ريها، وجرى العرف على أن تعفى الأطيان التى يتعذر ريها من الضريبة ويوزع نصيبها من المال على الأراضى التى يمكن زراعتها، وذلك يرجع إلى أن المال يربط على زمام القرية ككل وليس على كل حيازة على حدة.

وكانت القرية تعد وحدة مستقلة استقلالاً ذاتياً، فلم تقم روابط مشتركة بين القرى وبعضها البعض، وكانت التقاليد تحكم حياتها، ولا تتأثر القرية بالأحداث التى تقع خارجها، وتتحدد علاقتها بالحكومة المركزية بالضرائب التى تدفعها وبما تفرضه عليها السلطة المركزية من أعباء العمل بالسخرة أو "المعونة" لحفظ الجسور زمن الفيضان، وشق الترع، وبغض النظر عن تدخل الملتزمين وعمالهم فى شئون القرية، فإن العرف قد جرى على أن تدبر القرية أمورها بنفسها فشيخ القرية هو ممثل الملتزم أما أهل القرية يستمد سلطته منه ، ويمارس قدراً من النفوذ على الفلاحين وسلطته محترمة مهابة. أما حاجات القرية البسيطة فكان يمدها بها نفر من أصحاب الحوانيت وكان لكل قرية مجموعة من الخفراء يختارون من بين الفلاحين بالتناوب لحراسة المحاصيل والأجران، ولتحذير السكان من هجمات البدو حين تبدو طلائعهم فى الأفق، ويتولون حراسة الجسور وحفظ الأمن.

وعانى الفلاح فى العهد العثمانى (وحتى أواخر القرن التاسع عشر) من الضرائب الباهظة التى ناءت بها كواهله، بقدر ما عانى من عسف الملتزمين الذين حرصوا – كما رأينا – على اعتصار ثمرة كده، وتركت تلك الظروف أثراً بارزاً على الإنتاج الذى كان محدوداً بالدرجة التى تجعله لا يكاد يفى بالحاجات الأساسية للفلاحين هذا بالإضافة إلى أن وسائل الفلاحة كانت تقليدية لم يدخل عليها تطور ملحوظ منذ اهتدى إلى اختراعها الإنسان المصرى فى العصور القديمة. كما عانى الفلاح من عسف (الصيارف) الذين كانوا

يتفننون فى توريط الفلاح فى الدين ومطاردته لأداء ما عليه من ضرائب وإضافات حتى يضطر إلى الاستدانة، ثم يعجز عن سداد الدين فيسقط حقه فى الانتفاع بالأرض لصالح الدائن.

وكانت هجمات البدو على الأراضى الزراعية من بين الصعاب التى واجهت الفلاحين ، فكثيراً ما كان البدو يغيرون على القرى ويستولون على المحاصيل، ويضعون أيديهم على أجود الأراضى ويسخرون الفلاحين فى زراعتها لحسابهم.

وكان اختيار المحاصيل وزراعتها يسير سيراً رتيباً وفق عادات ثابتة، ولكن هذا لم يمنع من حدوث بعض تغييرات فى المحاصيل تبعاً لمتطلبات السوق، فزراعة الكتان ترتبط بفتح أو إغلاق الأسواق الخارجية، وتنتشر زراعته حين تسمح الظروف بتصدير جزء من الإنتاج إلى الخارج. وقد أدى انتشار الفقر بين الفلاحين إلى اختيارهم المحاصيل رخيصة البذور التى لا تحتاج إلى مجهود وتكاليف كبيرة فى الزراعة، وتحقق عائداً سريعاً. فعلى سبيل المثال، اقتصرت زراعة النيلة على حقول الفلاحين الميسورين وأراضى الوسية لارتفاع تكلفة إنتاجها، بينما كانت زراعة الأرز واسعة الانتشار لقلة تكلفة الإنتاج.

المجتمع الحضرى

أما المجتمع الحضرى، فكان يختلف اختلافاً بيناً عن المجتمع الريفى، وهى سمة ميزت الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى التى كانت حضرية الطابع، ركزت جهدها على تطوير المدن وطبعها بالطابع الإسلامى المميز الذى نجدها عليه الآن، دون أن تمس جانب الريف أو تغير أسلوب حياته، فاستمرت الحياة فى المجتمع الريفى على نحو مشابه لما كانت عليه فى العصور القديمة.

ولم تكن المدينة الإسلامية وحدة عضوية، ولكنها كانت تتكون من عدد من الوحدات السكانية الاجتماعية الإنتاجية المنفصلة عن بعضها البعض، ولكنها تشكل – فى نهاية الأمر – اللبنات التى بنى منها صرح المدينة، ونعنى بها "الطوائف" التى ضمت جميع فئات الشعب دون استثناء أو تمييز، فإليها كان ينضم المسلمون والمسيحيون واليهود،

وهى التى كانت تمثل الرابطة الوثيقة التى تجمع بين سكان قطاع معين من المدينة يزاولون مهمة واحدة، ويقيمون فى مكان واحد، ويمارسون نشاطاً اجتماعياً ودينياً مشتركاً.

وترجع نشأة طوائف الحرف فى البلاد العربية (ومن بينها مصر) إلى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى)، وازدهرت فى مصر فى العصر الأيوبى، واستقر نظامها – على الصوة التى نجدها عليه فى العصر العثمانى – فى عصر المماليك، إذ حدد عدد الطوائف واستقرت التقاليد التى تحدد نظامها وعلاقتها بسكان المدينة إتباع الطوائف الأخرى. واستمرت الطوائف تشكل خلايا مجتمع المدينة فى العصر العثمانى نظراً لاتجاه العثمانيين إلى ترك الرعية يحيون حياتهم التى اعتادوا من قبل دون تدخل من جانب السلطة فى شئونهم الخاصة، وساعد ذلك على تدعيم كيان الطوائف كوحدات اجتماعية إنتاجية قائمة بذاتها، حيث كان العثمانيون يفضلون التعامل مع سكان المدينة من خلال الهيئات التى تمثلهم والنواب الذين ينتدبهم المنتمون إلى تلك الهيئات ليعبروا عن مصالحهم أمام السلطة العثمانية. ويعنى ذلك أن الطائفة كانت وحدة "المواطنة" التى يعزز الانتماء إليها حق الفرد فى سكنى المدينة، وحقه فى التعبير عما يتصل بمصالحه داخل حدود طائفته، وبذلك كان الانتماء يهيئ لأفرادها قدراً من الحرية ونوعاً من الاستقلال عن مداخلات السلطة، ونصيباً من الرعاية الاجتماعية التى تحققت من خلال التكافل الاجتماعى الذى ميز الطائفة، وراحة نفسية توفرها ممارسة الطقوس الصوفية بعد عناء يوم عمل شاق.

ولم تكن طوائف الحرف فى مصر العثمانية تضم الصناع والتجار وحدهم، بل كانت هناك طوائف للعلماء والمدرسين، والكتبة والمداحين والأطباء، وحتى الحرف غير الملائمة للقيم الاجتماعية الإسلامية كانت لها طوائف يعترف بها، فوجدت طائفة للنشالين بالقاهرة وأخرى للصوص ولها شيخ يرجع إليه عند وقوع حادث سرقة، فإذا كان السارق من أفراد طائفته أعاد السرقات وقدمه للمحاكمة (إذ كان نشاط اللصوص يتجه إلى خارج المدينة)، كما كان هناك طائفة للخدم وأخرى للغوازى والعاهرات، وثالثة للشحاذين، ويدلنا

وجود مثل هذه الطوائف التى يمارس بعضها نشاطاً منافياً للشريعة على مدى ما بلغته الحضارة الإسلامية من تدهور فى ذلك العصر.

ويقسم المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى طوائف الحرف إلى قسمين: "الحرف الدنيئة" وتضم باعة الحلوى والطهاة والسماكين والخدم والسقائين واللصوص والشحاذين والقرداتية والغوازى (الراقصات العاهرات). أما القسم الآخر، فقد أطلق عليه الجبرتى اسم الحرف المعتبرة "وتضم: تجار الأقمشة وتجار التوابغ وأصحاب الصناعات اليدوية والطلاب والمعلمين".

وكان لكل طائفة رئيس يختاره أعضاؤها يلقب "بالشيخ" يلعب دور الحكام فيما يشجب بين أفرادها من نزاع، ويتولى إقرار النظام وتوقيع العقوبات على المخالفين للعرف المتوارث التى قد تصل إلى حرمان المذنب من حق ممارسة الحرفة. كما يلعب الشيخ دور الوسيط بين الطائفة والسلطة الحاكمة، فإذا فرضت الحكومة ضريبة أو قرضاً إجبارياً طالبت شيوخ الطوائف بسداد ما على طوائفهم من مبالغ معلومة، فيقوم الشيوخ بتوزيع المطلوب على أفراد الطائفة كل حسب قدرته وجمعه وتسليمه للحكام.

ولا يمارس الشيخ سلطة مطلقة على أعضاء الطائفة، إذ كان عليه أن يستشير النقباء (جمع نقيب) والعرفاء (جمع عريف) والمعلمين فى كل أمر من أمور الطائفة، فإذا تجاوز الحدود المتعارف عليها أقاله أعضاء الطائفة من منصبه واختاروا شيخاً آخر، وسجلوا ذلك أمام القاضى الشرعى. وكان اختيار الشيخ يتم – نظرياً – بالانتخاب، ولكن (شياخة الطوائف) كانت – فى الغالب – متوارثة فى أسر معينة (وخاصة فى طوائف التجار والصناع)، وكان إبن الشيخ يختار – عادة – خلفاً لأبيه فى رئاسة الطائفة إلا فى الحالات التى يتجه فيها أبناء الشيخ إلى حرفة أخرى (كطلب العلم) أو التى لا يعقب فيها الشيخ أولاداً من الذكور، فعندئذ تنتقل الشياخة إلى عائلة أخرى من عائلات الطائفة، وجرت العادة على إعلان نبأ عزل شيخ أو وفاته وتعيين آخر عن طريق منادى يتجول فى أنحاء المدينة معلناً النبأ، هذا بالإضافة إلى إثبات التغيير بسجلات المحكمة الشرعية.

وقد وقعت طوائف الحرف تحت سيطرة الحكومة فى القرن السابع عشر، وأصبحت أداة إدارية فى يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة، وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئة الحاكمة، فكان لكل طائفة واحد من أغوات الأوجاقات (ضباط الحامية) يتولى الإشراف عليها، وكان أولئك الأغوات يتولون حماية طوائفهم وجباية ضرائبها.

وفى القرن الثامن عشر، كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف فى القاهرة خضعت كل منها لإشراف أحد الأغوات: فالخردة أمينى يشرف على طوائف المطربين والراقصين، والخبازين، والصباغين والحدادين، وباعة الخردة. أما المحتسب، فيتولى الإشراف على الموازين والمكاييل والمقاييس والأسعار ويتولى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار. وكان الإشراف على القسم الثالث من الطوائف من نصيب المعمار باشى، ويقع فى اختصاصه طوائف البنائين، وصانعى الطوب، والنجارين ، وغيرهم من الطوائف المتصلة بأعمال البناء، ويتولى جمع ضرائبهم.

وكانت للطوائف تقاليد يلتزم بها أفرادها جميعاً، فيلتحق الفرد بالطائفة "صبياً" لدى أحد الأسطوات (المعلمين)، وبعد أن يتقن المهنة، يأخذ "العهد" على معلمه، ويصبح بذلك "صنايعياً" فإذا التمس فى نفسه المقدرة على فتح حانوت مستقل، كان عليه أن يحصل على "إذن" أو "إجازة" من شيخ الطائفة، وبذلك يصبح "أسطى"، وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقى حتى يصلون إلى مرتبة "شيخ الطائفة".

وكان عدد الحوانيت التى تزاول فيها الحرفة محدوداً أو غير قابل للزيادة بأى حال من الأحوال، ويسمى حق فتح الحانوت لمزاولة الخدمة "جدك" وكان الجدك نوعاً من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن والهبة، ويورث لعائلة الأسطى بعد وفاته، مع إثبات كل تصرف من تلك التصرفات فى سجلات المحكمة الشرعية. ورغم أن الحانوت كان مملوكاً للطائفة وليس لشخص الأسطى الذى كان يدفع إيجاراً سنوياً نظير انتفاعه بالحانوت وإقامته وأسرته به، إلا أن إبن الأسطى كان يحل محل أبيه فى التمتع بحق الجدك إذا كان قد تلقى تدريباً على فنون الحرفة وأسرارها يرقى به إلى درجة الأسطى ،

وإلا باع الورثة الجدك إلى أحد أفراد الطائفة، وربما كان المشترى من بين تلاميذ الأسطى المتوفى أو صهراً له.

وساهمت طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة للمدينة التى تقام فى المناسبات الدينية والأعياد مثل موكب المحمل، ووصلة الحج، ووفاء النيل، واحتفال رؤية هلال رمضان ، والمولد النبوى، وموالد الأولياء، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب بعربة تحمل نموذجاً من صناعتها، وتسير العربات فى الموكب بترتيب خاص يتفق مع المكانة الاجتماعية لكل طائفة، تتصدرها عربات التجار والصناع وتقع فى مؤخرتها طوائف الخردة.

وداخل سور المدينة، قام عدد من الحارات المستقلة لها كيانها الخاص ومرافقها الخاصة (المسجد، والحمام، والسوق)، ولها بواباتها الخاصة التى تبرز كيانها المستقل، وشكلت كل حارة قسماً إدارياً (حياً) مستقلاً على رأسه "شيخ الحارة" الذى يختار من بين شيوخ الطوائف التى تضمها الحارة، وتسكن الحارة عائلات ترتبط ببعضها بروابط طبيعية واجتماعية. أما من حيث الأصل أو الدين أو الإقامة، فهم بهذا يكونون جماعة مواطنة واحدة، وكان هناك شيخ لشيخ الحارات يلقب بـ (شيخ البلد) يعد زعيماً للمدينة ومتحدثاً بلسان سكانها أمام الحكام.

وقام داخل المدينة "خان" (أى فندق) يقيم فيه التجار الأجانب يحتوى على مخازن التجارة فى الدور الأرضى تعلوها الغرف التى يقيم بها التجار، وجرت العادة على ألا يسمح لتاجر أجنبى أن يقيم خارج الخان، وكان التجار يغلقون أبواب الخان عليهم إذا قامت فتنة بالمدينة، أو فشا فيها الوباء، كما كان يغلق عليهم الباب الحديدى الضخم للخان فى كل مساء ويسلم مفتاحه إلى القنصل، حتى يرده فى صبيحة اليوم التالى. كذلك كان الخان يغلق على من فيه وقت صلاة الجمعة حتى ينصرف المسلمون إليها آمنين على بيوتهم وأعراضهم ومتاجرهم. وكان على الأجنبى الذى يخرج من الخان لقضاء أمر من الأمور فى المدينة أن يرتدى الزى الشرقى، وأن يتكلف الحشمة فى سلوكه حتى لا يثير غضب العامة عليه. وكانت الدولة العثمانية تهدف من وراء ذلك إلى عدم تشجيع الأجانب على إطالة مقامهم بالبلاد أو المغامرة بأموالهم فيها.

الإدارة

حافظ العثمانيون على الأوضاع القائمة فى مصر بعد فتحهم لها، فأبقوا المماليك على حالهم، وأسندوا إليهم إدارة الأقاليم (الكشوفيات)، وسمحوا لهم بجلب المماليك الصغار وتربيتهم وذلك حتى يشكلوا عنصر موازنة مع الحامية العثمانية التى كانت تتكون من ست أوجاقات (على عهد السلطان سليم الأول) من الجنود الأتراك ثم أضيف إليها أوجاق سابع (فى عهد سليمان القانونى) من المماليك الذين رغبوا الدخول فى خدمة السلطان.

أما السلطة العليا فى البلاد فكانت – نظرياً – بيد الباشا أو الوالى، باعتباره نائب السلطان فى حكم البلاد، وعليه إبلاغ تعليمات السلطان إلى رجال الحكومة ومراقبة تنفيذها غير أنه لم يكن – من الناحية العملية – مطلق اليد فى إدارة أمور البلاد، إذ قام إلى جانبه "الدفتردار" الذى يتولى إدارة الأمور المالية وجباة الضرائب المقررة للسلطان، والقاضى الذى كان يفد من قبل السلطان ويراقب تطبيق الأحكام الشرعية فى الولاية.

وتكون "الديوان" من أولئك الموظفين الكبار، فعلى رأسه "الباشا" (الوالى) وضم فى عضويته "الكخيا" (وكيل الباشا) وضباط الأوجاقات (الأغاوات)، والدفتردار، والقاضى ، وكبار العلماء، ونقيب الأشراف (أهل بيت النبوة)، وشيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر ولا يصح للوالى أن يبرم أمراً دون عرضه على الديوان الذى كانت له سلطة البت فى شئون الحكومة الرئيسية، وله حق نقض أوامر الوالى.

وغاب التجانس بين "عناصر الحكم" وبعضها البعض، فظلت الحواجز والفواصل قائمة بين الأوجاقات وبين المماليك، وزادت الهوة بينهم اتساعاً حين انخرط رجال الأوجاقات فى الحياة العامة المصرية، فخالطوا المصريين وصاهروهم، واندمج بعضهم فى طوائف الحرف، حتى أصبحت لهم شخصيتهم المتميزة عن غيرهم من جنود الدولة العثمانية أتراك الروملى والأناضول، ومن ثم عرفوا بالعساكر "المصرية" تمييزاً لهم عن غيرهم من جنود الدولة.

أما المماليك، فقد ظلوا على حالهم، يعافون مخالطة المصريين ومصاهرتهم، واعتمدوا استيراد الدماء الجديدة من القوقاز، وهى سمة ميزت المماليك عبر تاريخهم الطويل، فقد

فشلوا فى أن يضربوا بجذورهم فى المجتمع المصرى، وكان كل جيل منهم يرد من خارج البلاد، ويدخل فى الإسلام، وينشأ نشأة عسكرية صارمة، ويربى على احترام التقاليد، ويتعلم آداب السلوك. غير أن ثمة تغيراً طرأ على المماليك خلال القرن الثامن عشر، فيذكر الجبرتى أن التقاليد كانت تقضى بألا يركب السلوك ويجوس خلال المدينة دون أن يكون برفقة سيدة، ولكن هذه العادة أهملت فأصبحوا يتركون بيوت سادتهم ، ويتزوجون، ويصبح لهم بيوت وأتباع، ويمتطون صهوات الجياد ويجوسون بها خلال المدينة.. دون أن يتبينوا أنهم يخالفون بذلك التقاليد.

وقد تولى المماليك حكم الأقاليم (الإدارة المحلية)، فكان منهم البكوات الخمسة صناجق جرجا والغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وكشاف القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم، هذا بالإضافة إلى بعض المناصب المدنية الأخرى التى أسندت إلى المماليك ، وبذلك توطد نفوذهم بالبلاد. وما كادت سلطة الباشا ونفوذ الأوجاقات تسلم للاضمحلال حتى أخذ نفوذ المماليك فى النمو، فتولى كبير البكوات حكم القاهرة تحت اسم "شيخ البلد"، ومحقت سلطته سلطان الباشا فى مطلع القرن الثامن عشر، وانقسم المماليك إلى معسكرين استمر النزاع بينهما، وكان الغالب فيهما يتولى "مشيخة البلد" وسواء طال حكمه أم قصر، أم أقصى عنه أم أغتيل، أو أخرج من المدينة، فإن الباشا لم يكن يستطيع أن يحرك ساكناً. وكانت أوامر الدولة المتكررة بالقضاء على البكوات المتنازعين لا تؤدى إلى أكثر من إقصاء الولاة الذين يحاولون الوقوف فى وجههم.

ولم يكن بكوات المماليك وحدهم هم الذين جنوا ثمار اضمحلال السلطة العثمانية فى مصر، فقد نالت قبائل البدو نصيبها أيضاً، وكانت أعدادها قد زادت نتيجة الهجرات التى جاءت من الغرب عبر الصحراء واستطاع شيوخ البدو فى بعض الجهات أن يستغلوا ضعف الإدارة العثمانية ومنازعات المماليك، ليمدوا نفوذهم داخل الريف المصرى. وفى منتصف القرن الثامن عشر شمل نشاط البدو جهتان: الصعيد حيث يسيطر همام شيخ قبائل الهوارة على البلاد الواقعة إلى الجنوب من أسيوط، والدلتا حيث كانت القليوبية والشرقية والبحيرة مسرحاً لنشاط القبائل البدوية.

وهيأت غارات البدو – فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر – للمماليك فرصة بعث الدولة المملوكية، فجرد على بك الحملات على الشيخ همام عام 1769 بقيادة مملوكه محمد بك أبو الدهب، كما استبسل مملوكه أحمد بك الجزار فى محاربة البدو بالبحيرة . وتطلب ذلك إنشاء جيش، بما يترتب عليه من ضرورة توفير مصادر مالية للإنفاق عليه . ففرضت الضرائب الباهظة، واستخدمت حصيلتها فى شراء المماليك وشراء خدمات الجند والمرتزقة، وبناء أسطول بحرى بمساعدة بعض اليونانيين استخدم فيه بحارة من الترك واليونان عملوا تحت إمرة ضابط إنجليزى، وساعد الأسطول على بك الكبير على التطلع إلى مد نفوذه إلى الشام مستعيناً بالروس (أعداء الدولة) ولكنه فشل فى تحقيق أحلامه لأسباب يضيق المقام عن ذكرها، واضطرت الدولة العثمانية أن تعيد فتح مصر من جديد (عام 1786) بحملة عثمانية قادها حسن باشا قيودان.

غير أن هذه الحملة التى قضت على أحلام على بك الكبير وخلفائه لم تجتث نفوذ المماليك، فبدأ مراد بك وإسماعيل بك زعيما المماليك يجمعان الأموال من الناس – بعد رحيل حملة حسن باشا قبودان – لتجنيد أكبر عدد ممكن من المرتزقة من بلاد الألبان واليونان وكريت، وأنشأ مراد بك مصانعاً للذخيرة والبارود، وبنى أسطولاً تولى قيادته يونانى يدعى نيقولا كان يعمل من قبل مع حسن باشا قبودان.

ولجأ البكوات إلى مصادرة الأموال وفرض الضرائب الباهظة على الناس، حتى يضمنوا موارد الإنفاق على هذا الجيش، فصادروا أموال التجارة مسلمين وغير مسلمين، وأقروا الاحتكارات للضغط على التجار، مما أدى إلى خلق حالة من الاضطراب والفوضى أذنت بانهيار سلطة الدولة العثمانية فى مصر. وقد علق الجبرتى على حملة حسن باشا قبودان بقوله: "ولم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر، ولم يبطل بدعة ولم يرفع مظلمة، بل تقررت به المظالم والحوادث (البدع)، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة فينكرون عليهم ذلك، وخابت فيه الآمال والظنون".

وقد تميز نظام الإدارة فى مصر العثمانية بذلك الارتباط الوثيق بين النظام العسكرى والنظام المدنى، وهو ارتباط مستمد من نظم الدولة العثمانية والدولة المملوكية معاً: فقد

كانت (إدارة الحرب) و(إدارة الحكم) فى الدولتين واحدة، وقد أسندت إلى الحامية العسكرية فى مصر مهمة معاونة الجهاز الإدارى فى العاصمة وفى الأقاليم، بالإضافة إلى مهمتها الأصلية فى الدفاع عن البلاد. وشغل الكثير من مناصب الإدارة بالقادة العسكريين، فالدفتردار كان واحداً من بكوات المماليك، وسردار الخزينة قائد مملوكة، وكذلك أمير الحج وحكام الأقاليم من صناجق وكشاف كانوا أيضاً من العسكريين.

ولم يكن رجال الإدارة فى مصر العثمانية يحصلون على إقطاعات على نحو ما كانت عليه الحال فى الولايات العربية الأخرى، ولكن كان هناك أيضاً نظاماً مميزاً للمرتبات والوظائف، فقد اعتبرت مصر ولاية "سالينات" أى أن موظفيها – وعلى رأسهم الباشا – يتقاضون رواتب سنوية نقدية وعينية ثابتة – وبالإضافة إلى الرواتب والأجور التى كانت مقررة للجند، منح جميع هؤلاء الحق فى تحصيل إيرادات أخرى من مصادر مختلفة ومن بعض الرسوم على المناصب: فالباشا – مثلاً – كان له أن يحصل على إيرادات معينة مثل التزام جمرك السويس الذى كان يحصل على فائض قيمته بعد سداد نصيب الدولة، وذلك بالإضافة إلى راتبه النقدى الذى يصرف له من الخزينة، كما دخلت بعض الرسوم الأخرى ضمن مخصصات الباشا. وكان لرجال الأوجاقات العسكرية الحق فى تحصيل جزء من إيرادات بعض الجمارك بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من رواتب نقدية وعينية من الخزينة.

وثمة وظائف لم تكن لها مخصصات ثابتة، بل ترك لأصحابها أن يستوفوا أجورهم من مصادر معينة، فالقاضى وأتباعه من كتاب ورسل كانوا يحصلون على أتعابهم من الرسوم التى يتقاضونها من أصحاب الدعاوى. وكانت بعض مناصب الإدارة (وراثية) – كوظائف الروزنامة – يحصل عليها الوريث بعد أن يدفع حلواناً للباشا، كما كان من حق الموظف بيع وظيفته – إذا شاء – إلى شخص آخر نظير مبلغ معين يتفق عليه الطرفان بالإضافة إلى الحلوان الذى يذهب إلى الباشا.

وقد مر نظام الإدارة فى مصر العثمانية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من صدور قانون نامه مصر فى عهد السلطان سليمان القانونى (عام 1525) حتى نهاية القرن السادس عشر وفيها بلغ النظام الإدارى قمة تكامله، وتميزت المرحلة بسيطرة ممثلى السلطان على الإدارة سيطرة تامة. وشهدت تلك المرحلة تحول الإدارة من النظم المملوكية إلى النظم العثمانية التقليدية. كما تم فيها "عثمنة" معظم الوظائف الإدارية، وتمتع الباشا بسلطة واسعة فى شئون الحكم والإدارة، فى وقت كانت فيه الدولة قوية متماسكة، وكان رجال الإدارة فيها أقوى شكيمة، والجنود أكثر انضباطاً.

المرحلة الثانية: وشملت القرن السابع عشر، وفيها بدأ اختلال الإدارة العثمانية، واستعادت القوى المحلية – من المماليك وأتباعهم – نفوذها تدريجياً على نحو ما أشرنا إليه، ومثلت تلك المرحلة الانتقال من النفوذ العثمانى إلى النفوذ المملوكى.

المرحلة الثالثة: وشملت القرن الثامن عشر، وفيها تحولت السيطرة على الإدارة إلى المماليك تحولاً تاماً، فاستطاعوا أن يحولوا معظم إيرادات ومصروفات الخزينة فى مصر إلى منفعتهم الخاصة، وسيطروا على أهم المناصب الإدارية، ولم يتركوا للسلطان من المبالغ الخاصة بالجزية السنوية إلا القليل، أو توقفوا عن إرسالها (كما حدث زمن على بك الكبير).

ولا ريب أن ظاهرة انهيار الإدارة العثمانية فى مصر منذ القرن السابع عشر تحتاج إلى وقفة نحاول عندها أن نفسر عوامل ذلك الانهيار. فقد أدى بيع المناصب وتفشى الرشوة – منذ عهد سليمان القانونى – إلى فساد الإدارة واستغلال الرعية أبشع استغلال. وشهد القرن السادس عشر توقف الفتوحات العثمانية، ونقص الدخل من غنائم الحروب التى كانت مصدراً أساسياً لثراء الطبقة الحاكمة فى الدولة، وزاد الطين بلة وقوع أزمة اقتصادية حادة فى القرن السابع عشر كان من مظاهرها انخفاض قيمة العملة الذى كان يزداد بازدياد حاجة الدولة إلى المال لتدفع رواتب الجند والموظفين وغيرها من مستلزمات الإدارة، وزادت الأزمة تفاقماً بهبوط قيمة الفضة فى الأسواق العالمية نتيجة تدفق الفضة من العالم الجديد.

وكان لذلك انعكاسه على مصر التى اضطرت إلى تخفيض عملتها (البارة الفضية) بمقدار النصف، وانخفضت بذلك القوة الشرائية لرواتب الجند والموظفين. وإذا كان الموظفون المدنيون قد زادوا استعداداً لقبول الرشوة وإلحاحاً فى طلبها، فإن الجند استغلوا قوتهم العسكرية لجمع المال ظلماً من الناس على نحو ما رأينا.

كذلك شهدت نهاية القرن السادس عشر مجموعة من السلاطين الضعاف الذين وقعوا تحت تأثير رجال الحرس وغلمان القصور، وغدت كل محاولة من جانب السلاطين بزمام الأمور تقود إلى العنف وقتل السلاطين أو عزلهم عن الحكم. وانعكس ذلك – بالطبع – على الأحوال الإدارية فى الولايات ومن بينها مصر.

وساهم فى اختلال الإدارة العثمانية فى مصر غياب الضوابط الإدارية، فبعد صدور قانون نامه مصر عام 1525 لتنظيم إدارة ولاية مصر لم تصدر لوائح أو قوانين أو توضع قواعد أخرى لضبط الإدارة وإصلاحها، بل تركت شئون الإدارة لما جرى عليه العرف وما حكمت به العادات المتوارثة، فهيمن المماليك على الوظائف الهامة فى الإدارة.

ورغم ذلك ظلت هيبة السلطان مرعبة فى مصر إلى أواخر العصر العثمانى على ما كانت عليه من ضعف. وكذلك كانت الحال بالنسبة للباشا ممثل السلطان فى مصر، الذى ظلت الوثائق تشير إليه بألقاب الإجلال والتفخيم، وإن كان قد أرغم على تحويل معظم موارده لتغطية مصاريف الخزينة لصالح أمراء المماليك الذين سلموه سلطته وحولوها إلى سلطة اسمية.

الحياة الثقافية الفكرية

اقتصرت الحياة الثقافية على عدد من المدارس الإسلامية التى اتخذت من المساجد مكاناً لها، وتولى التدريس بها مدرسون من خريجى الأزهر، واهتمت بتدريس القرآن وعلوم الدين، كالفقه والسنة، وعلوم اللغة: كالنحو والصرف وغيرها، وكانت الأوقاف الخاصة بتلك المساجد تغطى نفقات هذا النوع من التعليم.

وكان الأزهر ملتقى الحياة الثقافية، ففيه تدرس العلوم الدينية واللغوية، وتضم أروقته طلاباً من شتى بقاع العالم الإسلامى، واقتصر التأليف على شروح المتون والأعمال دون

أن يتجاوزه إلى تقديم إضافات إلى المعارف الدينية التى انتقلت من عصور الازدهار الإسلامى كما لم تعد العلوم العقلية تحظى باهتمام الدارسين.

وقد غلب على الحركة الفكرية فى مصر فى العصر العثمانى الجمود والضحالة ويرجع هذا الجمود إلى الظروف التى شهدها الوطن العربى فى الحقبة التى أعقبت التحديات الخارجية التى تعرضت لها المنطقة (الحركة الصليبية والغزو المغولى)، وما ترتب على ذلك من إغلاق باب الاجتهاد خشية تسرب ما يضر بالعقيدة الإسلامية إذا ترك باب الاجتهاد مفتوحاً. ولما كان الاجتهاد فى الدين قد أصبح محرماً فلا اجتهاد فى الدنيا، وهكذا طرح المنهج العقلى الذى يمثل دعامة التفكير العلمى والذى كان وراء تلك الإنجازات الرائعة التى قدمها علماء المسلمين فى عصر الإبداع (فيما بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين) وأصبح علماء المسلمين يعتقدون أن ما أبدعه "السلف الصالح" يمثل ذروة لا يستطيع بلوغها أحد، أو يأتى فيها بجديد، وأن كان ما يستطيعونه هو إعادة صياغتها وشرح الغريب من ألفاظها، واتجه العلماء إلى التقليد ومقاومة أى محاولة للابتكار – إن وجدت – واعتبارها محاولة لهدم ما بناه "السلف الصالح" يرمى صاحبها بالزندقة والإلحاد.

كما انتشر بين المسلمين روح التعصب المذهبى والطائفى، كالخلاف بين الفقهاء والمتصوفة، وبين السنة والمعتزلة، وبين السنة والشيعة، والخلاف بين المذاهب السنية الأربعة. وبدلاً من أن تؤدى هذه الخلافات إلى ظهور "نهضة فكرية" أدت إلى عواقب وخيمة أصابت الحياة الفكرية بالجمود، لأن هذه الخلافات لم تأخذ شكل الحوار الحر.

وثمة اعتقاداً بأن الحكم العثمانى قد أدى إلى هذا الجمود والركود الفكرى، بعد أن كان العصر المملوكى عصر ازدهار ثقافى وابتكار فهو عصر الموسوعات، ولكن فى هذا القول قدر كبير من المغالاة لأن ما سمى بالموسوعات كان تجميعاً لآثار المتقدمين من السلف، ولأن ذلك الجمود والركود بدأ من أواخر العصر المملوكى. وعندما وقعت مصر وغيرها من بلاد الوطن العربى فى يد العثمانيين كانت تعانى نضوباً فى إنتاجها العلمى بقدر ما كانت تعانى من نضوب مواردها الاقتصادية، وحافظ العثمانيون على ما وجدوه سائداً عند قدومهم إلى المنطقة لأنهم لم يستطيعوا برصيدهم الحضارى المحدود أن يقيموا

نماذجاً فكرية بديلة أفضل من تلك التى كانت سائدة عندئذ، فتركوا الحياة الثقافية تسير فى طريقها أو قل – إن شئت – تتحرك فى مكانها دون تقدم إلى الأمام.

وعلى كل، شهدت مصر فى القرن الثامن عشر حركات إصلاحية محدودة – رغم ما كانت تعانيه من نضوب الحياة الفكرية – استهدفت تطهير السلوك الدينى مما علق به من الشوائب والخزعبلات، كما شهدت مصر إرهاصات نهضة فكرية تمثلت فى رفض بعض العلماء لأسلوب النقل والتقليد الذى شاع فى ذلك العصر. وتأثرت مصر بالنهضة الدينية التى وقعت فى العالم الإسلامى، فتأثر علم الحديث بالمدرسة الحجازية، كما تأثر فن التراجم بالمدرسة الشامية، وتأثر الحديث والرياضيات بالمدرسة الهندسية، وظهر بعض الموسوعيين من علماء مصر مثل الشيخ حسن الجبرتى (والد المؤرخ الشيخ عبد الرحمن) والشيخ أحمد الدمنهورى. وشهدت مصر بعض من حاولوا كسر طوق التقليد كالشيخ محمد مرتضى الزبيدى والشيخ محمد الصبان (أستاذ النحو) والشيخ عثمان الودانى (الفلكى) والشيخ حسن العطار (فى أواخر القرن الثامن عشر).

ولعب علماء الأزهر دورا بارزاً فى الحياة الاجتماعية فى ذلك العصر، فكانوا ملاذ العامة حين يتعرضون لجور الحكام، فتبطل الدراسة فى الأزهر، ويذهب شيخ الجامع والعلماء من جميع سكان القاهرة إلى الحاكم يطالبونه بالنزول على حكم الشرع، وإقامة العدل والإنصاف، وإلا خلع الناس طاعته. وكان شيوخ البلد (الأمراء) يستجيبون لتدخل العلماء ويرفعون الحيف عن الرعية. ولم يكن باستطاعة الحكام أن ينالوا العلماء بالأذى، بل بلغ الأمر بأحد علماء الأزهر – فى القرن الثامن عشر– أن احتد على الأمير المملوكى خلال الحديث فى مسألة تتصل بالشرع فلعن الشيخ من باع الأمير ومن اشتراه ومن جعله أميراً، فوجل الأمير وعدل عن ظلمه، واعتذر للشيخ !!

تلك كانت الملامح العامة لمصر فى مرحلة الركود الحضارى التى شملت العصر العثمانى (1517 – 1798) التى كان المجتمع المصرى خلالها مجتمعاً تقليدياً بكل المعايير: فقد ظل المجتمع الريفى ينتج ما يسد – بالكاد – حاجة سكانه، واحتفظ المجتمع الحضرى بقسمات المدينة الإسلامية دون تغيير يذكر، وخيم الجمود على أساليب الإنتاج فى الزراعة والصناعة، ونضب معين الحياة الفكرية، وانعدام الابتكار، واتسمت السلطة

بالقهر والاستبداد والفوضى، وغطت البلاد فى نوم عميق حتى صحت فجأة على أصوات مدافع الحملة الفرنسية، لتفتح عيونها على ما بلغه الغرب من تقدم خلال نفس الحقبة، ولتحاول أن تنفض عن نفسها غبار التقليد، وتضع أقدامها على أعتاب التجديد، وتطوى صفحة العصور الوسطى لتفتح صفحة العصر الحديث.

مراجع يمكن استشارتها

- جب، بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، جزآن، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى.
- السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى.
- محمد رفعت رمضان: على بك الكبير.
- عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر.
- ليلى عبد اللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، دراسات فى تاريخ مصر والشام إبان العصر العثمانى.

الفصل الثانى - رياح التغيير
الحملة الفرنسية (1798 – 1801)

كانت الحملة الفرنسية على مصر واحدة من تلك الحوادث التاريخية التى يترتب عليها تحول فى مجرى التاريخ، كان المجتمع المصرى قبلها يعانى من الركود والاضمحلال الحضارى، فإذا بها تهزه هزاً عنيفاً ليفيق على حقيقة تخلفه، وينطلق على طريق تعويض التخلف وإذا بمصر بعد الحملة الفرنسية تطرح عنها اسما لا أبلاها الزمن وترتدى ثوباً جديداً حاولت أن تحبكه على الطراز الغربى فأصابت قدراً من النجاح ولكنها لم تبلغ درجة الإتقان لعوامل تتعلق بظروف مصر القرن التاسع عشر.

ونظراً لأهمية الحملة الفرنسية باعتبارها نقطة تحول فى تاريخ مصر فسنقف أمامها بعض الوقت لنستطلع دوافعها وغاياتها وما كان لها من آثار بمصر وما ترتب عليها من نتائج.

لم تكن فكرة تجريد حملة فرنسية لاحتلال مصر وليدة الساعة التى تحركت فيها الحملة الفرنسية التى نعرفها (عام 1798) قاصدة مصر، ولكنها فكرة ترجع إلى القرن السابع عشر إذ نصح الفيلسوف الألمانى الشهير لينتز الملك لويس الرابع عشر أن يغزو مصر فى تقرير قدمه إليه (عام 1672) ليثنيه عن مهاجمة هولندا ويقترح عليه غزو مصر لأن امتلاك فرنسا لهذه البلاد يتيح لها أن تضع يدها على تجارة الهند وهزيمة الهولنديين، لكن لويس الرابع عشر فضل مهاجمة هولندا فى عقر دارها حتى لا يؤدى هجومه على مصر إلى إساءة العلاقة بينه وبين السلطان العثمانى.

وفى القرن الثامن عشر الذى نكبت فيه فرنسا بفقد الشطر الأكبر من مستعمراتها فى صلحى أوترخت (عام 1713) وباريس (1761) عادت فكرة الاستيلاء على مصر تطل برأسها من جديد دون أن تجد حماساً عند ولاة الأمور وزاد الاهتمام بمصر عندما طرحت فكرة إحياء طريق البحر الأحمر فى النصف الثانى من ذلك القرن وعهدت الحكومة الفرنسية للمشروع بدراسة أجراها البارون دى توت الذى أوفدته فى رحلة إلى ثغور الدولة العثمانية هدفها المعلن التفتيش على مراكز التجارة الفرنسية فيها وهدفها

الخفى دراسة سواحل مصر ومواقعها ووضع مشروع لاحتلالها وأنجز توت مهمته (عام 1777) وعاد إلى فرنسا ليقدم تقريراً يبين فيه مزايا مشروع احتلال مصر وسهولة تنفيذه.

لكن الحكومة الفرنسية شغلت عن ذلك المشروع بحرب الاستقلال الأمريكية فطوى المشروع مؤقتاً ولم يمنع ذلك بعض الدبلوماسيين الفرنسيين المشتغلين بالدولة العثمانية من الإلحاح على بلادهم لوضع مشروع حملة مصر لحماية المتاجر الفرنسية فى مصر من عبث المماليك ولضمان مرور متاجرها إلى الهند غير أن ارتباك مالية الدولة جعل مشروعات هؤلاء حبراً على ورق.

ولما قامت الثورة الفرنسية انصرفت جهود حكومة الثورة إلى الدفاع عن كيان فرنسا داخلها وخارجها ولكن المسيو شارل مجالون التاجر الفرنسى الخبير بالشئون المصرية عين قنصلاً عاماً لبلاده فى مصر فأخذ يرسل إلى الخارجية الفرنسية بمذكرات يدعو فيها إلى استخدام القوة فى مصر والعمل على احتلالها لما يعود عليها من وراء ذلك من مغانم مادية وما يوفره لها من مزايا استراتيجية. كذلك كشفت رحلة فولنى حالة الضعف التى كان عليها الدفاع فى مصر وعلى حدودها الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك كله وجدت الحكومة الفرنسية نفسها تقتنع بأهمية مشروع إيفاد حملة مصر وخاصة أنها نجحت فى إلحاق الهزيمة بالأعداء الذين أحاطوا بها وفشلت فكرة غزو الجزر البريطانية التى جربتها فرنسا بإنزال حملة فى أيرلندا (1797) وأصبح تحييد بريطانيا يتطلب توجيه ضربة موجعة إليها فى مصالحها الإمبريالية وهنا تصدرت فكرة تجويد الحملة على مصر الأفكار المطروحة لما يحققه إيفاد مثل هذه الحملة من مزايا استراتيجية هامة لفرنسا تجعلها على مقربة من الهند درة التاج البريطانى فتهدد الوجود البريطانى فيها وتمكنها من توجيه ضربة حاسمة لإنجلترا ترغمها على طلب الصلح وتجعلها تقبل بالشروط التى تمليها عليها حكومة الإدارة الفرنسية.

قيام الحملة واستيلائها على مصر

وبينما كانت الاستعدادات للحملة التى أسندت قيادته إلى نابليون بونابرت قائمة على قدم وساق لم يكن يعرف بوجهتها الحقيقية سوى نفر قليل من كبار المسئولين وتظاهر

بونابرت بعمل استطلاعات على ساحل نورماندى ليوهم الحكومة الإنجليزية بأن تلك الاستعدادات تهدف إلى غزو الجزر البريطانية وبذلك يخفى الوجهة الحقيقية للحملة ويضمن عدم اعتراض الأسطول البريطانى سبيلها وبالفعل نجحت خطة التمويه هذه فظن الإنجليز أن الفرنسيين يعدون العدة لغزو بلادهم فحشدوا قواتهم على السواحل الجنوبية البريطانية وتولى الأسطول البريطانى بقيادة الأميرال نلسون مهمة مراقبة تحركات الأسطول الفرنسى وعندما علم الأسطول البريطانى بالاستعدادات البحرية للحملة، احتشد الأسطول البريطانى عند ميناء قادش أمام بوغاز جبل طارق تحسباً للموقف ولسد الطريق أمام الأسطول الفرنسى وإلحاق الهزيمة به قبل أن يصل إلى الأراضى البريطانية.

وأخيراً استكملت استعدادات الحملة فى مايو 1798، وأقلعت سفن الحملة من ميناء طولون (19 مايو) ولما كان بقاء الحملة بمصر أطول فترة ممكنة هدفاً استراتيجياً رمت حكومة الإدارة من ورائه إلى تحقيق نصرها على الإنجليز وإخراجهم من زمرة الدول الأوروبية المعادية للنظام الثورى الجمهورى فقد حملت سفن الحملة كوكبة من العلماء من مختلف التخصصات اختارهم نابليون بونابرت بنفسه حتى يدرسوا أحوال مصر الاقتصادية والطبيعية ويضعوا الخطط اللازمة للاستفادة بمواردها لتوفير المؤن اللازمة لجيش الشرق (وهو الاسم الذى عرفت به الحملة رسمياً) لأن ظروف فرنسا فى ذلك الوقت لم تكن تسمح لها بضمان سلامة خطوط الإمداد والتموين مع وجود الأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط.

وبإقلاع الحملة من ميناء طولون صوب مصر ظهرت "المسألة المصرية" فى المحافل الدولية فقد أبرزت الحملة الأهمية الاستراتيجية لمصر باعتبارها أحد مفاتيح الطريق إلى الهند لأن موقع مصر فى شرق البحر المتوسط بين القارات الثلاث مع قربها لأوروبا وسيطرتها على طريق الشرق وسهولة تهديد سلامة الشام عسكرياً من ناحيتها جعل لها شأناً دولياً على مر القرن التاسع عشر زاده أهمية شق قناة السويس واكتشاف منابع النيل فى النصف الثانى من ذلك القرن.

وفى 9 يونيو وصلت الحملة إلى شواطئ "جزيرة مالطة" واستولت عليها من فرسان القديس يوحنا (وكانت بيدهم منذ الحملة الصليبية) وحتى تتفادى الحملة الاصطدام

بالأسطول البريطانى اتخذت مساراً غير مباشر فى الطريق إلى مصر فاتجهت من مالطة إلى كريت ثم انحرفت نحو الجنوب الشرقى تجاه الإسكندرية فبلغتها فى 27 يونيو وأمام الإسكندرية علم بونابرت أن الأسطول الإنجليزى زار الثغر قبل ثلاثة أيام ثم غادرها ليبحث عن الأسطول الفرنسى فى مياه أزمير ولذا أسرع نابليون بإنزال جنوده من جهة العجمى غرب الإسكندرية وفى 2 يوليو تم احتلال المدينة بعد مقاومة من جانب الأهالى (الذى كان يتزعمهم السيد محمد كريم) دامت بعض ساعات وبعد الاستيلاء على الإسكندرية سارت الحملة بطريق الصحراء غرب فرع رشيد كما زحفت قوة بحرية مكونة من قوارب خفيفة على صفحة فرع رشيد وقاسى الجنود الذين زحفوا براً أهوالاً شديدة بسبب شدة الحر والعطش وكان أول لقاء للمماليك بهم عند شبراخيت حيث اشتبك معهم مراد بك ومعه بعض المماليك وقبائل البدو فانهزم المماليك وتقهقروا إلى إمبابة حيث دارت رحى معركة حاسمة عرفت باسم موقعة الأهرام (21 مايو) هزم فيها المماليك شر هزيمة فيما لا يزد على ثلاث ساعات وعلى أثر هذه الموقعة فر مراد بك إلى الصعيد وطارده الجنرال "ديزبيه" أحد قادة الحملة حتى أسوان أما إبراهيم بك ففر ناحية الشرقية وتعقبه بونابرت غير أنه تمكن من الفرار إلى الشام عبر سيناء ومن هناك أخذ يعد العدة لمقاومة الفرنسيين فى مصر.

كان لهزيمة المماليك أمام الفرنسيين أثر بالغ فى نفوس المصريين الذين انقطعت أسباب الصلة بينهم وبين الغرب منذ الفتح العثمانى وكانت فكرتهم عن "الفرنجة" هى تلك التى ترسبت فى أذهانهم خلال الحرب الصليبية قوم أقل قدراً فى مضمار الحضارة نجح المسلمون فى ردهم على أعقابهم بل أسروا لويس التاسع عشر ملك فرنسا وقائد إحدى الحملات الصليبية.

فإذا بهم اليوم يفرون أمام نفس العدو الذى عاد إليهم هذه المرة وقد تزود بثمار التقدم الحضارى الذى حققه الغرب فى فترة انقطاع الصلات مع الشرق بل أن المماليك أنفسهم قللوا من شأن الفرنسيين عندما علموا بنزولهم الإسكندرية فاستهزأ مراد بك بهم عندما بلغه النبأ وقال: سوف نكسرهم كما نكسر حبات الفستق وندوسهم تحت سنابك الخيل "وكان لقاء شبراخيت وإمبابة لقاء بين عسكرية العصور الوسطى وعسكرية العصر

الحديث فكانت الهزيمة مريرة الوقع على الناس الذين لم تع آذانهم تلك الحقيقة فأرجعوا أسباب الهزيمة إلى قصور فى أداء واجبهم نحو الله ونقص فى الإيمان جعل الله يسلط عليهم القوم الكافرين وشيئاً فشيئاً سيدرك المصريين أسرار قوة الفرنسيين ويحاولون امتلاكها".

الفرنسيون فى مصر

وما كاد نابليون يبدأ فى تنظيم الأحوال، حتى ظهر خطر داهم، هدد بقاء الفرنسيين فى مصر، ففى أول أغسطس، عاد الأسطول الإنجليزى إلى مصر، والتقى بالأسطول الفرنسى فى خليج أبى قير، فدمره عن آخره بما فى ذلك سفينة القيادة التى احترقت وعلى ظهرها قائد الأسطول. وبذلك فقدت الحملة وسيلة اتصالها بفرنسا، وأصبح على الفرنسيين أن يعدوا أنفسهم لإقامة طويلة بمصر.

لكن رأى نابليون ضرورة العمل وكأن فرنسا ستظل محتلة مصر إلى أجل غير مسمى ، فأخذ ينظم إدارة البلاد فأنشأ "الديوان" بالقاهرة والأقاليم وأشرك فيه المشايخ والأعيان لمعرفتهم بالبلاد وأحوال أهلها، ولما لهم من تأثير على الناس. كذلك نظم الشرطة، وعين حكاماً عسكريين فى الأقاليم، وأخذ الفرنسيون يرتبون الأمور المالية، فصادروا أملاك المماليك، وفرضوا الضرائب على جميع الأراضى ووضعوا نظاماً لجبايتها، فاستقرت الأحوال، واستتب الأمن، وفتح الناس متاجرهم ونشطت الحركة بالأسواق، وتوافرت فرص العمل نتيجة اتجاه الفرنسيين إلى استخدام الأهالى فى الأعمال التى يحتاجها الجيش لقاء أجور معقولة، وهو ما لم يعتاده الناس من قبل، فقد كانت السلطة إذا استخدمت الناس لمثل تلك الأعمال سخرتهم لأدائها دون أجر، وأنشئت بالقاهرة محال تجارية ومقاهى ومصانع ومطاعم للفرنسيين وشددت الإدارة الفرنسية على ضرورة إنارة الطرقات ليلاً ونظافتها، ونظم "المجمع العلمى" ليصبح بمثابة مركز للبحث العلمى يقوم بدراسة أحوال البلاد ويضع الخطط للاستفادة بمواردها فى حل المشكلات التى ترتبت على الوجود الفرنسى بمصر.

أراد نابليون أن يستميل إليه المصريين، فتظاهر باحترام الإسلام، وادعى أنه مسلم يؤمن بالله ويعترف برسالة نبيه. وأبدى اهتماماً ملحوظاً بالاحتفالات الدينية بالمناسبات

الإسلامية كالمولد النبوى ورؤية هلال رمضان، غير أن الناس لم ينخدعوا مطلقاً بهذا السلوك ولم يمنعهم ذلك من الثورة عليه. ووجه بونابرت همه إلى تحصين القاهرة خوفاً من قيام الأهالى بالثورة، أو تعرض المدينة لهجوم من خارجها، فوضع المهندسون مشروعاً يقضى بخلع أبواب الحارات، وهدم بعض الأحياء فى الحسينية وبعض المساجد مما كان يعترض طريق التحصين وإقامة الاستحكامات، وأخذ يضم إلى جيشه بعض أفراد الإفرنج الذين كانوا يقيمون بمصر وبعض المسيحيين الشرقيين كما نظم فرقة من الأقباط أسند قيادتها إلى المعلم يعقوب.

ولكن ذلك كله لم يحل دون قيام سكان القاهرة بثورتهم (22 أكتوبر) ضد الفرنسيين لأسباب متعددة منها: هدم البيوت، والتشديد فى جميع الضرائب، وقتل الكثيرين بتهمة التعاون مع المماليك ومن هؤلاء السيد محمد كريم حاكم الإسكندرية، وسوء معاملة بعض العلماء هذا بالإضافة إلى توافر الإشاعات بأن السلطان يعد جيشاً عظيماً لطرد الفرنسيين من مصر، وقيام الأمير المملوكى "إبراهيم بك" بإيفاد الرسل من بلاد الشام إلى الأعيان لتحريضهم ضد الفرنسيين.

وقد أخذ الفرنسيين بغتة دون أن يستعدوا لمواجهة الثورة فقتل عدد كبير من الفرنسيين منهم حاكم القاهرة ورئيس أركان حرب الجيش الفرنسى، ولكن نابليون بونابرت تصدى للثورة فوضع مدافعه فوق تلال المقطم ووجهها نحو مراكز الثورة القوية فى الأزهر والحسينية فوقع الرعب فى قلوب الناس وقام العلماء بطلب الأمان من نابليون غير أن نابليون فقد الثقة بالعلماء وتأكد أنهم المحرضون على الثورة فاستعمل الشدة والصرامة معهم وانتهك جنوده حرمة الأزهر فدخلوه بنعالهم وخيولهم وهكذا أخمدت ثورة القاهرة (الأولى) ولكن النار بقيت تحت الرماد، والصدور بقيت مشتعلة بالغضب ولكن لابد من قيام الثورة من جديد وخاصة أن الأمل فى الخلاص من الفرنسيين كان يزداد بتوارد الأخبار عن حشود العثمانيين والإنجليز على حدود الشرقية.

الموقف الدولى وعودة بونابرت إلى فرنسا

كان من نتائج موقعة "أبى قير" البحرية وتدمير الأسطول الفرنسى أن استجابت الدولة العثمانية لإنجلترا وأعلنت الحرب على فرنسا وأعدت حملة لطرد الفرنسيين عن مصر

وكانت فرنسا قد أرسلت تالبران إلى الأستانة عقب خروج الحملة ليؤكد للباب العالى حسن نوايا فرنسا نحو السلطان وأن الغرض من إرسال الحملة تأديب المماليك وتخليص الباب العالى من حكمهم فى مصر ولكن السلطان ارتاب فى تصرفات الحكومة الفرنسية وبدأت الحكومة الإنجليزية من ناحية أخرى تحرك الباب العالى ضد فرنسا وتنصح الدولة العثمانية بإعلان الحرب عليها فلما وصلت إلى الأستانة أنباء موقعة أبى قير تشجعت وأعلنت الحرب على فرنسا واستطاع الحلفاء (إنجلترا – تركيا – روسيا) أن يستولوا على مالطة وبعض الجزر التى تتمتع بمزايا استراتيجية هامة وتشكل مراكز مراقبة لأى نشاط بحرى قد يقوم به الفرنسيين. وأعد السلطان جيشان: أحدهما فى جزيرة رودس لتحمله السفن الإنجليزية إلى أبى قير وثانيهما جيش برى يزحف على مصر من بلاد الشام بقيادة أحمد باشا الجزار (والى عكا).

وكانت الحكومة الفرنسية تود إرسال إمدادات عسكرية إلى جيش الشرق فى مصر، ولكن حال دون ذلك تلبد الجو السياسى فى أوروبا بغيوم الحرب، فشغلت فرنسا بالصراع الأوروبى الموجه ضدها، لو انقطعت أسباب الصلة بينها وبين جيشها فى مصر.

أما نابليون فقد علم بوصول الجيش العثمانى إلى الحدود الشرقية لمصر ففضل أن يبدأ بالهجوم ولا ينتظر زحف العثمانيين على مصر. وجرد لهذا الغرض حملة من 12 ألف جندى قصدت بلاد الشام فى فبراير 1799 بعد أن ترك حاميات بالقاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط تحسباً لما يحدث أثناء غيابه. ودخل الفرنسيين العريش ثم غزة ويافا، وهنا سلمت حاميتها وعددها نحو أربعة آلاف جندى عثمانى للجيش الفرنسى، وأمنهم بونابرت على حياتهم ثم عاد فضاق بهم ذرعاً، فلم يكن لديه معونة تكفى لإطعامهم ولا سفن تحملهم إلى مصر ليظلوا فى أسره هناك وخشى إن هو أخلى سبيلهم أن يعودوا إلى قتاله ولذلك أقدم على قتلهم جميعاً وعلى أثر ذلك فشى الطاعون بين جنوده وزاد من متاعب الزحف الفرنسى على بلاد الشام ورغم ذلك سار نحو عكا وضرب حصاراً حولها غير أنها امتنعت عليه ولكنه نال من جيش تركى أرسل لإمداد حامية عكا فألحق به الهزيمة فى موقعة تل طابور (أبريل 1799) واستمر حصار عكا إلى مايو فشن بونابرت هجومه الأخير عليها وتمكن من دخولها ولكن بيوتها كانت قلاعاً وشوارعها خنادق ومتاريس فلم

يجد بونابرت مفراً من الانسحاب إلى مصر فوصلها بعد أن لاقى جنوده الأمرين من الإرهاق والمرض وفقد ثلث رجاله فى رحلة العودة ورغم ذلك دخل القاهرة فى موكب نصر كبير متظاهراً بأن الحملة على الشام حققت أغراضها.

ولكن ذلك العود غير المحمود قلل من قدر الفرنسيين فى أعين أعدائهم فزحف مراد بك من الصعيد ونزل الأتراك بأبى قير عندئذ التقى بونابرت بالمماليك وهزمهم ثم انقلب إلى أبى قير فرد العثمانيين على أعقابهم فى موقعة أبى قير البرية (أغسطس 1799).

وبعد أن عاد الهدوء إلى مصر وسلم جيش الشرق الفرنسى نسبياً من تحديات المماليك والأتراك والإنجليز قرر بونابرت مغادرة مصر إلى فرنسا حيث توالت هزائم بلاده أمام أعدائها وفقدت الأراضى المنخفضة وإيطاليا ولذلك استدعته الحكومة الفرنسية لينقذ ما يمكن إنقاذه فسافر سراً (22 أغسطس) على متن سفينة حربية وبرفقته ثلاثة من ضباطه وترك قيادة جيش الشرق فى مصر إلى الجنرال كليبر وبلغ فرنسا بعد شهرين فكان له شأن كبير وبدأ يرتقى سلم السلطة الذى قاده إلى التربع على عرش الإمبراطورية الأولى.

مصير الحملة بعد سفر بونابرت

وعندما علم كبار ضباط جيش الشرق الفرنسى بسفر بونابرت امتلأت قلوبهم يأساً وتبدد كل أمل لديهم فى نجاح الحملة فى البقاء بمصر وكان كليبر الذى أسندت إليه القيادة من أنصار فكرة الانسحاب من مصر وخاصة بعد ما أصاب الجيش من إحباط فى حملته على الشام وهبوط معنويات الجنود ولاحتشاد الأتراك وحلفائهم على حدود مصر وتذمر المصريين من الاحتلال وتحينهم الفرص للقيام بالثورة ضد الفرنسيين وقد أثرت تلك الظروف فى كليبر فكتب تقريراً لحكومته وصف فيه حالة اليأس والقنوط التى وصلت إليها الحملة فى مصر وفتح باب المفاوضات مع الأتراك بحضور القائد الإنجليزى السير سيدنى سميث (كمراقب) للبحث فى جلاء الفرنسيين عن مصر واتفق على الهدنة أولاً وتعهد السير سيدنى سميث نيابة عن الدولة العثمانية بأن تنقل الحملة إلى فرنسا بكامل عدتها وعتادها على سفن إنجليزية على حساب تركيا وذلك فيما يعرف باتفاق العريش (يناير 1800) وبدأ كليبر ينفذ الاتفاق من ناحيته فجمع قواته وأخلى الشرقية ولكن الحكومة الإنجليزية واللورد كبث القائد العام للقوات البريطانية فى البحر المتوسط كانا

ضد إعطاء الفرنسيين فرصة الجلاء بشروط مشرفة لاعتبارات معينة فقد وقع تقرير كليبر فى أيدى الأسطول البريطانى وبذلك عرف الإنجليز حرج مركز الفرنسيين بمصر كما أن جلاء تلك القوات عن مصر وعودتها لفرنسا بكامل أسلحتها يعنى تقديم إضافة جديدة لقوة فرنسا فى حربها الأوروبية. لذلك كله كتب "كبث" إلى كليبر ما يفيد عدم الاعتراف باتفاق العريش لأن "سميث" لم يكن مفوضاً من الحكومة الإنجليزية ولذلك لا تلتزم بريطانيا بما اتفق عليه مع كليبر وأشار إلى أن بريطانيا ترى ضرورة تسليم الجيش الفرنسى بمصر كأسرى حرب عندئذ اضطر كليبر إلى إعادة توزيع قواته من جديد وحصن القاهرة.

وكان الأتراك قد سارعوا إلى احتلال المواقع التى أخلاها الفرنسيين بموجب اتفاق العريش وأصبحوا على مشارف المطرية بالقرب من القاهرة يقودهم الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا فخرج كليبر للقائهم وهزمهم شر هزيمة بموقعة "عين شمس" (20 مارس) غير أن بعض الجنود الأتراك ومن معهم من المماليك نجحوا فى التسلل إلى القاهرة وساعد ذلك على تأجيج نار الثورة ضد الفرنسيين (ثورة القاهرة الثانية) وحصار من بقى منهم داخل المدينة فتهيأ كليبر لمواجهة الموقف وأبرم صلحاً مع مراد بك ترك له بموجبه حكم الصعيد تحت السيادة الفرنسية وزحف إلى القاهرة وضرب حولها حصاراً استمر مدة شهر وأخيراً استسلمت المدينة فقبض على الأتراك وأرسلوا إلى الشام وفرض غرامة كبيرة على البلاد وبدأ بدعم مركز الحملة فزاد فى عدد جيشه بضم بعض العناصر المسيحية الشرقية إليه وأقام بعض المصانع لمد الجيش بما يحتاج إليه وثبت أركان الأمن فى البلاد ولكن "كليبر" لقى حتفه قبل أن تأتى سياسته أكلها فاغتاله طالب أزهرى (سليمان الحلبى) فى 14 يونيو 1800 وبوفاته آلت قيادة الحملة إلى الجنرال مينو أقدم كبار الضباط خدمة وأكبرهم سناً.

كان مينو أضعف خلفاً لسلفيه وأقل كفاءة منهما ورغم ذلك تولى قيادة الحملة فى أشد الظروف حرجاً فقد أخذت إنجلترا تتحين الفرصة للتدخل عسكرياً فى مصر لمعاونة السلطان على طرد الفرنسيين وجاء مقتل كليبر فرصة مناسبة لتحقيق ذلك وخاصة أن جنود الحملة وضباطها كانوا يكرهونه لميله إلى البقاء بمصر واستعمارها فى حين أن

الجزء الأعظم من الجيش كان يريد العودة إلى فرنسا فأسرعت إنجلترا لانتهاز الفرصة وتوجيه ضربة قاسمة إلى الفرنسيين فأرسلت قوة عسكرية حملها أسطول عظيم إلى أبى قير وأوعزت إلى السلطان بإرسال قوة برية عن طريق بلاد الشام وأخرى بحرية تنقل بالسفن الشراعية إلى أبى قير لمعاونة الحملة الإنجليزية كما كلفت حكومة الهند بإرسال حملة من سبعة آلاف جندى للاشتراك فى إقصاء الفرنسيين عن مصر فتنزل فى القصير على ساحل البحر الأحمر وتتجه إلى قنا ثم تزحف شمالاً إلى القاهرة.

نزلت الحملة الإنجليزية عند أبى قير وساهمت الخطة العسكرية التى اتبعها "مينو" فى إنجاحها فقد وزع قواته ولم يعزز حامية الإسكندرية خوفاً من هجوم الأتراك من الشرق وفاته أن الجيش العثمانى يعمل بتنسيق مع الإنجليز وأنه لا يتحرك إلا وفق حركتهم . وهكذا نزل الإنجليز إلى البر دون مقاومة وعندما خف مينو للقائهم هزم فى موقعة "كانوب" قرب أبى قير (مارس 1801) وانسحب إلى الإسكندرية للاحتماء بها فضرب الإنجليز حصاراً حولها.

سارت الحملة الإنجليزية بعد ذلك نحو القاهرة وانضمت إلى القوة العثمانية عند الرحمانية (وهى القوة التى كان محمد على من بين ضباطها) وما كادت القوات المشتركة تصل إلى القاهرة حتى أدرك الفرنسيين أن لا قبل لهم بمقاومتها ورأى قائد حامية القاهرة أن يسلم المدينة (27 يونيو) على أن يطبق اتفاق العريش فينقل الجنود الفرنسيون وأسلحتهم على سفن إنجليزية إلى فرنسا على نفقة الدولة العثمانية أما مينو فصمم على المقاومة ولكنه اضطر إلى طلب الصلح (فى سبتمبر) على شروط اتفاق العريش وأثناء ذلك وصلت القوة الهندية الزاحفة من الصعيد فلم يشترك اشتراكاً جدياً فى القتال وتم جلاء الفرنسيين فى أكتوبر 1801 وعندما عقد صلح "إميان" الذى أنهى الحرب فى أوروبا (بصفة مؤقتة) فى مارس 1802 اعترفت فرنسا بمصر ولاية عثمانية.

نتائج الحملة الفرنسية

قضى الفرنسيون بمصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور كانت نتيجتها من الناحية الحربية لا تساوى شيئاً فيما يتصل بالشرق ولكنها حققت هدفها الإستراتيجى تحقيقاً جزئياً تمثل فى

موقف بريطانيا فى صلح إميان وتنازلها عن المكاسب التى حققتها فى الصراع الأوروبى على حساب فرنسا والتزامها بالخروج من مصر كما فعلت فرنسا.

أما نتائج الحملة بالنسبة لمصر فكانت ذات شأن عظيم فقد قضت الحملة على سطوة المماليك على البلاد وكسرت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذين رأوا – لأول مرة – أن بإمكانهم الاعتماد على أنفسهم دون المماليك وأدت مشاركة المصريين فى المجالس التى أقامها نابليون فى مصر إلى تغير نظرتهم للسلطة ولحقوق المحكومين قبل الحكام وواجبات الحكام نحو المحكومين فكان لذلك كله أثر بارز فى توجيه "الزعامة الشعبية" وفى طبع حركتها بطابع معين فى السنوات التى أعقبت خروج الحملة من مصر والتى قادت إلى تنصيب محمد على والياً على مصر بإرادة الشعب ممثلاً فى قيادته الوطنية.

غير أن الهزة العنيفة التى سببتها الحملة للمصريين قد أيقظتهم من سبات عميق كانوا فيه منذ العصور الوسطى وفتحت أعينهم على عصر جديد ومدنية جديدة زادت أفكار ونظم ومنجزات لا عهد لهم بها فأدركوا مبلغ ما فاتهم من التقدم وتحولت نظرتهم إلى أوروبا من شعور بالاستعلاء (ترسب من أيام الحروب الصليبية) إلى عقدة نقص لازمتهم على مر القرن التاسع عشر ولا زال تأثيرها على أفكارهم ماثلاً حتى الآن ولكنها دفعتهم إلى محاولة سد فجوة التخلف بقدر ما لديهم من طاقة ونسجت المحاولة تاريخ مصر الحديث.

كذلك لفتت الحملة أنظار دول أوروبا إلى مصر وأهميتها التجارية والاستراتيجية فبدأت ترسم الخطط للسيطرة عليها وكسب أكبر قدر من النفوذ فيها. فلم تأل إنجلترا جهداً لانتهاز كل فرصة للتدخل فى مصر ومحاربة من يتصدى لتقوية مركزها فيها دونها ولكن ذلك لم يؤثر فى مركز فرنسا الأدبى فى مصر فأصبح الفرنسيون يمثلون فى نظر المصريين – المدينة الغربية – فلما حان الوقت الذى احتاجت فيه مصر إلى الخبرة الفنية الحديثة التمستها من فرنسا فاستعانت كما سنرى بضباط فرنسيين فى تنظيم جيوشها وبمهندسين فرنسيين فى ترتيب أمور الرى وشق الطرق وبأطباء وأساتذة وقانونيين من الفرنسيين لتحديث نظامها التعليمى والإدارى. وأصبح للفرنسيين جالية كبيرة بمصر اشتغلت بالتجارة والصناعة وأصبحت الصلة التى تربط فرنسا بمصر قريبة الشبه بالصلة

التى تربط الأستاذ بتلميذه. وهذا يفسر كثرة الأموال التى استثمرها الفرنسيين فى مصر وخاصة فى الديون العامة ومشروع قناة السويس وظل النفوذ الفرنسى الأدبى والثقافى والاقتصادي قائماً حتى توقيع الوفاق الودى (عام 1904) فبدأ الإنجليز يزيحونهم تدريجياً من تلك المجالات.

على أن أهم ما تركته الحملة الفرنسية فى مصر من آثار هو ما خلفه العلماء الذين جاؤوا وكونوا "المجمع العلمى المصرى" لمساعدة الحملة على الاستفادة من موارد مصر الطبيعية فى سد حاجتها من المؤن وغيرها ولإقامة مستعمرة فرنسية فى مصر على أسس راسخة فقاموا بأبحاث علمية عن الأحوال الطبيعية والجغرافية والاقتصادية للبلاد وإليهم يرجع فضل دراسة مشروع وصل البحرين المتوسط والأحمر وكان لدراستهم الخاصة بمشروع القناة أثر فى شق قناة السويس بعد تصحيح الخطأ الذى وقعوا فيه عندما توهموا ارتفاع سطح البحر الأحمر عن سطح البحر المتوسط.

كذلك قام المعهد العلمى برسم خريطة جغرافية صحيحة لمصر ودراسة تاريخها القديم والتنقيب عن الآثار القديمة التى أجادوا فى وصفها ورسمها وطبعت أبحاث علماء الحملة فى كتاب ضم عدة مجلدات بعنوان "وصف مصر" ويعد هذا الكتاب من أهم المصادر التى تصور أحوال مصر فى مطلع القرن التاسع عشر. كما كان للفرنسيين فضل اكتشاف حجر رشيد وحل رموز الكتابة (المصرية القديمة).

ويبالغ بعض المؤرخين فى تقدير قيمة الآثار الثقافية للحملة الفرنسية فيرجعون تاريخ الطباعة الحديثة والمسرح الحديث فى مصر إلى عهد الحملة على زعم أن إصدار الحملة للصحف وإقامتهم للعروض المسرحية للترويح عن جنودهم هى الأصل التاريخى لتلك الإنجازات الثقافية التى شهدتها فى القرن التاسع عشر. ولكننا لا نميل إلى تأييد تلك الآراء لغياب القرائن التاريخية التى تؤيدها بل على النقيض من ذلك وقفت الأمية حائلاً أمام الاستفادة بالنشرات العربية التى كانت تصدرها الحملة أما الجريدة الفرنسية للحملة فلم يقرأها أحد المصريين وكذلك المسرح الفرنسى لم تتح فرصة مشاهدته للمصرين ورغم أن الجبرتى ينهى إلينا خبر إقامته فإنه لا يورد ما يفيد أنه قد شاهده رغم أنه كان

عالماً عظيم القدر وعضواً فى الديوان وحتى إذا شاهده بعض المصريين عرضاُ فلا نظن أنهم أدركوا قيمته وتأثروا بهذه (البدع) الغريبة على مجتمعهم.

كذلك يزعم بعض الكتاب أن حركة تحرير المرأة الحديثة فى مصر تمتد جذورها إلى عهد الحملة الفرنسية استناداً إلى ما ذكره الجبرتى من تقليد بعض النسوة لنساء الفرنسيين فى الملبس ومجاراتهن فى السلوك ولكن فات هؤلاء أن الجبرتى نفسه يشير إلى نفور الناس من مسلك هذه القلة من القاهريات ويلمح إلى إنهن كن أصلاً من محترفات البغاء، أن دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة فى مطلع القرن العشرين لم تلق استجابة وتأييد إلا من القليلين.

وعندنا أن أهم أثر ثقافى للحملة الفرنسية هو لفت أنظار المصريين (وخاصة علمائهم) إلى ما بلغه الغرب من تقدم علمى ولا ريب أن زيارة المجمع العلمى المصرى أثرت على رجل كالشيخ حسن العطار الذى أصبح شيخاً للأزهر فى عهد محمد على، وجعلته يؤمن بأن التزود بعلوم الغرب فرض على كل من يريد النهوض ببلاد الإسلام والوقوف فى وجه الزحف الغربى وقدر لتلميذه رفاعة رافع الطهطاوى أن يضع أسس الفكر العربى الحديث الذى حاول البحث عن صيغة عصرية للتقدم الاجتماعى والاقتصادي والسياسى لا تتعارض مع الأسس التى قام عليها المجتمع الإسلامى.

ومهما كان الأمر فقد غيرت تلك السنوات الثلاث والأشهر الثلاثة التى قضتها الحملة بمصر من جو الركود الحضارى الذى عاشته البلاد طول القرون الثلاثة السابقة على عهد الحملة الفرنسية وبذلك فتح الطريق أمام تجربة التحديث التى شهدتها مصر فى عصر محمد على.

الفصل الثالث ـ إرهاصات التحدى
عصر محمد على (1805 – 1848)

عندما رحل الفرنسيون عن مصر بقيت على المسرح السياسى ثلاث قوى مختلفة على رأسها: العثمانيين أصحاب حق السيادة على البلاد ويمثلهم يوسف باشا الصدر الأعظم الذى اتخذ من القاهرة مقراً له وحسين باشا قبودان قائد الأسطول العثمانى الذى بالإسكندرية. أما القوة الثانية فتمثلت فى الإنجليز الذين لعبوا الدور الأكبر فى إخراج الفرنسيين من مصر واتخذ الجيش الإنجليزى بقيادة لور كيث من إمبابة معسكراً له أما الأسطول الإنجليزى فقد اتخذ مرساه بالإسكندرية والقوة الثالثة والأخيرة من المماليك الذين يعدون أكثر تلك القوى خبرة بشئون البلاد ومعرفة بأهلها وهم لذلك يتطلعون إلى استعادة ما كان لهم من نفوذ قبل الحملة ورغم تناقص أعدادهم نتيجة حربهم مع الفرنسيين وعدم السماح باستيراد المماليك الجدد فقد عوضوا ذلك النقص فى أعدادهم بالتحالف مع قبائل البدو وضمهم إلى صفوفهم. وعاد المماليك إلى سيرتهم الأولى من السطو على القرى وفرض المغارم على الناس.

وكان الجنود العثمانيون – كذلك – يكثرون من التعدى على الناس والسطو على المتاجر والبيوت وحجتهم فى ذلك أنهم خلصوا البلاد من (الكفرة) الذين ساموا الناس العذاب وانتهكوا حرمة بيوتهم وعلى ذلك كان حقاً على المصريين أن يسمحوا لأولئك (المجاهدين) بشيء مما سمحوا به للأجانب. ودفع الجنود العثمانيين إلى ارتكاب تلك الآثام تأخر صرف رواتبهم بسبب إفلاس خزانة الوالى وعدم قدرة الأهالى سداد الضرائب بسبب ما حل بهم فى السنوات الأخيرة من قحط وكساد.

وزاد الطين بلة انشقاق المماليك بعضهم على بعض من جهة وتفرق الجنود العثمانيين (وغالبيتهم من المرتزقة) شيعاً وأحزاباً فكانت البلاد ميداناً لمعارك عسكرية متصلة بين الجماعات المتصارعة مع بعضها البعض مما أدى إلى إشاعة الفوضى والاضطراب وتعرض المتاجر والأسواق للنهب فأصاب ذلك الوضع فى مدينة القاهرة بحالة من الشلل الاقتصادي التام نتيجة إغلاق الأسواق.

والواقع أن المدة التى وقعت بين يونيو 1801 ويوليو 1805 كانت فترة اضطرابات وارتباك سادت مصر خلالها فوضى شاملة وتعاقب على حكمها فى تلك الفترة القصيرة سبعة أو ثمانية باشوات قتل منهم اثنان وطرد الباقون بعد أن سجنوا وكان على أولئك الباشوات أن يدفعوا رواتب الجند وإلا دفعوا حياتهم ثمناً لتأخر مستحقات أولئك الجنود الذين كانوا أخلاطاً من الألبان والإنكشارية والدلاة. ولما لم يجد الباشوات فى خزاناتهما ما يفى باستحقاق الجند لجأوا إلى أسلوب القتل والمصادرة فقضوا على الكثير من المسيحيين واليهود والمماليك بتهمة التعاون مع الفرنسيين أو الخيانة ولكن السبب الخفى الذى أدى إلى فقد أولئك التعساء لأرواحهم هو الاستيلاء على ثرواتهم لحل الأزمة التى كانت تواجه الإدارة العثمانية فى ذلك الحين وأثارت هذه الحوادث امتعاض السكان الذين رأوا فى عودة الإدارة العثمانية عودة بالبلاد إلى أسوأ مما كانت عليه من قبل فضجوا بالسخط وبدأت القاهرة تشهد هيئات شعبية تطالب برفع الظلم عن كاهل الرعية.

أما إنجلترا فقد عقدت العزم على أن يكون لها حق احتلال أو حماية السواحل الشمالية لمصر بعد خروج الفرنسيين وذلك إما باستمرار التحالف مع تركيا إذا خلصت لها أمور مصر أو باتفاقها مع المماليك إذا عجزت الدولة العثمانية عن ذلك. غير أن إنجلترا أخفقت فى الحالتين لأن فرنسا بدأت مفاوضات الصلح مع الدولة العثمانية الذى أبرم عام 1802 بفضل جهود (سبستيانى) سفير نابليون بالأستانة رغم العراقيل التى وضعتها إنجلترا فى طريق تلك المفاوضات. تم عقد صلح إميان سالف الذكر بين إنجلترا وفرنسا وبه نزل كل جانب عما احتله فى تلك الأثناء وتعهد الإنجليز بالخروج من مصر وتم ذلك بالفعل فى مارس 1803.

وبعد ذلك استعد الإنجليز لتنفيذ سياستهم عن طريق الاتفاق مع المماليك وذلك بتقديم العون لهم والسعى لدى الباب العالى ليصدر العفو عنهم ويترك لهم حكم مصر تحت السيادة العثمانية فإذا تحقق ذلك ترك المماليك إدارة الإسكندرية والسواحل المصرية الشمالية فى أيدى الإنجليز.

واعتمدت الحكومة الإنجليزية على الأمير المملوكى محمد بك الألفى لتنفيذ هذه الخطة فوجهت إليه الدعوة لزيارة إنجلترا وعندما لبى الدعوة ناقشوا معه فى لندن الخطوط

العامة لهذه السياسة ولكن عندما عاد الألفى كان الوضع قد تغير لأن عثمان بك البرديسى وإبراهيم بك زعيما المماليك اللذان كانا ينافسان الألفى نجحا فى تصفية رجاله وبذلك تغيرت موازين القوى على أرض مصر بالشكل الذى جعل سفارة الألفى إلى لندن غير ذات قيمة.

وساعد على تغيير موازين القوى على أرض مصر انضمام محمد على أحد قادة القوات الألبانية إلى خصمه الألفى فرجحت بذلك كفتها وبدأ زمام الأمور يفلت من يد الإنجليز فطلبوا من الباب العالى إجلاء الجنود الألبان عن مصر ولكن مساعيهم لم تكلل بالنجاح وحين تألق نجم محمد على وبدأت تتجمع فى يده مقاليد السلطة فى البلاد فكرت إنجلترا فى غزو مصر (على نحو ما سنرى).

أما المماليك فقد تجمعت عوامل كثيرة على زوال قوتهم وتقويض نفوذهم وهى انقسامهم على أنفسهم وكره المصريين لهم ورغبة الدولة العثمانية فى التخلص منهم عن طريق الإيقاع بهم وقتلهم غدراً. لذلك لم يأمن المماليك البقاء فى القاهرة مع العثمانيين وقرروا محاربتهم حتى النهاية واستنجدوا بنابليون بونابرت لمساعدتهم على استعادة ما كان لهم من سلطان على أن يحصل مقابل ذلك على أى امتيازات لبلاده فى مصر ولكن نابليون كان قد شغل عن مصر بمطامع سياسية أخرى فلم يستجب لطلب المماليك.

ونفذ صبر المماليك فاشتبكوا مع الجنود العثمانيين فى معارك حربية عقد فيها لواء النصر للمماليك (1802) وانساحوا فى الدلتا. وكان الفضل فى ذلك النصر يرجع إلى الموقف الذى وقفته القوات الألبانية خلال تلك الاشتباكات فلم تتدخل فى المعركة استجابة لتعليمات قائدها محمد على.

كان محمد على يرقب الحوادث عن كثب ويتطلع إلى الاستفادة من الظروف لتحقيق منفعة ذاتية ففضل أن يدخر قواه للحظة الحسم وأن يترك هذه القوى تتصارع مع بعضها البعض دون أن يتدخل لمصلحة فريق دون الآخر حتى إذا حانت الفرصة الملائمة على من بقى منهم وانفرد بولاية مصر.

وتأزم الموقف بالنسبة للمماليك بعد رحيل الإنجليز (1803) فاضطروا لإخلاء الدلتا والانسحاب صوب الصعيد وحاصروا القاهرة فى طريقهم فطلب الوالى من الفرق الألبانية الخروج لقتالهم فامتنعوا عن تنفيذ الطلب حتى يدفع الوالى رواتبهم المتأخرة وعندما عجز الوالى عن تلبية طلب الجنود الألبان قاموا بخلعه من منصبه وتولية طاهر باشا بدلاً منه وترتب على ذلك ثورة الجند الإنكشارية الذين كانوا يؤيدون خسرو باشا الوالى المخلوع وقتلوا طاهر باشا ونصبوا أحمد باشا والياً بدلاً منه.

وحاول أحمد باشا استمالة محمد على إلى صفه ولكن الأخير فتح القاهرة أمام إبراهيم بك والبرديسى بك زعيمى المماليك ودعاهما لتولى مقاليد الأمور وطرد الإنكشارية وأحمد باشا من القاهرة وبنجاح المماليك فى الاستيلاء على القاهرة بفضل محمد على أصبح ذلك الضابط الألبانى أقرب القادة العثمانيين إلى المماليك والعلماء والأعيان ولجأ إلى تملق الناس عن طريق فتح شون الغلال الحكومية وتوزيعها على الفقراء فكسب بذلك شعبية كبيرة كان لها وزنها فى تطوير الحوادث فيما بعد.

وعندما ثار الجنود الألبان مطالبين برواتبهم المتأخرة أحالهم محمد على على المماليك الذين كان بيدهم مقاليد الأمور ففرض البرديسى ضرائب جديدة على الناس فانفجرت القاهرة بالثورة ولجأت الجماهير إلى العلماء والتقى سخط الجنود فانتهز محمد على الفرصة وحاصر مقر إبراهيم والبرديسى فلاذا بالفرار هما وقواتهما إلى الصعيد وبذلك تخلص محمد على من المماليك (مارس 1804) بعد أن استخدمهم فى القضاء على الإنكشارية.

وتحقق أمل محمد على فى الوصول إلى السلطة بعد ذلك بعام واحد فقد لجأ إليه الأهالى والعلماء وشيوخ الطوائف ليرفع عنهم مظالم الجنود الدلاة الذين استقدمهم الوالى خورشيد باشا. وعرض الناس على محمد على أن يتولى باشوية مصر وكتبوا بذلك إلى السلطان فصدق على تعيينه والياً على مصر فى يوليو 1805.

وبذلك حقق محمد على هدفه الأساسى ولكنه وجد نفسه فى موقف لا يقل خطورة عن سابقيه إذ كان المماليك يهددونه فى الصعيد ويسعون لطرده من مصر وكتبوا إلى

خورشيد باشا الوالى المخلوع يبدون استعدادهم لمساندته ضد محمد على كما سعوا لدى ممثل إنجلترا يطلبون مساعدة الحكومة الإنجليزية وحض السلطان على سحب محمد على من مصر وإعادتهم إلى مراكزهم كذلك واجهته مشكلة دفع رواتب جنوده المتأخرة فكان احتياج محمد على للمال عظيماً لمحاربة المماليك ودفع مستحقات الجنود فإذا فرض ضرائب على الناس ثاروا عليه ومكنوا أعدائه منه ولكن محمد على اتبع سياسة حكيمة فأظهر لأصدقائه من المشايخ والعلماء والأعيان ضرورة جمع المال منعاً لتألب الجنود حتى يتم النصر على المماليك أعداء المصريين وبذلك حصل محمد على على الأموال اللازمة دون أن يعرض نفسه لغضب الجماهير الذين بذلوا الجهد لجمع المال المطلوب وهم يظنون أن فى هذا نهاية لمتاعبهم.

أما عن المماليك فقد نجحت مساعيهم السياسية ضد محمد على وضغطت الحكومة الإنجليزية على الباب العالى حتى أرسل عفواً عنهم وأسطولاً عظيماً يحمل والياً جديداً على مصر هو موسى باشا ومرسوماً بنقل محمد على إلى ولاية سالونيكا فتظاهر محمد على بالنزول على إرادة السلطان ولكنه حرك المشايخ والعلماء فكتبوا التماساً للسلطان ولقائد الأسطول العثمانى وأرسل محمد على ولده إبراهيم إلى الأستانة محملاً بالهدايا ووعد بسداد أربعة آلاف كيس سنوياً للباب العالى بالإضافة إلى تحمل نفقات الحج فصدر فرمان (نوفمبر 1806) بتثبيت محمد على فى ولاية مصر.

غير أن الألفى لم يقلع من مناوأة محمد على فأرسل إلى الحكومة الإنجليزية يستنجد بها فوعدته بإرسال حملة إنجليزية مكونة من ستة آلاف جندى تعمل بالاشتراك مع المماليك فظل الألفى يترقب وصولها عند دمنهور ومحمد على يرسل التجريديات العسكرية ضده فتهزم الواحدة تلو الأخرى ولعب الحظ دوره فمات البرديسى (نوفمبر 1806) ففرح محمد على بذلك فرحا عظيما وما لبث أن تضاعف سروره بموت الألفى (يناير 1807) فخلصت أمور مصر لمحمد على بعدما فقد المماليك زعامتهم القوية.

ولكن أزمة جديدة لاحت فى الأفق حين فقدت إنجلترا الأمل فى تثبيت نفوذها فى مصر بواسطة المماليك فلجأت إلى الصدام مع تركيا (1807) لترغم السلطان على التخلى عن محالفته لنابليون وأرسلت أسطولاً إلى الدردنيل غير أنه فشل فى تحقيق هدفه فأنفذت

حملة إلى مصر بقيادة "فريزر" (17 مارس) نزلت الإسكندرية وتوجهت إلى رشيد حيث لقيت الهزيمة على يد الأهالى.

وقد بلغ نبأ الحملة محمد على وهو بأسيوط يحارب المماليك ويطاردهم فخاف جانب الإنجليز وتلكأ فى العودة إلى القاهرة ثم ما لبث أن تأهب للزحف شمالاً وترك العلماء يبرمون الصلح مع المماليك بشرط أن يتعهدوا بمحاربة العدو وشرع محمد على يعد العدة للمقاومة مستأنساً برأى "دروفنى" قنصل فرنسا الذى وطد علاقته بمحمد على منذ بدء ظهوره وفشل فريزر فى تحقيق النصر فى حملة ثانية توجهت من الإسكندرية إلى رشيد وخاصة أنهم لم يلقوا ما كانوا يتوقعونه من مساعدة المماليك.

توجه محمد على بجيش لمواجهة الحملة غير أن الإنجليز آثروا عقد صلح لا خشية من محمد على ولكن لأن إنجلترا أصبحت وحدها فى مواجهة نابليون بعد عقد صلح نلسن بين روسيا وفرنسا فانسحب الإنجليز فى سبتمبر 1807 وترتب على ذلك زيادة شعبية محمد على داخل البلاد وذيوع اسمه فى أوروبا.

ولما سوى محمد على أموره وتخلص من الأخطار التى كانت تهدد مركزه كوالى لمصر سلم الوظائف الهامة فى البلاد لأشخاص من ذوى قرباه أو من بلدته "قومه" ثم استدعى أسرته وأولاده من بلاده وأسند إليهم المناصب واعتمد عليهم فى الحكم فحقق نجاحاً كبيراً وخاصة بعد أن فرق صفوف العلماء والمشايخ بتأليب بعضهم على البعض الآخر ونفى السيد عمر مكرم ثم طفق يعيد تنظيم الأحوال الاقتصادية للبلاد بالشكل الذى يخدم مصالحه السياسية ويحقق مطامع الفئة التى ساندت حكمه.

تطوير اقتصاديات البلاد

كان طموح محمد على كبيراً وأطماعه لا تعرف حدوداً فهو يريد أن يقيم دعائم حكمه على أسس جديدة تكفل له ولأسرته من بعده إدارة أمور البلاد أى أنه رمى إلى تأسيس (دولة) وتأسيس الدول يحتاج إلى موارد مالية لا ينضب معينها للإنفاق على إقامة جيش حديث مدرب على أحدث النظم العسكرية والوفاء باحتياجاتها المادية ومن ثم كان حرص محمد على على إدخال تغيير جذرى على الأوضاع الاقتصادية بهدف تدعيم نفوذ

الحكومة وتقوية سلطتها واستهل هذا التغيير بإحداث انقلاب فى أوضاع حيازة الأراضى الزراعية.

وكانت رغبة محمد على فى زيادة موارده المالية وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها من أهم أسباب ذلك الانقلاب فقد كان فى حاجة ماسة إلى الأموال – كما ذكرنا – لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه ولكنه وجد أن أطيان الرزق معفاة من الضرائب وأن الملتزمين يأخذون لأنفسهم جانباً كبيراً من ضرائب الأطيان وأن نفوذ هؤلاء على الفلاحين بلغ شأناً كبيراً حتى أنهم حلوا محل سلطة الحكومة فى الريف لذلك ألغى محمد على نظام الالتزام كما وضع يده على أطيان الرزق.

وقد بدأ الانقلاب فى أغسطس 1808 فألغى الباشا التزام 160 قرية أعطى التزامها لأولاده وأتباعه كما ألغى التزامات البحيرة وأعطاها لأولاده ورجاله أيضاً وفى العام التالى (1809) أمر بإلغاء نصف الالتزام وهى المرتبات التى كانت تصرف لبعض الملتزمين من الروزنامة نظير قيامهم بأعبائهم وفرض الضرائب على أطيان الوسية كغيرها من أطيان القرية وبذلك فقد الملتزمون نصف الفائض كما حرمت أطيان الوسية من امتيازها السابق حين كانت معفاة من الضرائب.

وفى عام 1810 فرض محمد على ضريبة استثنائية على القرى فآثر بعض الفلاحين الهرب من قراهم وتظلم الملتزمون فطلب منهم تقسيط (سندات) التزامهم وبعد أن قام بفحصها حرم الكثير منهم من حصصهم وأعطى البعض تعويضاً عن حصصهم ولم يعط البعض الآخر أى تعويض كذلك اضطر بعض الملتزمون إلى التنازل عن حصصهم للحكومة نظير ما تراكم عليهم من الضرائب.

وبعد مذبحة القلعة (1811) التى قضى فيها الباشا على المماليك واستولى محمد على على حصص التزام المماليك وبذلك لم يتبق من أراضى الالتزام بالوجه القبلى إلا القليل.

وفى فبراير 1814 أصدر أمراً بإلغاء نظام الالتزام على أن تظل أطيان الوسية بيد الملتزمين طوال حياتهم مع إعفائهم من الضرائب فثار الملتزمين واحتجوا لدى الكتخدا ولكن ذلك لم يجد نفعاً وأصبحت الدولة على صلة مباشرة بالفلاحين فتدخلت فى شئون

الزراعة وحددت عدد الأفدنة التى يحل تخصيصها لهذا المحصول أو ذاك فى كل قرية من القرى وأشرفت على صيانة الترع والجسور إلى غير ذلك من مظاهر التدخل.

وكان لإلغاء نظام الالتزام أثر كبير على الفلاح المصرى فقد تخلص من مظاهر الملتزمين حتى أن بعض الفلاحين كانوا يرفضون العمل لدى الملتزم بالأجر فى أطيان الوسية التى بقيت بأيديهم بعد إلغاء النظام. وكان ذلك بمثابة رد الفعل لما يلاقونه من عنت الملتزمين وظلمهم ويصور الجبرتى ذلك بقوله: "..... فيقول الحرفوش منهم إذا دعى للشغل بأجرته روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى أنتم ايش بقالكم فى البلاد إحنا صرنا فلاحين الباشا" ولكنهم بعدما أصبحوا "فلاحى الباشا" أصبحوا يواجهون لأول مرة منذ قرون سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها ولم يتبينوا بعد أن عمال الحكومة لن يكونوا أرفق بهم من عمال الملتزم.

ومهما يكن من أمره فقد صارت الأطيان الخراجية بعد إجراء مساحة 1813 مقيدة بأسماء من وزعت عليهم من الفلاحين فأعطى لكل أسرة ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفدنة كان لكل منهم حق الانتفاع بريعها وأعطتهم اللائحة التى صدرت فى نوفمبر 1847 حق رهن أرض أو التنازل عنها للغير بموجب حجة شرعية أو أمام شهود نصت على أنه لا يمكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إلا إذا كان غير قادر على زراعتها وكان لابد من إثبات كل تصرف من التصرفات التى أباحتها تلك اللائحة فى سند مدموغ يرجع إليه عند نشوب أى نزاع حول الأرض.

ولم يكسب الفلاح فى تلك اللائحة حقوقاً جديدة على أرضه بل فقد حقاً كان يتمتع به فى ظل الالتزام وهو حق توريث الأثر لذريته فى حالة مقدرتهم على زراعة الأرض وأداء مالها أما بقية الحقوق التى كفلتها اللائحة للفلاح فكان يتمتع بها منذ زمن بعيد عرفاً لا قانوناً فكان صدور اللائحة بمثابة تقنين لأوضاع سائدة بحكم العرف.

أما بالنسبة لأطيان الرزق فقد أمر محمد على ابنه إبراهيم فى ديسمبر 1812 بالاستيلاء على أطيان الرزق الموقوفة على أعمال البر ودور العبادة فى الصعيد ولم يكد عام 1813 يبلغ غايته حتى كانت جميع أطيان الرزق بالصعيد تحت يد الحكومة وعند إجراء مساحة

الأراضى الزراعية فى تلك السنة سجلت أطيان الرزق باسم واضع اليد عليها واسم واقفها وزارعها وفرضت عليها الضرائب كسائر الأطيان الخراجية وقامت الحكومة بمراجعة سنوات تلك الأراضى فإذا استطاع واضع اليد عليها إثبات أحقيته فيها سجلت باسمه وإذا لم يستطيع قيدت لديوان الروزنامة كبقية الأراضى الخراجية واستولت الحكومة عليها كما استولت على ما ظهر من الزيادة فور أطيان الرزق عند إجراء المساحة ووزعتها على الأهالى لزراعتها ولكن حق الوقوف فيها بقى ثابتاً.

ومعنى ذلك أن الدولة حلت محل المنتفعين بتلك الأرزاق وهو ما يمكن استنتاجه من حوار إبراهيم باشا مع العلماء الذين جاؤوه محتجين على تلك الخطوة إذ قال: "..... كشفت على المساجد فوجدتها خراباً والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزينة (يقصد الروزنامة) أولى منهم ويكفيهم أن أسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية والذى وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة وأنى وجدت لبعض المساجد أطياناً واسعة وهى خربة ومعطلة والمسجد يكفيه مؤذن واحد أجرته نصفان وإمام وأجرته مثل ذلك أما فرشه وإسراجه فإنى أكتب له راتباً من الديوان فى كل سنة.....".

أما موقف الباشا من الأطيان المرصدة على أعمال البر وإطعام المساكين والمحتاجين فكان مختلفاً تماماً إذ أصر على حصول الدولة على ريع تلك الأطيان كاملاً وحرمان أربابها منها ورفض إبراهيم باشا شفاعة العلماء فى ذلك ورد عليهم بقوله: "..... يشترون ما يأكلون بدراهمهم من أكياسهم أو يغلقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معايشهم فيعتادون (ذلك) وهذا الذى يفعلون تبذير وإسراف.... والديوان أحق بهذا.....".

واستحدث محمد على نوعاً جديداً من أطيان الرزق فقد أنعم على المقربين من رجاله وكبار موظفيه وبعض الأجانب وبعض قبائل البدو بأطيان "الأبعادية" وهى الأراضى التى كانت زائدة من زمام القرى ونص فى تقاسيط الروزنامه الخاصة بتلك الأراضى على أنها "رزقة بلا مال" أى معفاة من الضرائب وعرف قسم من تلك الأراضى باسم "جفالك" وهى مساحات واسعة من الأطيان استولى عليها الباشا لنفسه ولأفراد أسرته.

وقد أعطى القرار الصادر فى يناير 1837 للمنعم عليهم بأطيان بلا مال حق توريثها لأولادهم وأحفادهم فإن انقرض نسلهم انتقل التصرف فيها إلى عناقهم البيض وذريتهم من بعدهم فإن انقرض نسلهم ألحقت الأطيان بأوقاف الحرمين الشريفين وبذلك نشأت حقوق ثابتة على الأرض لفئة معينة من الناس كانوا من الأتراك أو الأوروبيين وقصد محمد على بمنحهم هذا الحق أن يخلق لهم مصالح اقتصادية تربطهم بالنظام الذى وفرها لهم تدفعهم إلى الزود عنه وقد تدعم وضع تلك الفئة بالحصول على حق الملكية التامة لتلك الأراضى بموجب قانون فبراير 1842.

وبذلك قضى محمد على على النفوذ الاقتصادي والإدارى للملتزمين وربط الفلاحين بالدولة وجعلهم يعملون تحت إشرافها المباشر وبرز دور شيوخ القرى منذ ذلك الحين فأصبحوا يمثلون الحكومة أمام الفلاحين وأعطاهم محمد على 5% من مساحة طين القرية نظير إطلاعهم بأعباء إدارة القرى ونظير ضيافتهم لعمال الحكومة عند مرورهم بالقرى وعرفت هذه الأطيان باسم "مسموح المصطبة" أو "مسموح المشيخة" كما أوجد محمد على طبقة متميزة فى المجتمع الريفى تمثلت فى اصطحاب الأبعاديات الذين كانوا نواة طبقة كبار الملاك فى مصر.

وظلت القرية المصرية فى عهد محمد على مسئولة عن أداء الضرائب المقررة عليها مسئولية جماعية فكان أفراد القرية يتضامنون فى سداد تلك الضرائب وكثيراً ما كان الفلاحين يعجزون عن سداد الضرائب المقررة على قراهم فيهربون منها خشية تعرضهم لعقاب عمال الحكومة الذين عرفوا بالقسوة والغلظة. وصدرت التعليمات من آن لآخر بملاحقة أولئك المنسحبين (الفارين) وإعادتهم إلى قراهم وإنزال أشد العقوبات بهم وإلزامهم بزراعة الأرض وأداء ضرائبها.

ولكن مشروعات محمد على السياسية وحروبه المختلفة استلزمت المزيد من الموارد المالية للإنفاق عليها وكان الفلاح باعتباره الممول الأكبر لضرائب الدولة أن يعتصر ثمرة كبده ليسد أفواه عمال الحكومة وجهاتها وأدى استخدام محمد على للفلاحين المصريين فى الجيش الحديث إلى فقدان الأرض لعمل السواعد الفتية التى تخرج خبراتها وتعين القرية على سداد ما يطلب منها من أموال فعجز الفلاحين فى معظم القرى عن الوفاء بجميع

المبالغ المستحقة عليهم كضرائب سنوية مما ترتب عليه تراكم قدر من الأموال على القرى سنوياً وتزايد مقدار تلك المتأخرات عاماً بعد آخر وعرفت باسم "الباقيا" وتفتق ذهن محمد على عن ابتكار نظام جديد لتحصيل الضرائب عرف بنظام "العهد" ألزم الباشا بموجبه الأثرياء من رجاله وقادة جيشه وبعض شيوخ القرى أن يتعهدوا بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب فيؤدون ما على تلك القرى من أموال وبقايا دفعة واحدة ثم يتولون تحصيل ما دفعوه من الأموال من الفلاحين وفق حالتهم فيضع المتعهد يده على مساحة من أطيان القرية ويترك مساحة أخرى للفلاحين وفق مقدرتهم المادية حتى إذا تحسنت أحوالهم المادية ترك الأرض شيئاً فشيئاً حتى إذا استخلص منهم كل ما دفعوه ترك لهم الأرض جميعاً يفلحونها ويسددون ضرائبها للدولة كسابق عهدهم وكانت مساحة الأرض التى يضع عليها المتعهد يده تعرف بأطيان العهدة ولم يكن من حق المتعهد أن يحصل من الفلاحين على أموال تزيد على ما هو مقرر على الأراضى التى تحت أيديهم أما ما على أطيان العهدة من أموال فكان عليه أن يسددها وحده ولكن كان من حقه أن يسخر أهالى القرية فى زراعة أطيان العهدة.

غير أن المتعهدين غالوا فى استغلال الفلاحين ففرضوا عليهم دفع جانب من أموال أطيان العهدة بالإضافة إلى أموال ما بحوذتهم من أطيان القرية فجأر الأهالى بالشكوى إلى محمد على الذى كان يرسل الأوامر المشددة إلى المتعهدين بضرورة مراعاة العدالة فى التعامل مع الفلاحين غير أن تلك التعليمات لم تلق من المتعهدين آذاناً صاغية وكثرت حالات هرب الفلاحين من القرى بصورة جماعية واستعانت الدولة بقبائل البدو فى البحث عن الفلاحين الهاربين وتسليمهم إلى المتعهدين.

ولما كانت الزراعة بالطرق التقليدية لا توفر لخزانة الحكومة قدراً كبيراً من الأموال فقد عمد محمد على إلى تطوير الزراعة عن طريق تحسين وسائل الرى فى الاتجاه نحو توفير الرى الدائم بدلاً من رى الحياض الذى كان سائداً فى ذلك الحين فشق الترع والرياحات فى الدلتا وأقام مشروع القناطر الخيرية التى تم إنجازها فى عهد سعيد وترتب على هذه السياسة زيادة مساحة الأراضى الزراعية نحو 20% خلال عهد محمد على (من 3.217.171 فداناً عام 1800 إلى 3.856.226 فداناً عام 1840).

وخضعت الزراعة لنظام الاحتكار الذى فرضه محمد على على سائر أوجه النشاط الاقتصادي ففرض على الفلاحين زراعة المحاصيل التى تحقق عائداً كبيراً فكان الباشا يتحكم فى المحاصيل التى تزرع فى الأراضى القريبة من موارد المياه والتى تجود فيها محاصيل بعينها ثم يستولى على المحصول بالأسعار التى يحددها ثم يودعها "شون " الحكومة بعد أن يخصم منها مقدار المال المقرر على الأرض ثم جاء الوقت الذى اتسعت دائرة الاحتكار حتى شملت جميع حاصلات البلاد وأصبحت الحكومة تحدد ما يزرعه الفلاحون فى كل دورة زراعية ومساحة ما يوزع من كل محصول ثم تستولى فى النهاية على ما تجود به الأرض.

وبذلك قيدت سياسة محمد على على الزراعة حرية الفلاح وجعلت منه آلة مسخرة لخدمة الدولة بقدر ما أدت إلى تطوير الزراعة المصرية فتوسعت زراعة القطن وقصب السكر والنيلة وقصد بالتوسع فى إنتاج المحاصيل توفير المواد الخام للصناعة التى أنشأها محمد على.

فقد تطورت الصناعة تطوراً ملحوظاً فى عهد محمد على الذى بدأ فى تنفيذ برامج التصنيع عام 1816 عقب محاولته تكوين الجيش النظامى وسار سيراً حثيثاً بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان واقتضى ذلك النظام الاقتصادي الذى أدخله محمد على وأحكم تطبيقه فى مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد وأن يكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل لصالح دولته، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى.

وترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا تطبيق الاحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن والإكثار من الصناعات الكبيرة الجديدة التى كان للإنتاج الحربى فيها القدح المعلى. فأنشأ الترسانة لتزيد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة سبباً فى إنشاء المسابك وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لازدياد حاجة القوات المحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية وكان الجزء الأكبر من إنتاج "فارويقة" الطرابيش بقوة يخصص

للاستعمال العسكرى كما ألحق بها مصنعاً ومصبغة للعباءات اللازمة للعسكرة وكانت المدابغ تكلف بصنع حقائب الجنود.

ولا ريب أن الإنتاج كان مرتبطاً بالطلب الحربى فيزداد معدله فى فترات الحروب والاستعداد لها ويتناقص معدله فى أعقابها وقد كان بعض المصانع تابعاً فى إدارته مباشرة لديوان الجهادية كما عهد إلى بعض كبار الضباط بإدارة الكثير من المصانع وفى أواخر عصر محمد على تناقص عدد القوات المحاربة تناقصاً كبيراً واختفى الطلب الحربى فجأة ومن ثم أفل نجم الصناعة وسارت فى طريق الاضمحلال.

وقد سيطر محمد على على الصناعات التى كانت قائمة حين ولى الحكم ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمتجرين بها بعد أن جمعهم فى مكان واحد تحت إشراف مندوب من قبله كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد ومن ثم تحتكر الدولة بيع الإنتاج بالثمن الذى تحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص وفرض حصص معينة من الإنتاج على شيوخ القرى لشرائها.

وتناول الجبرتى نظام الاحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بإسهاب فى مناسبات مختلفة فيذكر أن بعص المتصدرين من نصارى الأروام أنهى إلى كتخدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وأنه إذا جمع دقاقوه وصناعه فى مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به وبضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً أو قيماً عليه كغيره من أقلام المكوس التى يعبرون عنها بالجمارك فإنه يحصل من ذلك مال له صورة فلما سمح كتخدا بك أنهاه إلى مخدومه (محمد على) فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك خانا بخطة بين الصورين ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة والقهم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجارة بثمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه ومن وجده باع شيئاً من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقاً خارجاً عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالاً وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدراً

موزوناً ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم فإن أخذوه أو لم يأخذوا فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالمرسوم ثم كراء طريق المعينين.

وفى 1823 كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص وأبطلت مصانع السكر الخاصة عندما شرعت الحكومة فى صنعه.

وقد أدى نظام الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع وتعرض الصناع لعنت المخبرين الذين استخدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم فى استعمال السلطة وحرم الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف فى ثمرة كدهم مما أضعف رغبتهم فى الإنتاج وحمل بعضهم على ترك العمل وأضر بذلك بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لاضمحلالها كما تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبة فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى مواعيدها المقررة فأضر بهم ذلك التسويف كذلك أدى نظام الاحتكار إلى إعاقة نمو الاستثمار الفردى بقدر ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة والإضرار بالمستهلك.

ولجأ الوالى إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن البسيطة للعمل فى المصانع الجديدة قسراً فيذكر الجبرتى أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات فى القاهرة أن "يجمعوا أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ويأخذوا أجرة يومية فمنهم من يكون له القرش والقرشان أو الثلاثة بحسب الصنعة وما يناسبها ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار كما قام الوالى بجمع المتسولين وألحقهم بالعمل فى المصانع الجديدة وكانت سياسة الإلزام هذه تؤدى إلى إضعاف الحافز على العمل فى الصناعة لأن الفرق فى معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغرياً وكثر فرار العمال من المصانع فكان يطلب منهم تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا وكانت ترجع المساوئ البادية فى معاملة العمال إلى قسوة مديرى المصانع ورجال الإدارة الذين كانوا يختارون من بين العسكريين المعروفون بالشدة والقسوة فى معاملة الجند.

ولم يكن العمال يرتبطون بمصانع محمد على بل عدوا العمل فيها ضرباً من ضروب التجنيد العسكرى يستوى فى ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أجبروا على ترك دكاكينهم فلم تكن حرية العمل مكفولة حيث تلعب حركات الأجور دوراً هاماً فى توجيه العمال إلى نواحى الإنتاج التى يكثر فيها الطلب على خدماتهم ولم تكن الأجور التى يتقاضونها ذات بال كما كان مديرو المصانع يخفضون الأجور لضغط النفقات كما كانوا يؤخرون للعمال أجر عدة شهور حتى يثنيهم ذلك عن التفكير فى ترك العمل.

وكان عدد العمال الأجانب الذين استعان بهم محمد على محدوداً ودرج الباشا على التخلص منهم بمجرد اكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة بل كان التخلص منهم يتم فى أغلب الأحيان قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم.

وقد واجهت مصانع محمد على عقبات شتى من بينها: الاضطرار إلى استيراد الفحم والحديد من أوروبا وسوء إدارة المصانع نتيجة لجهل القائمون على إدارتها بأصول الصناعة أو إهمالهم فى عملهم أو فساد ذمتهم ولهذا كانت منتجات تلك المصانع تتكلف – فى أغلب الأحيان – أكثر مما تتكلفه لو استوردت من الخارج.

وحاول محمد على أن يتغلب على هذه العقبات فبذل ما بوسعه من الجهد لحماية المصنوعات المحلية من المنافسة الأجنبية وفرض على الواردات رسوماً جمركية عالية ولكنه لم يستطع الاحتفاظ بها طويلاً لأن السلطان أصدر فى عام 1838 مرسوماً قضى بالسماح للبضائع الأجنبية بالدخول فى بلاد الدولة العثمانية بعد رسم جمركى لا يتجاوز ثلاثة بالمائة من قيمتها وأدت منافسة البضائع الأجنبية للسلع المحلية إلى انخفاض أسعار منتجات المصانع الحكومية وبالتالى إلى قلة الأرباح التى تحصل عليها الدولة بل وإلى تعرضها للخسارة.

ولما كان محمد على يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى اجتناء ربح عاجل فقد فقد اهتمامه بها عندما عجزت من تحقيق ما أراد ولاسيما بعد تخفيض الجيش والأسطول فانتفت الحاجة إلى الكثير من المصانع وقل شأنها وتضاءل عدد المشتغلين فيها وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والاكتفاء بقوة عسكرية تتناسب

والموارد الاقتصادية للبلاد وفقد اهتمامه بالصناعة مما أدى إلى تدهورها وخاصة أنه قد بدأ عام 1842 تنفيذ المعاهدة التجارية التى عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية (علم 1838) والتى أعطت الحق للتجار الإنجليز بأن يشتروا من الأهالى مباشرة فى أى بلد عثمانى منتجات أرضهم وصناعتهم وبتنفيذ هذه المعاهدة بدأ نظام الاحتكار فى التفكك ولحقت به الصناعة.

أما بالنسبة للتجارة فقد طبق عليها نظام الاحتكار عام 1816 ولم تكد تمض خمس سنوات حتى احتكر محمد على تجارة القطن والسكر والنيلة والكتان والأرز وغيرها وكانت الحكومة تودعها مخازنها وتبيعها للتجار الأجانب المقيمين بالإسكندرية فيصدرونها إلى الخارج ودرت هذه الاحتكارات على الحكومة ربحاً وفيراً حتى أصبحت قوام الموارد المالية فى عهد محمد على.

وقد جذبت تجارة القطن عدداً من التجار الأجانب عامة والإنجليز خاصة إلى الإقامة بالإسكندرية حيث كانت تعقد الصفقات بين الحكومة والتجار ولما اشتدت حركة البيع والشراء أنشأ محمد على إدارة خاصة للإشراف عليها هى "ديوان التجارة" ومنذ عام 1835 أصبحت الصفقات تعرض للمزايدة بالإسكندرية وجدت الحكومة أن هذه الطريقة أكثر ربحاً لها وفى بعض الأحيان كان الباشا يرسل إلى الخارج كميات من القطن أو القمح أو غيرها من المحاصيل مقابل استيراد السفن أو المدافع وكان جزءاً كبيراً من الواردات إلى مصر يأتى لحساب الحكومة وخاصة الآلات اللازمة لأعمال الرى والمصانع ومعدات الجيش والأسطول.

كذلك عمل محمد على على أن يعيد لمصر أهميتها كمركز لتجارة العبور بين الشرق والغرب ووفق فى ذلك بفضل إصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس وتيسير السفر فيه وبسط الأمن بين ربوعه وحفر ترعة المحمودية بين الإسكندرية والنيل وتنظيم حركة النقل بإنشاء إدارة خاصة لهذا الغرض "ديوان المرور" نجح محمد على بفضل هذه الإصلاحات فى إحياء الطريق البرى بين الشرق والغرب فتحول إليه البريد وكثير من المسافرين بين أوروبا والشرق وزاد فى نجاح هذا الطريق فيما بعد إنشاء خط

الإسكندرية القاهرة السويس الحديدى فى عهد خلفاء محمد على إلى أن تم حفر قناة السويس فى عهد إسماعيل فتحولت إليها التجارة بين الشرق والغرب.

كان عمل محمد على على تنشيط العلاقات التجارية بين مصر والدول الخارجية فكان من أهم دوافع فتح بلاد العرب والسودان تشجيع ورود منتجاتها إلى مصر على أن تحتكرها الحكومة المصرية وتقوم ببيعها فى السوق المصرية للتجار المصريين والأجانب إما لاستغلالها فى مصر أو لإرسالها إلى الخارج وإذا كانت العلاقات التجارية بين مصر والسودان لم تعد إلى سابق عهدها لنفور القوافل من سياسة الاحتكار فقد نجح محمد على فى تنشيط التجارة بين مصر وبلاد العرب وحقق الأرباح الطائلة من احتكار تجارة البن.

وظل نظام الاحتكار التجارى قائماً عام 1842 عندما نفذت المعاهدة التجارية المعقودة بين إنجلترا والدولة العثمانية عام 1838 التى أعملت للتجار الحق فى استيراد البضائع وبيعها فى جميع بلاد الدولة العثمانية بعد دفع رسم جمركى قدره 5% وفى أن يشتروا من أهل هذه البلاد مباشرة منتجاتهم الزراعية والصناعية ويصدرونها إلى الخارج بعد دفع رسم جمركى قدره 12% وقد سارعت الدول الأوروبية الأخرى بعقد معاهدات مناظرة مع الدول العثمانية.

وكان تنفيذ هذه المعاهدات فى مصر يضع حداً لنظام الاحتكار التجارى ويحرم الحكومة – بالتالى – من مصدر هام من إيراداتها ولكن محمد على لم يأبه لتنفيذ تلك المعاهدات حتى انتهت الحرب بينه وبين السلطان وفى الفرمانات التى منحها السلطان لمحمد على 1841 نص على أن المعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى تسرى على مصر فبدأ محمد على يلغى الاحتكارات التجارية تدريجياً حتى تم إلغاؤها جميعاً عام 1842.

وكان ذلك فاتحة عهد جديد فى تاريخ مصر الاقتصادي فقد أصبح التجار الأجانب يتوغلون فى داخل البلاد ليشتروا من الفلاحين محاصيلهم وأحس الفلاحون بالربح الذى يجنونه من زراعة القطن فأقبلوا على زراعته حتى أصبح المحصول الرئيسى للبلاد وزادت صادراته إلى إنجلترا عنها إلى البلاد الأوروبية الأخرى.

نظام الحكم

كان محمد على يطمح إلى تأسيس دولة له ولأسرته فى مصر واقتضى تحقيق هذه الغاية التخلص من القوى التى كانت تسيطر على مقاليد الأمور فى البلاد فتمت تصفية المماليك والقيادات الشعبية وسوى الباشا أموره مع الدولة العثمانية ثم أدخل تغييراً جذرياً على الأوضاع الاقتصادية قصد به فيما قصد اجتثاث جذور تلك القوى من المجتمع المصرى وخلق مصالح جديدة للقوة الاجتماعية الوافدة التى اعتمد عليها حكمه سواء كانوا أتراكاً أم أوروبيين وإعادة توزيع القوى الاجتماعية فى الريف والحضر بالشكل الذى يحقق للإدارة السيطرة التامة على هذه القوى جميعاً.

وطبيعى أن هذا التغيير ما كان ليتم لولا استناد محمد على إلى نظام إداري محكم اتسم بالمركزية المطلقة يحرص على إعلاء كلمة الحكومة وبسط هيبتها فى جميع أنحاء البلاد وعلى جميع ساكنيها فأزال – على نحو ما رأينا – الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال بالشعب مباشرة وأخضع الوحدات الإدارية فى الأقاليم لسلطان الحكومة المركزية المطلق وأهمل تطوير الهيئات الإدارية المحلية.

ويرتبط بتلك المركزية فى الحكم أوتوقراطية شديدة فالحكم فى مصر مرده إلى إرادة الحاكم ومن ثم كان محمد على حريصاً على البت فى شتى المسائل الجليلة والبسيطة المتعلقة بمختلف نواحى الحكم والسياسة الخارجية ولهذا الغرض نظم الباشا "معينة " وجلب لها الكفايات الإدارية التقليدية من الأتراك ومن لاذ بهم من الأرمن والأكراد وغيرهم إلى جانب بعض الأوروبيين ذوى الخبرات الفنية.

غير أن بناء دولة حديثة يقتضى أن تكون مكتفية ذاتها من الناحية الإدارية فتتبع خطة لإيجاد كوادر إدارية تضطلع بعبء العمل فى شتى نواحى النشاط الحكومى فأوفدت البعثات إلى الخارج لإعداد ما تحتاجه الحكومة من كفايات إدارية وفنية وكان لابد من إيجاد مؤسسات إدارية يتدرب من خلالها أولئك الموظفين على إدارة ما يسند إليهم من أعمال ومن ثم كانت المجالس المختلفة التى أنشأها محمد على لتقديم المشورة فى المسائل الإدارية والعسكرية وإن لم يعمل محمد على على إعطاء تلك المجالس فرصة النمو

الذاتى من خلال توسيع سلطاتها وتدعيم وضعها فكان يغير فيها ويبدل وفق هواه فهو تارة يعد لها أو يوفقها أو يلغيها وتارة أخرى يعيد نشاطها ويهتم بمشورتها.

وكان أول تلك المجالس "الديوان العالى" ومقره القلعة حيث كان محمد على يتناقش مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة أن يشرع فى تنفيذها وتولى رئاسة الديوان "كتخدا بك" الذى كان بمثابة وكيل الباشا وله سلطات واسعة تمتد لتشمل كافة شئون الحكم وأصبح ذلك الديوان يعرف فيما بعد بالديوان الخديوى وسمى أحياناً "ديوان المعاونة".

وبدأت تظهر تدريجياً فروع لكل إدارة حكومية فى صورة مجلس أو "ديوان" كديوان الجهادية (الحربية) وديوان البحرية وديوان التجارة والشئون الخارجية وديوان المدارس (التعليم) وديوان الأبنية والأشغال وكانت تلك الدواوين بمثابة فروع للديوان العالى أو ديوان الخديوى.

وفى عام 1829 شكل محمد على مجلس المشورة الذى ضم فى عضويته كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصرى برئاسة إبراهيم باشا وبلغ عدد أعضائه 156 عضواً منهم 23 من كبار الموظفين والعلماء و24 من مأمورى الأقاليم و99 من كبار أعيان البلاد وكانت سلطة المجلس كما يتضح من اسمه استشارية محضة فى حدود المسائل المتعلقة بالإدارة والتعليم والأشغال العمومية فينظر فى المقترحات التى يتقدم بها الأعضاء أو الباشا كما ينظر فى الشكايات التى تقدم إليه ويدعى للانعقاد مرة واحدة كل عام ولا ينفض إلا بعد النظر فى جدول الأعمال الذى قد يستغرق عدة جلسات ثم ينفرط عقده فلا يدعى للانعقاد إلا بعد عام كامل إذا شاء محمد على دعوته ولم يكن ثمة ما يلزم الوالى بتنفيذ قراراته فهو لا يشبه من قريب أو بعيد المجالس النيابية أو حتى أجهزة الرقابة الحكومية ولكنه مجرد (نافذة) يطل منها الوالى على ما يدور برؤوس كبار رجال دولته من أفكار قد يستلهمها عندما يتخذ قرار أو يحزم أمراً.

وبتعقد شئون الحكم وتنوعها شكل محمد على مجلساً عام 1834 دعاه "المجلس العالى " كان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامع الأزهر واثنين من التجار يختارهما سر تجار القاهرة وكاتبين من كبار كتاب الحسابات

واثنين من الأعيان يختاران عن كل إقليم ومدة عضوية مماثلة العلماء والتجار والأعيان سنة واحدة كانت اختصاصات هذا المجلس مماثلة لاختصاصات "مجلس الشورى" الذى كان سابقاً عليه وأسندت رئاسته إلى أحد خريجى البعثة العلمية الأولى التى أوفدت إلى فرنسا وهو (عابدى شكرى بك).

ثم عن لمحمد على أن يلغى تلك المجالس ويقيم بدلاً عنها دواوين يختص كل منها بلون من النشاط الإدارى والفنى فأصدر لائحة إدارية عرفت بـ "السياستامة" عام 1837 حصر فيها السلطة فى سبعة دواوين هى:

1. الديوان الخديوى: واختص بالنظر فى شئون الحكومة الداخلية والخارجية وكانت له سلطة قضائية تشمل الدعاوى الجنائية والفصل فى الخصومات والشكايات فيما عدا الدعاوى الشرعية وكان له الإشراف على عدد من المصالح الحكومية منها مصلحة الأبنية (المبانى) والمخبز الملكى والكيلار العامر (مطابخ الباشا) والسلخانة والقوافل وديوان المواشى وترسانة بولاق والمستشفيات الملكية والروزنامة وبيت المال والأوقاف والتمرخانة وجبال المرمر ومحاجر طرة وأثر النبى ومهمات ترعة المحمودية وخزينة الأمتعة والبريد وأمور الأحكام بالإسكندرية.
2. ديوان الإيرادات: وينقسم إلى قسمين: أحدهما يختص بحسابات المديريات وجزيرة كريد (كريت) والحجاز والسودان والآخر يختص بحسابات القاهرة والإسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات فكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم لمتابعة الإيرادات.
3. ديوان الجهادية: ويختص بأمور الجيش وإليه يرجع النظر فى أمور القوات البرية تسليحاً وتدريباً والمستشفيات العسكرية ومخازن المهمات معامل البارود وأشوان المؤن العسكرية والمخابز وكل ما يتصل بالجيش من نواحى فنية وإدارة.
4. ديوان البحر: ويختص بأمور الدونانمة (الأسطول) وكل ما يتعلق بالقوات البحرية من تنظيم وتسليح وتدريب ومهمات كما يتولى إدارة ترسانة الإسكندرية.

5. ديوان المدارس: ويختص بأمور التربية والتعليم ومخازن الأدوات التعليمية والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وتحرير جريدة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإسطبلات قصر الباشا بشبرا.

6. ديوان الأمور الإفرنكية والتجارة المصرية: ويختص بالنظر فى كل ما يتصل بالعلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وتسويق مبيعات الحكومة ومشترياتها.

7. ديوان الفاوريقات: ويتولى إدارة المصانع الحكومية والإشراف على الإنتاج فيها وتحديد نظم العمل بها.

وكان على ناظر كل ديوان من تلك الدواوين السبعة أن يقدم للباشا تقريراً أسبوعياً عن أحوال ديوانه وكشفاً شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية تتضمن الإيرادات والمصروفات.

وفى عام 1847 أضاف محمد على إلى تلك الدواوين ثلاثة مجالس جديدة أهمها (المجلس الخصوصى) وهو بمثابة رئاسة الحكومة (مجلس الوزراء) اختص بالنظر فى المسائل الهامة وإعداد اللوائح والقوانين الخاصة بجميع الإدارات الحكومية وأسندت رئاسته إلى إبراهيم باشا وضم فى عضويته الكتخدا (عباس حلمى باشا حفيد محمد على) وأحمد باشا يكن (صهر الباشا) وحسن بك رئيس جمعية الحقانية.

ويلى المجلس الخصوصى من حيث الترتيب والأهمية "المجلس العمومى" أو (الجمعية العمومية) بديوان المالية وهو مجلس يتكون من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (أدهم بك) ومدير الحسابات (باسيليوس بك) ومفتش الفاوريقات (لطيف بك) ومفتش الجفالك (حافظ بك) ورؤساء أقلام دواوين الحكومة وينعقد المجلس العمومى مرتين على الأقل أسبوعياً للنظر فى شئون الحكومة التى يحيلها إليه المجلس الخصوصى ويرسل بقراراته إلى المجلس الخصوصى فإذا لاقت القبول أحيلت إلى الباشا ليصدر الأوامر بتنفيذها.

أخيراً "مجلس عمومى الإسكندرية" ويختص بالنظر فى شئون الثغر ويضم فى عضويته ناظر ديوان الإسكندرية وناظر ديوان البحرية وناظر ديوان التجارة ومأمور الضبطية (الشرطة) وأمين الجمارك وناظر الترسانة ووكيل الدونانمة (الأسطول).

أما عن إدارة الأقاليم

فقد قسمت مصر فى عهد محمد على إلى سبع مديريات يتولى إداراتها مديرون من الأتراك وبيانها كالتالى:

1. مديرية البحيرة والقليوبية والجيزة.
2. مديرية المنوفية والغربية.
3. مديرية المنصورة (الدقهلية).
4. مديرية الشرقية.
5. مديرية مصر الوسطى من جنوبى المنيا إلى جنوبى الجيزة) ثم سميت "مديرية الأقاليم الوسطى" وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا.
6. مديرية نصف أول وجه قبلى وتشمل أسيوط وجرجا.
7. مديرية نصف ثانى وجه قبلى وتشمل قنا وإسنا وتمتد حتى وادى حلفا.

وقسمت كل مديرية إلى مراكز والمراكز إلى أقسام (أخطاط) أما المراكز فقد سمى حكامها بالمأمورين على حين أطلق على حكام الأقسام اسم النظار وكان القسم يشمل عدة نواح (قرى) لكل منها شيخ يختار بين أبرز عائلات الناحية (القرية) . أما القاهرة ورشيد ودمياط فكانت تشكل وحدات إدارية مستقلة بذاتها عن المديريات الأخرى.

وفيما عدا ما سبقت الإشارة إليه من الاختصاصات القضائية التى أسندت إلى ديوان الخديوى لم يقم محمد على بإدخال تغيير جذرى على النظام القضائى التقليدى حتى كان عام 1842 عندما أنشأ هيئة قضائية جديدة سميت "جمعية الحقانية" التى اختصت بالنظر فى جرائم كبار الموظفين ومجلس التجارة الذى اختص بالفصل فى المنازعات التجارية

بين أهالى البلاد وبعضهم البعض أو بينهم وبين الأجانب وتشكلت تلك المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباش كاتب وكاتب وثمانية أعضاء من التجار خمسة منهم أبناء البلاد وثلاثة من الأجانب وكان هناك مجلسان من هذا النوع أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية.

وكانت وظائف الدولة الكبرى فى عهد محمد على (وحتى أواخر القرن التاسع عشر) تكاد تكون وقفاً على الأرستقراطية التركية التى كانت تضم أخلاطاً من أتراك آسيا الصغرى والمغرب وتونس والشراكسة بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن وكان العنصران الأخيران هما الغالبين على مناصب الإدارة المالية والأمور الخارجية لتضلعهم فى الأمور المالية وحذقهم للغات الأجنبية ولم يكن يجمع بين تلك العناصر سوى التمسك بالعادات والتقاليد التركية والأخذ بأساليب الحياة التركية واتخاذ التركية لغة للحديث والمعاملة وتضمنت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم وإجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى إدارة البلاد غير أن عددهم كان محدوداً وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية فكانوا يزوجونهم من جواريهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية وكان من يحظى بهذا الشرف من المصريين يصبح مؤهلاً لتولى المناصب الكبرى.

السياسة الخارجية

وكانت سياسة محمد على الخارجية انعكاساً للأوضاع السياسية الداخلية ونظراً لحرص محمد على على خلق كيان مصرى فى نطاق الدولة العثمانية يحكمه وذريته من بعده فقد كان لزاماً عليه أن يتبع سياسة خارجية تكفل الضمانات لذلك الكيان وتنتزع اعترافاً من الدولة العثمانية ومن الدول الأوروبية التى أصبح يعنيها أمر مصر وأخذت تبحث عن موضع قدم لها فى أرضها.

تولى محمد على باشوية مصر فى عام 1805 كوالى عثمانى شأنه فى ذلك شأن الولاة الذين كان يرسلهم السلطان إلى مصر لينوبوا عنه فى حكمها وقد ظل محمد على طوال حكمه "والياً عثمانياً" رغم التطورات التى حدثت فى العلاقة بينه وبين السلطان وهو لا يستطيع فى هذا المركز أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة والواقع أنه ظل طوال

حكمه محروماً من الإدارة السياسية التى يمارس بها السياسة الخارجية فلم يكن يمثله فى القسطنطينية (الأستانة) سوى "كتخدا" أى وكيل له ولم يكن له من يمثله فى العواصم الأوروبية.

وعلى الرغم من ذلك استطاع محمد على أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة بذل جهده طوال حكمه للعمل على تحقيقها وتوفير أسباب النجاح لها سواء بالضغط السلمى أو العسكرى وسواء بجهوده المتصلة فى إصلاح البلاد وتوفير القوة العسكرية لها أو بمساعيه السياسية لدى الدول الأوروبية وقد دعا محمد على إلى رسم سياسة خارجية خاصة أنه كان والياً فى إمبراطورية ضعيفة وظهر اشتداد ضغط الدول الأوروبية على الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر ووضعت عشرات المشروعات لاقتحام أملاكها وأدرك محمد على أن انهيار الدولة العثمانية سيجرف مصر معه.

كما أن ضعف الدولة العثمانية اضطره إلى تلبية أوامر السلطان لنجدته فى الولايات الثائرة عليه وهكذا استخدم محمد على الموارد المصرية لإنقاذ سيادة الباب العالى على بلاد العرب وكريت والمورة.

على أن محمد على بذل الجهد ليفيد من ضعف الدولة فهذا الضعف يتيح له الفرصة ليقوى نفسه فى داخل الإمبراطورية وبموافقة السلطان فمكنته حروب بلاد العرب من بناء أول أسطول له فى البحر الأحمر وكانت حرب المورة أول الميادين التى نزل إليها جيشه الجديد واشترك فيها أسطوله الذى بناه فى دور الصناعة الأوروبية.

وأكثر من ذلك أغراه هذا الضعف بالاتساع خارج الحدود المصرية فأصبح حاكماً على أهم بلاد الدولة العثمانية الناطقة بالعربية ورمى محمد على بهذا الاتساع إلى أن يبسط سلطانه على المنافذ المؤدية للطرق التجارية القديمة وإلى أن يجعل من بلاد إمبراطوريته مصر والسودان وبلاد العرب والشام وحدة اقتصادية يكمل بعضها بعضاً وبذلك يعوض النقص فى موارد مصر ويخف اعتماده عليها وحدها فى المال والرجال.

كذلك فكر محمد على وقتاً ما فى أن يستغل ضعف الدولة العثمانية فيعزل السلطان ويولى مكانه ابنه الصبى ويقيم من نفسه وصياً عليه وبذلك يحتفظ بالأسرة العثمانية الحاكمة

وبوحدة الإمبراطورية ولكنه – فى الوقت نفسه – يسوس شئونها ويوجه سياستها وبذلك يجدد شبابها.

ولكن محمد على كان يعلم أن جهوده الإصلاحية والإنشائية وتلك الإمبراطورية التى كونها ومركزه الشخصى ومصير أسرته من بعده معلق على إدارة السلطان ولا سبيل إلى ضمانه إلا بقرار علاقة مصر بالدولة العثمانية على أساس منحها كياناً خاصاً يتيح لها الفرصة للتقدم واطراد النمو.

فكر محمد على فى أن ينال هذا الكيان خارج الدولة العثمانية فهو يستقل عنها ويخلص نفسه من القيود التى تربطه بها وبذلك يسلم بملكه من مصير هذه الدولة الضعيفة العاجزة أمام الضغط الأوروبى ويستطيع أن يتابع فى أملاكه نشاطه الاقتصادي والإدارى والحربى دون أن تقيده تبعية السلطان أو جزية يؤديها لدولة تتمتع بالسيادة على أملاكه فإن حالت الظروف دون تحقيق هذا الاستقلال سعى محمد على إلى أن ينال هذا الكيان الخاص داخل الدولة ويعنى ذلك أن يظل معترفاً بسيادة الدولة العثمانية الاسمية على مصر وأملاكه الأخرى على أن يكون حكمها وراثياً فى أسرته ويمنحه الباب العالى الضمانات الكافية لبقاء حكمه فيها واستقلاله بإدارتها.

وكان محمد على يدرك أن بقاء مصر عضواً فى المجموعة التى تتألف منها الدولة العثمانية لا يخلو من مزايا بل إن هذه المزايا ترجع ما عداها لأن الدولة العثمانية لم تحتفظ بكيانها إلى ذلك الوقت إلا ماعداها بفضل عدم اتفاق الدول الأوروبية جميعاً على اقتسامها ونتج عن ذلك هذا المبدأ الذى ظل من المبادئ الأساسية فى سياسة دول غرب أوروبا وهو ضمانة الدول لسلامة أملاك الدولة العثمانية ومصر باعتبارها ولاية عثمانية تستطيع أن تفيد من هذه الضمانة العامة.

ولكن محمد على كان يدرك فى نفس الوقت أن هذه الضمانة وحدها لا تفيد إلا إذا أكملتها قوة مصر نفسها ذلك لأن محمد على كان يعرف تماماً خطورة العصر الذى يعيش فيه فقد ظهرت بجلاء أطماع الدولة الأوروبية فى بلاد الشرق القريب والبعيد ومنذ سنوات تصارع على مصر الفرنسيون والإنجليز ولم تستطع الدولة صاحبة السيادة على مصر أن

تجلى الفرنسيين إلا بمساعدة حربية من الإنجليز وبعد بضع سنوات عاد الإنجليز يطرقون أبواب مصر ويحاولون احتلالها أما فى الشرق فقد اشتد ضغط الروس على الإمارات الإسلامية الواقعة جنوب بحر قزوين وبدأت بقايا الحكم الإسلامى فى الهند تنهار أمام تقدم الاستعمار الإنجليزى وفى أفريقيا نزل الفرنسيون بأرض الجزائر.

أما مصر فقد فتحت الحملة الفرنسية أعين السياسة الأوروبية نحوها، حقيقة أن أوروبا لم تنشأ لها بعد فى مصر مصالح مباشرة، فلم يكن للأجانب – فى ذلك العصر – أموال أو شركات أو مدارس أو صحف أو غيرها من تلك المرافق التى ستتكون بعد ذلك ويكون لها أثر قوى فى تقرير علاقات مصر بأوروبا، والطريق البرى الذى أحياه محمد على (طريق مصر والبحر الأحمر) لم يكن طريقاً أساسياً للتجارة، ولم تكن قناة السويس قد شقت بعد.

أما اقتصاديات مصر، فلم تكن تغرى الدول الأوروبية – وقتئذ – وتحملها على التدخل فى شئون البلاد الداخلية، وإذا كانت إنجلترا قد أخذت تتجه إلى السوق المصرية لتبتاع القطن فقد كان محمد على يبيعه إليها مختاراً، ويجنى من بيعه ربحاً كبيراً.

ويحاول محمد على إقناع الدول الأوروبية بتأييد سياسته، فهذه إصلاحاته وجهوده تنبأ بما يستطيع الحاكم أن يقوم به لإنهاض البلاد إذا أطلقت يداه وتحررت البلاد من قيود السياسة العثمانية، ولقد أصاب من النجاح فى مصر أكثر مما أصاب السلطان نفسه فى القسطنطينية، وهذا النجاح ليس مرجعه إرادة الحاكم وحده، وإنما قدرة البلاد على الانتعاش بمواردها الكافية الكفيلة بأن تجعل منها دولة حديثة من الطراز الأول وقد بسط محمد على الأمن فى البلاد وأنشأ المصانع وأسس المدارس وأحسن استقبال الأجانب واستعان بالأوروبيين فى حكمه ومهد الطريق البرى للتجارة الأوروبية وكون من أهل البلاد قوة حربية حديثة لا ينبغى أن تخشى الدول خطرها على الدولة العثمانية، فإن فى قوته قوة للسلطان، وما أبلاه فى خدمة السلطان فى بلاد العرب والمورة الأخير شاهد على ذلك. لقد قدم للسلطان كل شئ: قدم له جيشه وأدى له من ماله، وخسر فى سبيله أسطوله، ولم ينل من السلطان شيئاً.

كان أمام السياسة الأوروبية – إذاً – أن نختار أحد الأمرين: أولهما أن توافق على ما يطلبه محمد على من الانفصال بمصر والبلاد التى فتحها عن الدولة العثمانية والاستقلال بحكمها كدولة ذات سيادة وثانيهما: أن تبقى مصر كما كانت تحت السيادة العثمانية، وأن تمنح مع ذلك بعض الحقوق التى تجعل لها كياناً خاصاً داخل مجموعة الولايات العثمانية والأمر الأول – أى استقلال مصر استقلالاً تاماً – يقتضى الدول أن تنبذ سياستها التقليدية بإزاء الدولة العثمانية وتتخذ لها سياسة جديدة أساسها الاعتراف بقيام دولة جديدة فى ذلك الركن من الشرق الأوسط المتسلط على منافذ التجارة القديمة، وتتمتع بقوة برية يحسب لها حساب، ويتزعمها حاكم قوى الأطماع. ولكن الدول الأوروبية – وخاصة فرنسا وإنجلترا – لم تكن قد فقدت الأمل بعد فى قدرة الدولة العثمانية على الانتعاش، كما أن تلك الدولة – بما هى عليه من ضعف – لا تحمل للمصالح الأوروبية فى الشرق أى تهديد. والدول الأوروبية لا يسعها أن تغفل أن مصر ولاية من أهم – إن لم تكن أهم – ولايات السلطان، وأن انفصالها عنه يضعفه ويغرى بالانقضاض عليه، وتحدى محمد على إياه يضطره إلى أن ينشد مساعدة دولة أجنبية تقف متربصة على حدوده – تكن أطماعها تقليدية فى الدولة العثمانية – وكان أشد ما تخشاه إنجلترا وفرنسا أن تريا روسيا وقد وطدت أقدامها على البسفور.

والدول الأوروبية لا تود أن تنظر إلى قيام محمد على ضد السلطان على أنه "ثورة قومية" تبغى التحرر من السيادة الأجنبية كما فعل اليونان، وكما ستفعل شعوب أخرى كثيرة فى البلقان وفى غيرها من بلاد أوروبا الخاضعة للدولة العثمانية، لأن محمد على لم يكن مصرياً، كما أن نظامه فى مصر لم ينبع من إرادة شعبية ولم يعكس تطلعاً (قومياً) فى وقت كان الشعور الغالب على الجماهير فى مصر والشرق العربى شعوراً إسلامياً محضا.

كما أن أوروبا – وإنجلترا خاصة – لم تقتنع بقيمة الإصلاحات التى يفخر محمد على بصنعها، فهى ترى أنه حرم الفلاح من ثمرة كده، وساقه إلى السخرة والتجنيد، وأقر الرق، واحتكر موارد البلاد. بل أن المعتدلين من الأوروبيين الذين قدروا محمد على واعترفوا بنجاحه فى إنهاض البلاد، كانوا يرون كل شئ فى مصر يرتبط بشخصه، وأن

تلك الإصلاحات قد تختفى بمجرد اختفائه من السلطة، والدول لا تبنى سياستها على حياة الأشخاص، فالأشخاص مصيرهم إلى زوال أما الأمم فباقية إلى ما شاء الله.

وقد ظل محمد على حريصاً – طوال حكمه – على أن لا يصطدم بالسياسة الأوروبية أو بقوة حربية أوروبية، فهو لا يستطيع أن يغفل من حسابه الدول الأوروبية وموقفها بإزاء الدول العثمانية والشرق عامة ومصر خاصة، بل أنه كان يرحب بأن يتم إقرار العلاقات العثمانية – المصرية برضا من الدول الأوروبية صاحبة الشأن، ويسعى إلى أن ينال موافقة هذه الدول على التسوية النهائية ليتخذ من هذه الموافقة ضمانة لمصر بإزاء المطامع الأوروبية من ناحية والتدخل العثمانى من ناحية أخرى.

كان محمد على يقدر قيمة الصداقة البريطانية وينشدها، فقوة بريطانيا تواجهه من أمام حيث لها السيادة فى البحر المتوسط، ومن خلف حيث الاستعمار البريطانى فى الهند والنفوذ البريطانى فى البحر الأحمر والخليج (الفارسى) العربى، وقد نال محمد على – فى أعقاب حملة فريزر عام 1807 – تقدير الإنجليز، حين رد أسراهم، وتعهد مرضاهم ، وبادر بالاتفاق معهم. وفى عام 1810، أقر اتفاقاً مع شركة الهند الشرقية تعهد فيه بأن يحمى القوافل التى تجتاز مصر وبأن لا يجبى رسوماً على المسافرين من الإنجليز الذين يمرون بمتاعهم الشخصى، وبأن يظل قائماً على حماية الرعايا والممتلكات الإنجليزية إذا قامت الحرب بين إنجلترا والدولة العثمانية. وفى أثناء حرب اليونان، أظهر محمد على رغبته فى أن ينال صداقة إنجلترا فانسحب من المورة آملا أن ينال بذلك تقدير إنجلترا فتعينه على زيادة حجم أسطوله، ولا تعارض توسعة فى بلاد العرب، وتوافق على استقلاله عن الدولة العثمانية. ثم عاد محمد على يلوح للإنجليز بمفاوضاته الفرنسيين حول عرضهم الخاص باشتراكه معهم فى فتح الجزائر (عام 1830)، وفى خلال ذلك يبدى محمد على للإنجليز استعداده للعمل معهم فى وقف النفوذ الروسى فى الشرق: فى تركيا وفارس ولكن بلمرستون لا يستطيع أن ينسى أن توسع محمد على هو الذى أتى بالروس إلى القسطنطينية، وأخضع الدولة العثمانية للنفوذ الروسى فى معاهدة هنكيار سكلة سى (عام 1833). أما الخطر الروسى، فيفضل بلمرستون معالجته بالاعتماد على قوة إنجلترا الحربية فى تقوية مركز بلاده فى الطرق التجارية إلى الهند طريق البحر الأحمر وطريق

الفرات، على أن يغير من سياسة إنجلترا التقليدية، فينبذ التحالف مع الدولة العثمانية، وينضم إلى قوة ناشئة مصيرها فى كف القدر مثل قوة محمد على.

وقد كادت هذه السياسة أن تؤدى إلى الاصطدام بين إنجلترا ومحمد على، الذى احتل – وقتاً ما – موقعاً على الفرات، ومد سلطانه نحو الخليج (الفارسى) ومدخل البحر الأحمر، وخضعت له الحسا والقطيف، وانتصرت قواته فى عسير، واحتل لفترة قصيرة – عدن . وزاد محمد على من توجس الإنجليز من ناحيته عندما بادل شاه فارس شعائر الود. ولكن الحكومة الإنجليزية نجحت فى وضع حد لتوسع محمد على فى مناطق كانت تعدها من مناطق نفوذها.

هذه العوامل كلها – مضاف إليها الخوف من تهديد السلم الأوروبى – جعلت إنجلترا تتمسك بسياستها التقليدية الرامية إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، ورد القوة المصرية إلى داخل مصر نفسها.

أما فرنسا، فكانت تنظر إلى الدولة العثمانية نظرة أخرى: فقد أقدمت على احتلال مصر (1798)، ثم عادت فاحتلت الجزائر (1830)، ولم تتورع عن إرسال أحد وزرائها المفوضين إلى الإسكندرية رأساً وقدمت لمحمد على بعثة عسكرية وعرض عليه الماليون الفرنسيون قرضاً، وبادل محمد على الفرنسيين أقوى صلات الود: أحسن استقبال الفرنسيين فى حكومته: واستعان باللوائح والنظم الفرنسية فى التعليم والجيش، وأرسل إلى فرنسا أكثر الطلاب. ولكن فرنسا كانت مترددة فى سياستها الشرقية، وكانت تخشى – كإنجلترا – أن يهدد توسع محمد على السلم الأوروبى، ويمنح روسيا الفرصة لبسط سيطرتها على الدولة العثمانية، ولهذا كانت السياسة الفرنسية تميل أن يحل النزاع بين السلطان ومحمد على بالاتفاق والتراضى وليس هناك ما يحول دون أن يتم الاتفاق بينهما رأساً، ومواجهة الدولة بذلك.

ومن أجل تحطيم النفوذ الروسى، وتحديد مركز محمد على، والحيلولة دون انفراد فرنسا بالتوسط بينه وبين الباب العالى، عملت السياسة الإنجليزية على تحويل مسألة النزاع بين محمد على والسلطان إلى مسألة أوروبية. وشاركتها أوروبا فى هذا السعى لضرب النفوذ

الروسى، ولتحقيق مصلحة محمد على – فى نفس الوقت – بالاشتراك مع الدول، وهما هدفان متناقضان ولكن روسيا فوتت على فرنسا غرضها وانضمت إلى الدول، وشاركتها فى إرسال المذكرة المشتركة إلى الباب العالى (1831) لمنع الاتفاق المباشر بين محمد على والسلطان.

ولكن ضعف السياسة الملكية الفرنسية (ملكية يوليو) سواء فى أوروبا أو فى الشرق، ما لبث أن أبعدها عن مجال العمل الدولى المشترك. وتزعمت إنجلترا فى – لندن – مجمع الدول، أعلنت معاهدة لندن (يوليو 1840)، وهى تقوم على مبدأ المحافظة على الدول العثمانية مع إعطاء مصر مركزاً يقل بكثير عما كان يتطلع إليه محمد على، ولكنه يمتاز عن مركز الولايات العثمانية الأخرى. فيعطى محمد على حكم مصر وراثياً فى أسرته ، وجنوب الشام (فلسطين) مدى حياته، فإذا رفض ذلك فى مدة عشرة أيام نزعت منه الأراضى الشامية، وإذا استمر الرفض مدة عشرة أيام أخرى نزعت منه مصر أيضاً وأعانت الدول الدولة العثمانية على إخضاعه.

ورفض محمد على هذه التسوية التى اتخذت طابع الإنذار على أمل أن ينفرط عقد التحالف الأوروبى، وأن تتحرك فرنسا لتأييده، ولكن الملك لويس فيليب كان يخشى ويلات الحرب وحوصرت السواحل المصرية، وإنهار الحكم المصرى فى الشام، وانتهى الأمر بقبول محمد على حكم مصر الوراثى، وعودة فرنسا إلى المجتمع الأوروبى ، وأصدر السلطان الفرمان المعدل (يونيو 1841) المؤسس على معاهدة لندن.

وأكدت التسوية النهائية أن مصر جزء من الدولة العثمانية، تسرى عليها قوانينها ومعاهداتها مع الدول، وجيش مصر جزء من جيش السلطان، ولا يجوز لوالى مصر أن يبنى سفناً حربية إلا بموافقة السلطان، ومنحت التسوية حكم مصر لأسرة محمد على ، وبذلك لم يبق لمحمد على سوى حق التصرف فى موارد البلاد وفق ما يراه بعد أن يؤدى الجزية المفروضة عليه للدولة.

وقد ظلت هذه التسوية – فى أساسها – قائمة حتى 18 ديسمبر 1914 عندما انتهت من الناحية الفعلية بإعلان الحماية البريطانية على مصر، فيما عدا بعض التعديلات التى

وسعت حقوق والى مصر فى عهد الخديوى إسماعيل، أما من الناحية القانونية، فقد ظلت تلك التسوية تحدد علاقة تركيا بمصر حتى تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر فى مؤتمر لوزان عام 1923.

الحياة الثقافية فى عهد محمد على

كان النظام التعليمى الحديث الذى أقامه محمد على من أهم التغيرات التى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإذا كان هذا النظام التعليمى قد تقوض فى عهد عباس وسعيد، فإنه عاد إلى الازدهار فى عهد إسماعيل، وظل الكثير من الأسس التى قام عليها التعليم فى عهد محمد على قائماً لفترة زمنية طويلة تركت أقوى الأثر على نظم التعليم فى مصر.

قبل أنه يتولى محمد على الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمى بالمعنى الدقيق الذى يدل عليه هذا التعبير، فلم يكن ثمة سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى، ولكنها جميعاً لم تكن ذات نظام يصل بينها، ويجعل منها وحدة تعليمية، كما كانت بعيدة عن سلطان الدولة ورقابتها، على أنها استطاعت أن تقوم على تعليم أهل البلاد قروناً طويلة، وتنوعت الدراسة بالأزهر فشملت علوم الدين والقرآن واللغة العربية والفلسفة والمنطق والرياضيات أحياناً. ولقد كان للأزهر الفضل فى صيانة (العلم) فى مصر بعد أن عصفت به أهواء الفتن فى البلاد الإسلامية الأخرى، ولكن الأزهر بدأ يفقد مكانه العلمى العظيم فى العهد العثمانى، حين فقدت مصر استقلالها، واضمحل شأنها كمركز من أقوى مراكز الثقافة الإسلامية، واقتصرت الدراسة فى الأزهر على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها وتذليلها أو تحشيها والتقرير عنها، وبذلك فقد علماء ذلك العصر القدرة على السبق والابتكار، أما الكتاتيب فقد قصرت همها على تحفيظ الأطفال القرآن، وعن طريقه كانوا يتعلمون القراءة والكتابة.

حتى إذا بدأ محمد على بضع دعائم جديدة لنهضة اقتصادية وعسكرية وتنظيم إداري جديد، شعر بالحاجة إلى بعض أبناء البلاد للقيام على هذه الإصلاحات، وقدر محمد على أن من العبث الاعتماد على الأزهر فى إعداد الأطباء والمهندسين والضباط، وأن من العسير أن يحول الأزهر عن سياسته التى عكف على أدائها إلى العمل لتحقيق تلك

الأغراض للوفاء بحاجات الدولة الجديدة، ولعل محمد على خشى إثارة حفيظة العلماء بما يتبع ذلك من إثارة للشعور الدينى عند سواد الناس، فآثر أن يترك معاهد الدراسة القديمة: الأزهر والكتاتيب ليصيب فيها الناس التعليم الذى يشاءون، وينشئ بجانبها نوعاً آخر من معاهد العلم على أسس ونظم جديدة. وهكذا عامل النوعان من التعليم جنباً إلى جنب ، واقتسما مهمة التربية والتعليم فى مصر ردحاً من الزمان.

وبدأ النظام التعليمى الحديث بسيطاً، حتى إذا كان عام 1826 صدرت اللوائح التى نظمت التعليم فى مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية (كالطب، والصيدلة، والولادة، والطب البيطرى، والمهندسخانة، والزراعة والعمليات، والألسن، والمحاسبة، والمشاة، والفرسان، والمدفعية، وأركان الحرب)، ونظمت الإدارة التعليمية فى ديوان شورى المدارس، ثم ديوان المدارس، ووضعت اللوائح والمناهج والخطط التعليمية.

ولكن هذا التنظيم لم يدم طويلاً، ففى عام 1841 تمت التسوية المصرية العثمانية، وبدا عهد من الاستقرار السياسى والاقتصادي، وتلا ذلك تسريح عدد كبير من الجنود والضباط ولما كان النظام التعليمى مرتبطاً فى مجموعه بالأغراض العسكرية، فقد رأى محمد على أنه من الضرورى إعادة النظر فى هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة، وأهمها الرغبة فى ضغط النفقات. ومن هنا جاء التنظيم الجديد الذى وضع للمدارس فى عام 1841 وأهم ما فيه إلغاء أكثر المكاتب الابتدائية وإنقاص عدد تلاميذ المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى، وإنقاص مرتبات التلاميذ وتنظيم قلم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد.

وظل هذا الترتيب قائماً حتى نهاية عصر محمد على، غير أننا نجد فى السنوات الأخيرة من ذلك العصر – بما فى ذلك حكم إبراهيم القصير – مظاهر شتى ترمى كلها إلى التجديد فى التعليم الحديث: كالتجديد فى حياة التلاميذ، وفى طرق التدريس والتجديد فى مناهج الدراسة. ومن ذلك إنشاء مكتب (نموذجى) تجرب فيه أساليب جديدة فى تعليم الأطفال، حتى إذا نجحت اتخذت أساساً لإنشاء مكاتب "الملة" لتيسير التعليم، ولكن حكم إبراهيم انتهى قبل أن يتحقق المشروع.

وسياسة محمد على فى التعليم كانت تقوم على انتزاع أبناء البلاد من الأوساط التى نشأوا فيها واحتجازهم فى المدارس، وإخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ولما كان الغرض من إعداد الطلاب توفير الكوادر الإدارية والعسكرية للنظام القائم، فقد حرص الباشا على انتزاع الطلاب من جذورهم الاجتماعية، وتنشئتهم على نحو يغرس فيهم روح التعالى على مواطنيهم، بل غير الباشا أسماء التلاميذ إلى أسماء "تركية"، وأوقع العقوبات على الطلاب والمدرسين الذين ينادون الطلاب بأسمائهم القديمة. ومن ثم كان التلاميذ يربون على أنهم أرفع منزلة من مواطنيهم، فيزيد تعلقهم بشخص الباشا ولى نعمتهم، الذى كان يقدم لهم الغذاء والكساء ويدفع لهم رواتب شهرية.

وقد استعان محمد على بالأوروبيين فى إدارة المدارس والتعليم فيها، ولكنه كان يعمل فى الوقت نفسه – على أن لا يطول اعتماده على الأجانب، ومن ذلك إرساله الشباب المصريين للدراسة فى أوروبا. وهذه البعوث العلمية لم يقتصر أثرها على تحسين التعليم ورفع مستواه، والمشاركة فى تحسين الإدارة الحكومية والقيام على مرافق البلاد الاقتصادية والحربية والإدارية وإنما يتعدى هذا كله إلى تأثير اجتماعى لا يقل أثراً عن الأغراض السابقة، فقد بدأ المجتمع المصرى يتصل بالثقافة الأوروبية عن طريق المدارس الحديثة والبعوث العلمية، وسوف نرى هذا الاتصال يتدعم بعد عصر محمد على حين تضاف إلى التعليم عوامل أخرى كانتشار الصحف والمدارس الأجنبية، وإنشاء الشركات، وشق قناة السويس، وازدياد هجرة الأجانب إلى مصر.. إلى غير ذلك من عوامل وثقت أواصر الصلة بالغرب.

وإذا كان يؤخذ على النظام التعليمى فى عهد محمد على إهماله للتعليم الأولى – تعليم الشعب – وذلك (التجنيد) العلمى الذى كانت تلجأ إليه الحكومة، وقصور النهضة التعليمية الحديثة عن أن تتغلغل فى نواحى الحياة المصرية جميعها، والتباعد بين المدرسة والمجتمع، فينبغى أن لا ننسى أن اللغة العربية أصابت فى المدارس الحديثة مكاناً ممتازاً، فبدأت هذه اللغة تتصل بعلوم كانت منذ أجيال قد تقطعت بينها وبين العربية أسباب الصلات، فترجمت وألفت الكتب فى الطب والهندسة والفلك والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والعلوم العسكرية وكان لقلم الترجمة الذى كونه محمد على من خريجى

مدرسة الألسن – وهم تلامذة العالم المصرى الكبير رفاعة بك رافع الطهطاوى – جهد كبير فى نقل المؤلفات الأوروبية – والفرنسية خاصة – إلى اللغة العربية.

ويعد رفاعة الطهطاوى (1801 – 1873) أبو النهضة العظيمة فى مصر الحديثة ويمثل كتابه: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، ومناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية نقطة تحول أساسية فى تاريخ الفكر السياسى فى مصر الحديثة وقد أقام بباريس (1831 – 1836)، وقرأ فى التاريخ القديم والفلسفة اليونانية والميثولوجيا والجغرافية والرياضيات والمنطق وحياة نابليون، ألم بالاتجاهات الفكرية الفرنسية فى القرن الثامن عشر. ولهذا كله تشبع الطهطاوى بآثار حركة الاستنارة، وقيض له أن ينقل تراثها إلى الفكر المصرى الحديث، فقد بهرته المبادئ الدستورية الفرنسية التى سنت على تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، ولذلك كان رفاعة أول من عرف المصريين بحقوق الإنسان، وأخذ من فلاسفة حركة الاستنارة فكرة التسامح الدينى وغير الدينى على أساس الأخوة فى الوطن.

ورغم ذلك كله، فإن آراء رفاعة الطهطاوى المتصلة بالدولة ليست آراء ليبرالى ينتمى إلى القرن التاسع عشر، بل هى فى مجموعها إسلامية تقليدية، فالحاكم لديه، يتمتع بسلطة تنفيذية مطلقة بشرط أن يبدى احتراماً للقانون والقائمين عليه، وبذلك كانت أفكار رفاعة تمثل أول محاولة للتوفيق بين الفكر الإسلامى التقليدى، والفكر الليبرالى الغربى.

وكان رفاعة محباً لوطنه، بمعنى أنه كان يسعى إلى تقدم مواطنيه وتثقيفهم، دون أن يزكى حلولهم فى الحكم محل أسرة محمد على، وتأثر إلى حد كبير بأمجاد مصر القديمة، وتصور الوطن على أساس مصرى لا عربى، ومن ثم دعوته إلى تمجيد الوطن المصرى، وتغنيه به، وتعريفه الوطنية بلغة عاطفية، وكثرة توارد تعبيرى الوطن وحب الوطن فى كتاباته، فمصر لديه تمثل كتاباً متميزاً ومستمراً من الناحية التاريخية، فهى وليد شرعى لبلاد الفراعنة، وهى مصدر للفخر بحكم احتوائها على العناصر الأساسية للحضارة من حيث الأخلاق الاجتماعية والازدهار الاقتصادي وكان يرى أن بإمكان مصر الحديثة أن تستعيد مكانتها التى كانت عليها فى عهد الفراعنة، ويرجع فقدان مصر لفضائلها وازدهارها إلى الحكم الأجنبى.

وتضمن كتابه "المرشد الأمين للبنات والبنين" أفكاره التربوية، فمفتاح الفضيلة عنده هو التربية، ولذلك رأى ضرورة أن تتعلم البنات كالصبيان على قدم المساواة، لتحقيق ثلاثة أهداف: الزواج المتجانس، وتربية الأولاد تربية صالحة، بتمكين المرأة من ممارسة العمل أسوة بالرجل، كل فى نطاق مؤهلاته، وتجنب المرأة حياة الفراغ والنميمة فى الحريم. ولكن الطهطاوى لم يذهب إلى حد المطالبة بخروج المرأة للحياة العامة. أما تعدد الزوجات فهو لا يعتبره ممنوع، غير أنه يؤيد القول أن الإسلام لم يسمح به إلا بشرط أن يعدل الزوج بين زوجاته. ويرى الطهطاوى أن غاية التربية تكوين الشخصية لا مجرد حشد عقل الطالب بكمية من المعرفة، وإنها يجب أن تحمل التلاميذ على تقدير أهمية الصحة الجسدية، والعائلة وواجباتها، والصداقة، وفوق كل ذلك، حب الوطن الذى هو الدافع الأكبر للناس على محاولة بناء مجتمع متمدن.

ولم يقتصر فكر رفاعة الطهطاوى على مصر والفكر المصرى الحديث، بل امتد تأثيره إلى العالم العربى المحيط بمصر فاستوحى خير الدين باشا التونسى جانباً من أفكار رفاعة الطهطاوى كما كان لتلك الأفكار الأثر البارز على كتابات المفكرين اللبنانيين الذين تصدوا لفكرة الموائمة للفكر الإسلامى المورث والفكر الغربى المقتبس من أجل بناء مستقبل جديد للأمة العربية، وإن كانت كتاباتهم تعد أكثر تقدماً – فى هذا الصدد – من أفكار الطهطاوى.

حصاد العصر

لقد شكل عصر محمد على بداية التجديد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفى النظم الإدارية، فقد غير محمد على – لأول مرة فى تاريخ مصر – من جوهر النظام الاقتصادي القائم فطبق ما يشبه بنظام "رأسمالية الدولة"، سيطر فى ظلة على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة فعدل نظام حيازة الأرض – على النحو الذى أشرنا إليه من قبل – بصورة حققت تصفية الطبقة القديمة التى كانت تسيطر على مقاليد الأمور فى البلاد، أحلت محلها طبقة جديدة تدين بالولاء له ولأسرته، وحملته الرغبة فى تدعيم مركز هؤلاء فى البلاد التى كانت – فى الغالب – بلاد غير بلادهم، حملته تلك الرغبة على تدعيم

حقوق الملكية الفردية على الأراضى الزراعية مما فتح الباب أمام نشوء الملكيات الزراعية الكبيرة.

غير أن التجديد الذى أدخله محمد على على الصناعة لم ينجح إلا فى تقويض دعائم طوائف الحرف، فلم يقدر له أن يضع ركيزة تطوير صناعى بصورة طبيعية، لأن ارتباط الصناعة بمشروعات محمد على للتجارة حد من فرصة نمو الصناعة نمواً ذاتياً كذلك أدى احتكار محمد على للتجارة، وما ترتب عليه من القضاء على طائفة التجار التى كان بمقدورها – لو أتيحت لها فرصة النمو – أن تكون نواة لبور جوازيه محلية تسير بالتطور الاقتصادي للبلاد نحو التطور الصناعى، وتدعيم الملكية بما يترتب على ذلك من تغيرات اجتماعية

ولكن الأثر الذى تركه محمد على على النظام الإدارى للبلاد، كان أقوى وأبقى، فقد فرض السلطة المركزية على جميع أنحاء البلاد، ونظم الإدارة على شكل دواوين متخصصة، متأثراً فى ذلك بالنظم الإدارية الحديثة، واستمر استخدام هذا النظام – بصورة أو بأخرى – حتى شكل أول مجلس وزراء مصرى عام 1878 فى عهد الخديوى إسماعيل.

وبرغم انكماش التعليم فى نهاية عصر محمد على، فقد كان له الفضل فى وضع أول نظام تعليم علمانى (عصرى) لمصر، رغم الأوضاع التى ورثتها مصر فى عهود التخلف، وهيأ الفرصة بنقل المعرفة الحديثة إلى البلاد.

وبذلك وضع محمد على مصر على أعتاب العصر الحديث، فكان عصره الذى استغرق قرابة نصف القرن، بمثابة مرحلة انتقال من العصور الوسطى – التى استمرت أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظم الإدارية فيها رتيبة دون أن يلحقها أى تغير ملموس – إلى العصور الحديثة، بما امتاز به من تغير فى الواقع الاقتصادي وما يتبعه من تغير اجتماعى، وتمثل فى اضمحلال الفئات والطبقات الاجتماعية التى تنتمى إلى النظام القديم، وازدهار فئات وطبقات اجتماعية غيرها جديدة، وما عرفت به من اتجاه ثقافى علمانى وإهمال للتعليم الدينى، والتطور الذى طرأ على وظيفة الدولة – نتيجة ذلك

كله – من جهاز جل وظيفته تحصيل الأموال من الرعية إلى جهاز رقابة وإنتاج و(خدمات) فى نفس الوقت.

ورغم ذلك، فإن محمد على كان تركياً شرقياً بالدرجة الأولى، ثم مصلحاً حديثاً بالدرجة الثانية. بمعنى أنه كان تركياً عثمانياً فى تفكيره وتربيته وطبيعته وغاياته، فنلاحظ فى تصرفاته الأساليب التركية المعروفة من المهارة فى تدبير المؤامرات إلى اتساع السلطان، إلى الرغبة بالاستئثار بالسلطة، والاستبداد بالرعية، فكان ثمة تناقض كبير بين وسائله وغايته فى كثير من الأحيان. فقد كانت وسائله الحديثة كفيلة بأن تؤتى أطيب الثمرات لو كان ينشد من وراءها تحقيق غايات حديثة ولكنها لم تكن لتعين على إدراك الغايات التقليدية التى كان ينشدها فتنظيم البلاد والنهوض باقتصادها، ومحاولة الفتح والاتساع وإنشاء الإمبراطوريات شئ آخر. إذاً كيف ينبغى أن تنتظم الزراعة، ويسود الرخاء، وهو لا يكاد يبقى على الأرض مواطناً قوى البنية صالحاً للعمل إلا قذف به فى ميادين القتال، وكيف كان يدخر المال للإصلاح وإقامة المشروعات، ومن ورائه جيش كبير يحتاج إلى ميزانية تعادل مصر عشرات المرات، ثم كيف كان محمد على يريد النهوض بالناس ورفع معنوياتهم. وهو يحصد شبابهم حصداً، ويلقى بهم فى ميادين الحروب، فينفرهم من حرب لا يفهمون معنى له، ويزرع فى قلوبهم كراهية النظام العسكرى.

فقد كان الناس – فى ذلك العصر – لا يرون فى الحكومات إلا هيئات غاشمة من الظالمين العتاة، وذلك لكثرة ما تواتر عليهم من عهود الظلم التى عانوا منها على يد الترك والمماليك بضعة قرون، فلم يكن الناس يثقون بإمكانية قيام حاكم صالح. ومن هنا، كان طبيعى أن ينظر الناس بعين الريبة إلى حكومة محمد على ونظامه، وهم يتوقعون الشر فى كل ما يبدو لهم من أعماله، حتى لو بدا لهم جانب الخير منها، ينفرون من المدارس التى يفتتحها الباشا خشية أن يكون هدفها إلحاق الأذى بأبنائهم.

لذلك كان محمد على يبغض المصريين، ويسئ الظن بهم، ولا يراهم يصلحون لشئ سوى حمل الأثقال وسوق الحمير، ويركن فى معظم أعماله إلى الأجانب من الأوروبيين والأتراك، ولعل ذلك الموقف من جانب الناس، راجع إلى القضاء على النظم الاجتماعية القديمة التى كانت تكفل للناس قدراً من الحرية فى ظل الطوائف والالتزامات وإلى أن

القضاء على تلك النظم تم بطريقة البتر لا بطريقة التطور الطبيعى ولذلك فقد الناس الثقة بالأنظمة الحديثة وعدوها حجراً على حريتهم وتمنوا العودة إلى أوضاعهم السابقة فى ظل المماليك والأتراك كما أن رفض الناس للتجديد الذى أدخل على حياتهم الاقتصادية راجع إلى إحساسهم بأن ثمرته تذهب للباشا ولا يصيبون منها شيئاً.

وأخيراً فإن محمد على أدخل النظم الأوروبية الحديثة بعد أن جردها من محاسنها فنظام التجنيد الذى أدخله لم يكن يشبه نظام التجنيد فى بلاد أوروبا فقد كان الفلاح الذى يجره محمد على من داره إلى الميدان لا يتقاضى إلا أجراً ضئيلاً ولا يعطيه كساءً كافياً، ولا يجد خدمة طبية متوفرة، كما أن مدة التجنيد لم تكن محدودة لفترة معينة، بل كان الجندى يلتحق بالجيش التحاقاً أبدياً، فهو شهيد أو كالشهيد، ومن هنا نفر الناس من الجندية، واقترنت فى أذهانهم بالويل والشر، وكانوا يولولون على من يطلب للجهادية تماماً كما يفعلون على من يقضى نحبه. وعلى هذا القياس كانت تجربة محمد على ومدارسه ومصانعه، حتى بعوثه العلمية ولهذا لم ير الناس فى إصلاحاته إلا وجوه الشر فأنكروها كل الإنكار.

لذلك لم يقدر لحركة التجنيد التى بدئها محمد على أن تعمر طويلاً فهى – من ناحية – استنفذت الأغراض السياسية التى قامت من أجلها، وهى – من ناحية أخرى – لم تأتى نتاجاً لتطور المجتمع المصرى تطوراً طبيعياً يشمل جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والفكرية، وإنما كانت تطوراً مصطنعاً، اتبعت لتحقيقه وسائل جراحية، ومن ثم لم يستطع تحقيق التطور الاجتماعى المنشود عامة الناس، ولم يحدث تفاعل بين الجماهير وهذه التجربة الرائدة ومن ثم كان محكوماً عليها بالفشل.

ولكن أصداء تجربة التجديد والتحديث، ظلت تتردد على مر القرن التاسع عشر، ولكنها لم تثمر تطوراً حقيقياً فعالاً للمجتمع المصرى إلا فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، نتيجة التطور الطبيعى للواقع الاقتصادي، ونتيجة التغير الاجتماعى الذى طرأ على البلاد، الذى ترتب عليه ظهور طبقات اجتماعية جديدة ذات مصلحة فى التجديد، ونتيجة توثيق الصلات بين مصر وأوروبا، وتأثر بعض المثقفين المصريين بالاتجاهات الفكرية الأوروبية على النحو الذى سنعالجه فى حينه.

مصادر يمكن الرجوع إليها

- رءوف عباس: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة.
- عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على.
- على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- محمد شفيق غربال: محمد على الكبير.
- محمد فؤاد شكرى: مصر فى مطلع القرن التاسع عشر. الحملة الفرنسية وظهور محمد على.
- هلن رافلن: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى.

الفصل الرابع ـ الزحف الغربى
خلفاء محمد على (1848 – 1863)

رأينا كيف شهدت مصر إرهاصات التحديث التى أدخلت تغيراً جذرياً على المجتمع المصرى، وإن كانت آثاره محدودة نسبياً – لارتباطه بمشروعات محمد على السياسية – إلا أنه أنهى مرحلة من تاريخ مصر لتبدأ مرحلة أخرى جديدة تختلف عن سابقتها تماماً، اختلفت فيها البنية الأساسية للبلاد (اقتصادياً واجتماعياً) كما اختلفت فيها البنية العلوية (سياسياً وفكرياً) عما كانت عليه عند مطلع القرن التاسع عشر.

ولكن تلك التجربة أصيبت بانتكاسة عند نهاية عصر محمد على، عندما اختل هذا التوازن – الذى استمر طيلة حكم محمد على – بين مصالح الأطراف التى يعنيها أمر مصر: السلطان والدول الأوروبية، منذ أصبحت مصر – عملياً – تحت إشراف الدول التى وضعت تسوية 1840 – 1841 وضمنت ما أعطته هذه التسوية لمحمد على وورثته من مزايا وامتيازات. ومن ثم راحت كل من إنجلترا وفرنسا تتطلع إلى تدعيم مصالحها فى مصر نظراً لأهميتها الاستراتيجية على طريق الشرق، كما بدأت الاستثمارات الأجنبية تفد إلى البلاد مستفيدة من الظروف التى نجمت عن إلغاء نظام الاحتكار لتعمل على ربط الاقتصاد المصرى بعجلة الإمبريالية وتجعل من محاولات إقامة اقتصاد وطنى يقوم على سوق مصرية وطنية أضغاث أحلام أو سعى وراء سراب.

وهكذا شهد عصر خلفاء محمد على: عباس حلمى الأول (1848 – 1854)، ومحمد سعيد (1854 – 1863) انحسار مد التحديث وإجهاض التجربة التى وضعت بذرتها فى عهد محمد على، كما شهد تنافس الدول الاستعمارية على إحراز النفوذ فى مصر.

أما عباس الأول، فقد اعتقد أن جده محمد على أفسح المجال للنفوذ الأوروبى فى مصر أضعف الدولة العثمانية بتحطيم جيوشها واقتطاع أجزاء منها ولذلك وضع سياسته على أساس هدم النفوذ الأوروبى فى مصر ورأى فى مشروعات محمد على الاقتصادية الباب الذى جلب ذلك النفوذ، ومكن للأجانب فى البلاد، كما رأى فيها ترفاً يفوق حاجة البلاد، ويرجع ذلك إلى أنه ربى تربية عثمانية محضة، فلم يعرف الغرب من قريب أو بعيد، ولم

يستطع أن يستوعب سياسة جده محمد على وعمه إبراهيم فنأى عنهما فى آخر أيامهما، وكان على اتصال بمن كانوا ينكرون سياستهما، ويحقد على أعوانهما (وخاصة الأجانب منهم).

وما أن تولى الحكم حتى بادر بالقضاء على هذه السياسة: فأنقص الجيش، وأزال ما كان يقوم على هامشه من منشآت اقتصادية، وتخلص من الأسطول الذى كان يصل مصر بالخارج، وفرض القيود على الأجانب المقيمين فى البلاد، وتخلص ممن كان يعمل منهم بالمصالح الحكومية والمعاهد التعليمية. ألغى المكاتب الابتدائية والمدارس التجهيزية، ولم يبق من المدارس الخصوصية سوى المهندسخانة والطب، واستبدل بالمدارس الحربية مدرسة واحدة دعاها (مدرسة المفروزة) وضغط ميزانية ديوان المدرس ونفى رواد التجربة التعليمية الحديثة إلى السودان.

وظن عباس أنه – بذلك – يرد لمصر وجهها الشرقى الإسلامى ويغلق الأبواب دون أطماع الغرب، ولكن سرعان ما أثبتت له الأيام سوء تقديره للأمور فما كان يهم الدول الغربية الطامعة فى مصر كان بعيداً عما دار بخلد عباس فلا يهم الغرب أن تنهض مصر وتعيد بناء نفسها على أسس غربية حديثة وأن ما يهمه أن يدعم مصالحه فى مصر ذات الموقع الاستراتيجى الهام على طريق الشرق، وهى حقيقة غابت عن ذهن عباس الأول ، ولكنها لم تغب عن ذهن جده محمد على.

فرغم حرص محمد على على ألا يمكن أى دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها، فإنه لم يغفل أهمية الطريق البرى الذى يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط وعمل على إحيائه منذ تولى حكم مصر، فعقد اتفاقات مع شركة الهند الشرقية وشجعها على إرسال البضائع والمسافرين إلى السويس ومما ساعد على رواج ذلك المشروع الكبير استخدام السفن البخارية التى اجتازت إحداها البحر الأحمر قادمة من بومباى إلى السويس فى مارس 1830 لتنتفع شركة الهند الشرقية بمزايا طريق البحر الأحمر وخاصة أن محمد على وفر الأمن والنظام على الطريق البرى الذى يربط السويس بالقاهرة بالضرب على أيدى البدو، وبذل "توماس وجهورن" – التاجر الإنجليزى الذى أقام مدة طويلة بالقاهرة –

جهده فى إنجلترا لإنشاء خط منتظم للملاحة البخارية بين إنجلترا والهند عن طريق البحر الأحمر وأثمرت هذه الجهود فنظمت رحلات شهرية بين بومباى والسويس.

وفى مصر نظم واجهورن قوافل من الإبل والعربات للخدمة بانتظام بين القاهرة والسويس وأدخل فى هذا النشاط منافسين آخرون من الإنجليز فأقيمت الفنادق بالسويس والاستراحات على طول الطريق البرى إلى القاهرة وفندق شبرد بالقاهرة لراحة المسافرين وتوالت التحسينات، فمد خط للتلغراف فى الصحراء، وتم حفر ترعة المحمودية لتسير فيها سفن شراعية وتجارية بين فرع رشيد وميناء الإسكندرية، وتكونت شركة إنجليزية منحت خط عام 1841 – امتياز استخدام سفنها فى النيل والمحمودية، وقد قامت محاولة لتتويج تلك الجهود بإنشاء خط حديدى يربط الإسكندرية بالسويس وماراً بالقاهرة، وعرض المشروع على محمد على فعهد بدراسته إلى جالراى بك (وهو مهندس إنجليزى كان يعمل بخدمته) ولكن تلكأ فى تنفيذه، حتى لا يتخذ يوم ضد مصر، ويفتح الباب للتدخل الأجنبى فى شئونها، بل نجده لا يرتاح لبقاء الخط البرى بيد التجار الإنجليز، فعمل على أن يضعه تحت إشراف الحكومة المصرية، وحقق ذلك على مرحلتين فكون شركة النقل المصرية بالاشتراك مع إنجليزيين واشترى امتياز نقل الركاب، ثم صفى هذه الشركة وأصبحت وسائل النقل فى داخل البلاد من اختصاص الحكومة المصرية وحدها، وأنشأ لتنظيمها والإشراف عليها (مصلحة المرور) أو (الإمرارية).

وعرض على محمد على مشروعاً قدمه إليه عام 1825 جالومى بك لحفر قناة تصل النيل بالبحر الأحمر فتخترق بذلك شرق الدلتا، وراقت الفكرة لمحمد على، ولكنه أخفق فى تكوين شركة لتنفيذها، وبعد تسوية 1840 – 1841 نشطت الجهود لحمل الباشا على الموافقة على مشروع حفر القناة بين البحرين، ولكن الحكومة الإنجليزية عارضت المشروع معارضة قوية، كما أن محمد على لم يتحمس له لما قد يجره على البلاد من مشكلات سياسية.

وهكذا كان محمد على حريصاً على تفادى الاصطدام ببريطانيا صاحبة المصالح الإمبريالية فى الشرق بقدر حرصه على عدم التفريط فى حقوق مصر السياسية، وهو ما

لم يتوفر لحفيده عباس الذى ظن أن (البدع) الغربية التى أدخلها جده إلى مصر هى مكمن الداء، وإنها ستوقع البلاد فى شباك الغرب ولذلك تصرف حيالها على النحو الذى رأيناه ، ولم يتسع أفقه بالقدر الذى يسمح بفهم أبعاد الأطماع الأوروبية فى مصر، ولكن سرعان ما لقنته الظروف درساً جعله يخطو خطوة خطيرة عندما وافق على مشروع مد خط حديدى بين الإسكندرية والسويس.

عباس ومشروع السكك الحديدية

بدأ الإنجليز يتقربون إلى عباس منذ آلت أريكة الحكم إليه فقد حملته سفينة بريطانية إلى السويس حيث كان يقضى أجازة عندما أدركت المنية عمه إبراهيم باشا وآلت ولاية مصر إليه وطلب رئيس الوزراء البريطانى من قنصل بلاده فى القاهرة أن يشرح لعباس أهمية إنشاء السكة الحديدية بين الإسكندرية والسويس ورغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على تسهيلات لمرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر ولكن عندما تلقى القنصل تلك التعليمات كان عباس قد غادر مصر إلى إستانبول للقاء السلطان لإتمام مراسيم التولية.

وفى إستانبول، تحدث السفير البريطانى مع عباس فى مسألة مد الخط الحديدى واستنتج أن عباس لا يمانع فى إنشاء الخط إذا توافرت له رؤوس الأموال اللازمة وما كاد عباس يصل إلى مصر حتى جاء مديرا شركة الملاحة البحرية الشرقية إلى القاهرة لتهنئته بتنصيبه والياً على مصر ومناقشة مسألة نقل المسافرين والبضائع من الهند عبر مصر كمدخل لمشروع الخط الحديدى، وعندما فاتحا عباس فى الموضوع بينا له أهمية المشروع الاقتصادية باعتباره ضماناً لتوثيق المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر، وأفهما عباس أن رأس المال اللازم للمشروع لا يعد عقبة فى تنفيذه لأنه من الممكن الحصول على الأموال اللازمة من بريطانيا بشروط معقولة. ولكن عباساً رأى أنه ليس من حسن السياسة أن يأخذ على عاتقه مثل هذا المشروع الكبير فى الوقت الذى لا يزال ملتزماً ببناء القناطر الخيرية وبعض الأعمال الإنشائية التى بدأت فى عهد جده محمد على، مما قد يضر بمالية البلاد، كما لم ترق له فكرة إسناد مشروع السكة الحديدية إلى شركة أجنبية لأن ذلك يتنافى مع تكوينه السياسى ورؤيته للأطماع الأوروبية فى مصر.

وعندما علم نائب القنصل الفرنسى فى القاهرة بمفاتحة الإنجليز للوالى حول مشروع الخط الحديدى، سارع إلى مقابلته، وطالبه برفض المشروع الذى اعتبره (سيفاً يخترق قلب مصر، وضربة قاتلة لقوتها الإسلامية)، وقد أكد عباس للدبلوماسى الفرنسى أن مصر ليست على درجة من الثراء تمكنها من بناء الخط الحديدى، وإنها لا تفكر فى منح امتياز إنشاء الخط لشركة أجنبية وشجع ذلك ممثل فرنسا على بذل الجهود لإحباط مشروع الخط الحديدى نهائياً واستبدله بمشروع شق قناة تربط البحر المتوسط بالأحمر وأبدى عباس استعداده لتنفيذ مثل هذا المشروع بشرط الانتهاء أولا من المشروعات التى بدأت فى عهد جده وخاصة القناطر الخيرية، وأن يحظى مشروع القناة بتأييد الباب العالى وروسيا والنمسا بالإضافة إلى فرنسا وواضح أن عباس كان يراوغ كل من بريطانيا وفرنسا فى قبول المشروع الذى تقدمت به كل منهما، لأن مصر لم تكن عندئذ تستطيع تمويل أى من المشروعين دون الاستدانة من الدول الأوروبية، كما أنه كان من الصعب الحصول على موافقة الدول الكبرى والسلطان العثمانى على مثل تلك المشروعات.

ولكن العلاقة الوطيدة التى حرص عباس على إقامتها مع الباب العالى ما لبثت أن ساءت نتيجة لسياسته الداخلية ودسائس أنصار فرع إبراهيم باشا من أسرة محمد على ضد عباس فى الآستانة، وحقق مصطفى باشا رشيد – الصدر الأعظم – عليه لنفيه بعض أقربائه من مصر، مما جعل مسألة خلع عباس موضع بحث بالأستانة، أدرك عباس، أنه فى حاجة إلى حليف قوى يسنده فى إستانبول، وتلفت حوله فلم يجد سوى بريطانيا، لأنه لم يكن يثق فى فرنسا التى خذلت جده محمد على رغم صداقته لها.

وهكذا استدعى عباس ممثل بريطانيا بالقاهرة (18 سبتمبر 1850) وشرح له الظروف التى تواجهه، وطلب الحصول على تأييد بريطانيا ومساندتها وأبدى استعداده لقبول إنشاء الخط الحديدى الذى يربط الإسكندرية بالسويس عبر القاهرة وفق رغبة بريطانيا.

وفى الحال، تحركت الدبلوماسية البريطانية لمساندة عباس، فأصدر رئيس الوزراء تعليمات إلى سفير بلاده بالأستانة، طالب فيها بمنع الباب العالى من مضايقة عباس أو عزله وتعيين محمد سعيد باشا أو أى شخص مكانه. وما كاد السفير البريطانى يتلقى تلك

التعليمات حتى كان الباب العالى قد كتب إلى عباس (31 أكتوبر 1850) طالباً تطبيق التنظيمات فى مصر.

والتنظيمات العثمانية هى مجموعة القوانين التى صدرت تطبيقاً للقواعد التى جاءت بخط شريف كلخانة الذى أصدره السلطان فى 3 نوفمبر 1836 بغرض إصلاح الإمبراطورية العثمانية، وفتح الطريق أمام إعادة تنظيم الدولة على أسس حديثة. وقد تركزت مطالب الباب العالى فى سحب حق "الإعدام" (أى إصدار أحكام الإعدام على المذنبين وتنفيذها) من والى مصر وكان تطبيق التنظيمات فى مصر يعنى سلب البلاد الامتيازات التى حصلت عليها فى تسوية 1840 – 1841 والعودة بها إلى وضع الولايات الأخرى العادية.

وبمجرد ظهور مشكلات التنظيمات والخلاف الذى دار حولها بين عباس والباب العالى طلبت الحكومة البريطانية من السفير بالأستانة مساندة عباس فى وجه المؤامرات التى تحاك ضده، والحيلولة دون خلعه من منصبه على ألا يمتد التأييد إلى مساندته فى معارضته تطبيق التنظيمات فى مصر.

ولعل هذا الموقف دفع عباساً إلى محاولة التماس التأييد الفرنسى لموقفه من التنظيمات ، ففى 2 مارس 1851 أبلغ قنصل فرنسا بأنه اتخذ قراراً بإنشاء الخط الحديدى ولكنه وعد بأن تظل إدارة الخط فى يد الحكومة المصرية وأوفد مندوباً من قبله إلى باريس ليعرض على الحكومة الفرنسية مساندة عباس فى موقفه من الباب العالى مقابل سحبه لموافقته على مشروع الخط الحديدى، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن على استعداد للدخول فى صراع مع بريطانيا والباب العالى من أجل عباس.

وعندما علم الباب العالى باعتزام عباس تنفيذ مشروع الخط الحديدى، كلف مختار بك الذى أوفد إلى مصر للتفاوض مع عباس حول قضية التنظيمات – بأن يقنع عباس بالعدول عن قراره، وبأن يبلغه أنه لا يستطيع تنفيذ مثل هذا المشروع دون الحصول على موافقة الباب العالى غير أن عباس اعترض على هذا الرأى لأنه يشكل سابقة لا نظير لها فى عهد محمد على أو إبراهيم، فلم يسبق لوالى مصر أن استأذن الباب العالى عند قيامه بأى مشروع اقتصادي، وخاصة أنه يوفى بالتزاماته قبل السلطان (الجزية السنوية).

عندئذ ساندت بريطانيا عباساً فى موقفه، ولفتت أنظار الباب العالى إلى أن معارضته مشروع الخط الحديدى تعنى الوقوف أمام رغبات بريطانيا، ووضع الباب العالى أمام الأمر الواقع عندما أرسل عباس وزيره نوبار بك إلى لندن لإبرام العقود الخاصة بمعدات الخط الحديدى مع روبرت ستيفنسون رائد السكك الحديدية الشهير.

وقد احتج الصدر الأعظم – مصطفى رشيد باشا – على تصرف عباس وهدد بأن يلجأ إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية 1841 لمساندة الباب العالى فى موقفه، ولكن السفير البريطانى وعده بإعادة النظر فى الموضوع وطلب منه عدم إثارة المسألة مع الدول الكبرى.

وفى لندن، أفهم المسئولون نوبار – مبعوث عباس – أن إنشاء الخط الحديدى من حق عباس وأنه لا يحتاج إلى استئذان الباب العالى عند الإقدام على تنفيذه، ونسى الإنجليز الموقف العثمانى فى ضوء معارضة روسيا والنمسا وفرنسا للمشروع وضغطهم على الباب العالى لتعطيله أو إلغائه.

وفى القاهرة، كن عباس مصمماً على ألا يعطى للباب العالى فرصة للتدخل فى شئون مصر والإنقاص من سلطته ونفوذه، لذلك قرر اتخاذ إجراء حاسم حتى لا يحصل الباب العالى على سابقة كهذه تمنحه حق التدخل فى مصر مستقبلاً، فوقع العقد النهائى لإنشاء خط الإسكندرية – القاهرة مع ممثلى ستيفنسون وكتب إلى الباب العالى – بناء على نصيحة القنصل البريطانى – يخطره ببدء العمل فى المشروع مؤكد أنه يستهدف اقتصاديات مصر، وأنه يحتاج إلى موافقة السلطان عندما يمتد الخط إلى السويس لأنه فى هذه الحالة يخدم مصالح بريطانيا.

وفى الأستانة، قامت ضجة كبيرة عندما بلغتها أنباء توقيع عقد خط الإسكندرية – القاهرة الحديدى، ونشبت أزمة حادة بين عباس الأول والسلطان حالت دون التوصل إلى حلول للمسائل المعلقة بين مصر والباب العالى وخاصة موضوع التنظيمات. وهدد الباب العالى باللجوء إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية 1841 ما لم يقم عباس بفسخ العقد ولكن السفير البريطانى استطاع أن يهدأ من ثائرة الصدر الأعظم، فكتب إلى عباس خطاباً،

معتدل اللهجة، وجه فيه اللوم إليه لتوقيعه العقد دون موافقة السلطان وطلب منه تأجيل المشروع حتى يصدر الإذن السلطانى بالموافقة عليه وأكد أن السلطان لن يوافق على المشروع ما لم يبين الوالى أنه سيتبقى من إيرادات مصر ما يكفى لتغطية نفقات المشروع بعد دفع الجزية السنوية وتغطية نفقات الإدارة المصرية، على أن يتعهد الوالى بأن المشروع لن ينفذ بطريق السخرة، وأنه لن يحصل على قروض أجنبية من أجله، ولن يعهد إلى أى شركة أجنبية بتنفيذه.

وبعد تبادل للمراسلات بين القاهرة ولندن والأستانة، وتدخل السفير البريطانى لدى الدولة العثمانية، أصدر السلطان الفرمان الذى يسمح لعباس بإنشاء السكة الحديدية، ونص فيه على ما يلى:

1. عدم إرغام الأهالى من سكان المناطق الواقعة على طول الخط على العمل فى بنائه دون مقابل، وفى حالة استخدامهم يعطى لهم أجراً معقولاً مع تزويدهم بمؤونة من الخبز.

2. عدم فرض ضرائب جديدة لتغطية تكاليف إنشاء الخط أو زيادة الضرائب الحالية لنفس الغاية.

3. يجب تخصيص الفائض من إيرادات مصر – بعد سداد الجزية السنوية ونفقات الإدارة لإنشاء الخط الحديدى.

4. لا يجب إسناد عملية إنشاء الخط إلى شركة أجنبية.

5. لا يجوز عقد قروض أجنبية لتغطية تكلفة الخط.

وهكذا قدر للخط الحديدى أن يشيد وللمصالح البريطانية أن تنتصر على يد عباس ولكن الحق أن فرنسا ما كان لها أن تنزعج وتذهب إلى حد إظهار عباس بمظهر الثائر على السلطان حين منح الشركة الإنجليزية امتياز بناء الخط الحديدى قبل أن ينال موافقة السلطان، فإن بريطانيا ما كانت لتذهب فى تأييد عباس إلى حد أن تعينه على الانفصال بمصر عن الدولة العثمانية، فإن المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ظلت من المبادئ

الأساسية فى السياسة الإنجليزية، ولهذا رفضت إنجلترا ما عرضه عليها قيصر روسيا (عام 1853) من منحها مصر وكريت وقبرص مقابل إطلاق يد القيصر فى اقتطاع بعض أملاك الدولة العثمانية وعندما اشتعلت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية (حرب القرم 1853 – 1856) أخذت إنجلترا جانب الأتراك.

أما فرنسا، فيبدو أنها قنعت بتوكيدات الحكومة البريطانية، وعادت المسألة الشرقية فجمعت بينهما فى صراعهما المشترك ضد روسيا. أما تركيا فما كانت تستطيع – وقد اضطرب وقف السياسة فى الشرق – أن تقف من إنجلترا موقف العداء، فأقرت وجهة نظر عباس، ووافقت – بعد مفاوضات فى مصر والآستانة – على أن تطبق التنظيمات فى مصر مع التعديلات المطلوبة وفقاً للمركز الذى نالته مصر فى فرمانات 1841، وترك لعباس حق توقيع القصاص (عقوبة الإعدام) دون الرجوع إلى الحكومة العثمانية لمدة سبع سنوات، على أن يشكل مجلس خاص يفحص كل حالة قبل تنفيذ الحكم. وأعقب ذلك مبادرة عباس إلى معاونة السلطان فى حرب القرم.

أما عباس، فإذا كان قد مال إلى السياسة الإنجليزية واستعان بها على تحقيق أغراضه فإنه كان حريصاً على ألا تقع مصر فريسة للتدخل الإنجليزى وإذا كان قد أقر لشركة إنجليزية إنشاء الخط الحديدى، إلا أن الحكومة المصرية لم تمنحها أرضاً أو امتيازاً احتكارياً، ولم تعقد للمشروع قرضاً وكانت تتولى بنفسها استغلال الخط وإدارته باعتباره ملكاً لمصر، وقد أثارت الأزمة الشرقية واشتعال حرب القرم مخاوف عباس، وخاصة حين عرض القيصر على بريطانيا الانفراد بمصر، وتحدثت الصحافة الأوروبية عن احتمال احتلال الإنجليز لمصر، فلما طلب الباب العالى منه المساعدة فى حرب القرم، أتيحت له – بذلك – فرصة التسلح، غير أن مصر اجتازت الأزمة الشرقية سالمة. وعندما اغتيل عباس حلمى الأول فى قصره ببنها (14 يوليو 1854) على يد بعض المتآمرين من أفراد أسرته، كان الخط الحديدى قد وصل إلى كفر الزيات وترك لخليفته محمد سعيد باشا إتمام الخط إلى القاهرة ثم إلى السويس.

محمد سعيد باشا وامتياز قناة السويس

وخلف محمد سعيد (1854 – 1863) عباساً، وكان على نقيض سلفه: منفتحاً على الغرب متأثراً بتربيته الغربية، ومن ثم تأثره بروح الحرية الاقتصادية التى شاعت فى الغرب فى القرن التاسع عشر، فأزال الحواجز التى كانت تعوق حرية التجارة بإلغاء الضريبة الدولية، ودعم حقوق الفلاح على الأرض الخراجية بإصدار اللائحات السعيدية للفلاح بتوريث حق الانتفاع إلى ذريته من بعده، وإقرار مبدأ تحصيل الضرائب نقداً لا عيناً، وألغت الحكومة احتكار المحاصيل فأصبح للفلاح حق التصرف فى محصوله بعد سداد الضريبة المقررة للحكومة.

وتجلى تأثر سعيد بالليبرالية الغربية فى حرصه على الاعتماد على المصريين فعين من المصريين نظاراً للأقسام وحكاماً للخطاط، واتخذ العربية لغة للدواوين الحكومية بعد أن كانت السيادة للغة التركية وجعل التجنيد لمدة محددة لا تزيد على سنة، وفرض على جميع المصريين بما فى ذلك أبناء شيوخ القرى وأعيان البلاد الخدمة العسكرية، ورقى بعض من جند من هؤلاء إلى رتب الضباط، وكان أحمد عرابى ورفاقه من زعماء الثورة العرابية من بين الفلاحين الذين دخلوا الجيش فى عهد سعيد وترقوا إلى مراتب الضباط ومن ذلك أيضاً إيمانه بمصر وتاريخها العريق، ودورها الحضارى، وقدرتها على أن تمارس دورها التاريخى لو أتيح لها قدر من الإصلاح، وخلصت أمورها لأبنائها. غير أن إعجاب سعيد بالحضارة الغربية كانت له مساوئه، فقد بدأ سعيد صفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث تمتاز بالتدخل الأجنبى، عندما أراد الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية فى ترقية البلاد، ففتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى، حتى أصبحت مصر فى عهده محطاً للرجال المغامرين والباحثين عن الذهب كما لو كانت مصر "كاليفورنيا جديدة" كما قال قنصل فرنسا فى ذلك الوقت. وقد شجعهم ما عرف عن سعيد من الكرم والسذاجة، كما أن قناصل الدول كانوا يشجعون رعاياهم على طلب تعويضات مالية من الحكومة المصرية عن أضرار كثيراً ما تكون وهمية، وقد رفضوا ما اقترحه قنصل إنجلترا من إنشاء محاكم "دولية" للنظر فى مطالب الأوروبيين المالية من الحكومة المصرية.

وبدأ سعيد فى مصر عصر الاقتراض من البيوت المالية الأوروبية، وتبعه فى ذلك إسماعيل حتى تراكمت الديون على البلاد، وكانت من أهم العوامل التى مكنت للتدخل الأجنبى، ومات سعيد وعلى الخزانة المصرية دين يبلغ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات عدا دين سائر كبير بينه وبين شركة قناة السويس وعقد امتياز مجحف بحقوق مصر كل الإجحاف.

فقد استطاع فرديناند دى لسبس أن يقنع – صديق صباه – بأن شق قناة السويس يؤكد لمصر فوائد جمة: فهو يزيد الصفة الدولية لمصر، وبذلك توطد لها استقلالها عن الدولة العثمانية وعن الدول الأوروبية، لأن حياد القناة يتبعه حياد مصر، فضلاً عن الفوائد المادية التى تصيبها الحكومة المصرية، والمقام الأدبى الذى يكسبه آمر مصر بين الدول وفى 30 نوفمبر 1854، منح سعيد لدليسبس امتيازاً لحفر قناة السويس، فصل فى امتياز آخر (يناير 1856) حدد فيه امتيازات الشركة التى أسسها دليسبس لهذا الغرض أهمها:

1. أن تتخلى الحكومة المصرية للشركة عن ملكية جميع الأطيان البور، وللشركة أن تقوم بزراعتها وتعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات.
2. للشركة الحق فى أن تضع يدها على الأراضى الأخرى اللازمة لها مع تعويض أصحابها.
3. تعفى الشركة من أداء الرسوم الجمركية عما تستورد من الآلات والمواد.
4. تأذن الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تستمد مياهها من النيل، وتكون الترعة ملكاً للشركة.
5. على الحكومة أن تقدم للشركة أربعة أخماس العمال اللازمين لأعمالها،
6. تتمتع الشركة بملكية القناة واستغلالها مدة تسع وتسعين عاماً ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة، وتحصل الحكومة – نظير ذلك – على 15% من صافى الأرباح السنوية.

وواضح من هذه الشروط من إجحاف بحقوق مصر، فإنها تحد من سيادة الحكومة المصرية على شعار كبير من أرضها، وتقيم دولة داخل الدولة، وتسخر الفلاحين فى

العمل، ولا تضمن لمصر سيادتها على القناة كجزء من أرضها. أضف إلى ذلك أن سعيداً اضطر إلى الاستدانة ليشترى نصيباً من أسهم الشركة مما أدى إلى ارتباك المالية المصرية.

وكان الامتياز الذى منحه سعيد لديلسبس يتطلب تصديق الباب العالى، ولكن الأخير امتنع عن الموافقة تحت ضغط الحكومة البريطانية التى كانت ترى أن الفرنسيين يعملون فى ظل هذا المشروع، لبسط النفوذ الفرنسى فى مصر، والتسلط على الطرق المؤدية بين أوروبا ومصر والهند، وبذلك يعود إلى الظهور المشروع القديم، مشروع تحويل مصر إلى ولاية فرنسية فى شكل مستتر على يد نفر من المغامرين السياسيين تؤيدهم الحكومة الفرنسية وقضى ديلسبس وقتاً طويلاً يتنقل بين الأستانة والعواصم الأوروبية ليقنع سادتها بفائدة المشروع للدول جميعاً.

ولكن إنجلترا ظلت تعارض المشروع، وعلى الرغم من عدم صدور الفرمان السلطانى ، بالموافقة بدأ العمل فى شق القناة، وقبل وفاة سعيد كانت مياه البحر المتوسط قد انسابت إلى بحيرة التمساح (18 نوفمبر 1862).

سياسة سعيد الداخلية

ورغم تأثر سعيد بالحضارة الغربية، فإنه لم يلق بالاً إلى التعليم، إذ بدأ حكمه بإلغاء ديوان المدارس، والمدارس التى بقيت فى عهد عباس، واستعاض عنها بمدرسة حربية بالقلعة جعل رفاعة الطهطاوى ناظراً لها، ومدرسة للمهندسخانة بالقلعة السعيدية التى أنشأها بالقناطر الخيرية، أما مدرسة المفروزة فقد نقلها إلى الإسكندرية باسم المدرسة الحربية، وأعاد افتتاح مدرستى الطب والولادة بعد أن كان قد ألغاهما فى أوائل حكمه . وكذلك افتتح مدرسة بحرية بالإسكندرية. ولكن أكثر هذه المدارس ألغى فى عهده ، وانتهى حكمه وليس بمصر سوى المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية ومدرسة الطب بالقاهرة، وكان العنصر المصرى ضعيفاً فى تلك المدارس.

أما المدارس التى أنشأتها الجاليات الأجنبية والإرساليات التبشيرية فقد نالت اهتمام سعيد الذى أغدق عليها المال والعقارات بغير حساب.

وعنى سعيد بالجيش، ولكنها غاية تتصرف إلى المظاهر من انصرافها إلى ترقية الجيش من حيث التدريب والتسليح وزيادة العدد والعدة كان سعيد يقضى بين الجند أكثر وقته ، متنقلاً معهم من جهة إلى أخرى، وكون منهم فرقاً خاصة دعاها "الفرق السعيدية" زود أفرادها باللباس الفاخر والغذاء الطيب والرواتب الممتازة. وفى عام 1861 أرسل سعيد فرقة من الجنود السودانيين لمساعدة الجيش الفرنسى فى حملة المكسيك.

ومما يدل على قيمة اهتمام سعيد بالجيش أنه ضاق به ذرعاً عام 1861 فأقدم على تسريحه، وصرف الجند إلى بلادهم، واستخدم بعضهم فى حفر قناة السويس. على أن حكم سعيد شهد إتمام مشروعين كبيرين كان لهم أثر كبير فى حياة البلاد الاقتصادية هما: القناطر الخيرية، والخط الحديدى بين الإسكندرية والسويس.

نظام الحكم

وبقى الحكم فى عهد عباس وسعيد حكماً مطلقاً، يجمع الوالى فى يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأهمل "مجلس المشورة" الذى أسسه محمد على وانعقد على عهده حيناً، فلم يظهر له أثر فى عهد عباس وسعيد.

وأعيد تشكيل (المجلس الخصوصى) فى عهد عباس الأول بمقتضى لائحة صدرت عام 1849 وتولى رئاسته الكتخدا، وضم فى عضويته كبار الذوات والعلماء، واختص بنظر المسائل العامة للحكومة ومن اللوائح والقوانين وتعيين رؤساء المصالح الكبرى، فكان بمثابة مجلس الوزراء وتولى السلطة التشريعية إلى جانب مجلس الأحكام، وقد ظل هذا المجلس قائماً حتى أنشئ مجلس النظار (الوزراء) فى عهد إسماعيل.

وأعاد سعيد تنظيم الدواوين عام 1857، فجعلها أربعة هى: الداخلية، وعهد به إلى الأمير رفعت باشا، والمالية وعهد به إلى الأمير مصطفى فاضل باشا، والحربية وتولاه الأمير محمد عبد الحليم باشا (أصغر أبناء محمد على)، والخارجية وأسند إلى اصطفاف بك أحد خريجى بعثات محمد على. أما عن القضاء فقد ظلت تلك الهيئة القضائية العليا التى أسسها محمد على 1842 (جمعية الحقانية) تمارس نشاطها بعد أن تحول اسمها منذ عام (1849) إلى "مجلس الأحكام" وهو المجلس الذى كان له شأن كبير فى عهد سعيد

وإسماعيل، وضم فى عضويته تسعة من كبار موظفى الحكومة إلى جانب إثنين من علماء الأزهر أحدهما حنفى والآخر شافعى، وكان يشارك المجلس الخصوصى فى وضع القوانين واللوائح.

وإلى جانب المحاكم الشرعية التى تولت النظر فى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والمواريث، أنشئت محاكم أو "مجالس" جديدة للفصل فى المسائل المدنية والتجارية سميت "مجالس الأقاليم" بلغ عددها خمسة عند تأسيسها هى:

1. مجلس طنطا، ويختص بنظر قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة.
2. مجلس سمنود، ويتولى الفصل فى قضايا الدقهلية والشرقية والقليوبية.
3. مجلس الفشن، وينظر فى قضايا الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم.
4. مجلس جرجا، ويختص بقضايا أسيوط وإسنا وقنا.
5. مجلس الخرطوم، ويختص بقضايا حكمدارية السودان.

وكان كل مجلس من تلك المجالس يتكون من رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب (فيما عدا مجلس سمنود الذى كان يتكون من عضوين إلى جانب الرئيس) واثنين من العلماء أحدهما حنفى والآخر شافعى للإفتاء.

وحصل سعيد من السلطان على حق تعيين القضاة بدلاً من قاضى القضاة الذى كان يعين من قبل السلطان، وبذلك أطلقت يده فى الإشراف على النظام القضائى وفى عام 1855 ألغى مجلس الأحكام ثم أعاده – فى العام التالى – برئاسة إسماعيل باشا (ولى العهد) وعضوية عشرين عضواً منهم أحد عشر من الأعيان وتسعة من الذوات، وما لبث أن ألغاه عام 1860 وألغى معه مجالس الأقاليم، ثم أمر بإعادته فى العام التالى برئاسة محمد شريف باشا، واقتصر على مجلسين للأقاليم أحدهما بطنطا للنظر فى قضايا الوجه البحرى والآخر بأسيوط للفصل فى قضايا الوجه القبلى. وتطور قضاء الأجانب فى عهد سعيد، فإلى جانب "مجالس التجارة" التى أنشئت فى عهد محمد على بالقاهرة والإسكندرية، أنشئ سعيد مجلساً خاصاً عام 1861 عرف باسم "قومسيون مصر" أو

(مجلس القومسيون) تألف من رئيس مصرى وعضوين مصريين، وعضواً أوروبى وآخر يونانى وعضو يهودى، وآخر أرمنى (والآخرون يمثلون العناصر التى ازدادت أعدادها فى عهد سعيد نتيجة هجرة الأجانب إلى مصر) واختص المجلس الجديد بالنظر فى القضايا التى يرفعها الأجانب على أبناء البلاد، وكان للقنصلية التى يتبعها صاحب الدعوى حق إيفاد مندوب عنها لحضور الجلسات، وكانت أحكام هذا المجلس تستأنف أمام مجلس الأحكام (شأنه فى ذلك شأن مجالس الأقاليم)، ولم يكن من اختصاصه النظر فى المسائل المتصلة بالملكية العقارية التى بقيت من اختصاص المحاكم الشرعية. وقد دفعت الحاجة سعيداً إلى إقامة هذا المجلس نتيجة لتزايد أعداد الأجانب وكثرة القضايا التى عرضت على مجالس التجارة.

مصادر يمكن الرجوع إليها

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس.
- أحمد عرابى: كشف الستار عن سر الأسرار بالثورة المصرية المعروفة بالعرابية.
- عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل (الجزء الأول).
- محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان.

الفصل الخامس - عودة إلى طريق التحديث
عصر إسماعيل (1863 – 1879)

يختلف إسماعيل بعض الشيء عن من سبقوه فى الحكم من خلفاء محمد على. فقد تلقى تعليمه فى باريس، وزار فيينا، وأقام حيناً بالعاصمة العثمانية، ثم عهد إليه سعيد ببعض المهام السياسية لدى الإمبراطور نابليون والبابا، وأشركه حيناً فى شئون الحكم، ثم عكف على العناية بمزارعه الواسعة، وبذلك جمع بين خبرة بشئون الشرق وإلمام بظروف الغرب وسعت أفقه وميزته عن غيره من حكام أسرة محمد على. غير أن شخصية إسماعيل لم تمكنه من اجتياز هذه المرحلة الدقيقة فى تاريخ البلاد التى اشتد فيها الضغط الأوروبى فطموحه إلى الوصول بمصر إلى مصاف الدول الغربية مع تبعيته للسلطان ، ومحاولته اتباع أسلوبين فى الحياة يختلفان تماماً عن بعضهما البعض (أحدهما شرقى والآخر غربى) أصابه بصراع داخلى، جعله يحاول جاهداً أن يثبت ذاته، وأصيب بعقدة العظمة التى يعزى إليها الكثير من النشاط الذى شهده عصره، وهو فى مجموعه مزيج من التظاهر بالرقى بغرض إرضاء أوروبا، ومن الطغيان الذى غطى فى النهاية على كل شئ وأصاب البلاد بالكوارث والنكبات.

وعند اعتلائه العرش، أعلن إسماعيل عزمه على إدخال الإصلاحات الضرورية على مرافق البلاد، وحقق بعض النجاح فى هذا السبيل، استعان فيها برؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فتح الباب أمام تغلغل المصالح الأجنبية فى البلاد غير أن إصلاحات إسماعيل تعد امتداد لتجربة التحديث التى شهدتها مصر فى عهد محمد على مع انقطاع مسار تلك التجربة فى عصر خلفاء محمد على.

تطور اقتصاديات مصر

وكما كانت الزراعة حجر الزاوية فى تطور اقتصاد مصر على عهد محمد على لقيت من إسماعيل نفس الاهتمام، الذى أولى زيادة الرقعة الزراعية من خلال تحسين نظام الرى وإصلاح الأراضى البور عناية خاصة. وقد أدخل إسماعيل تعديلاً على اللائحة السعيدية (ديسمبر 1865) جعله ذيلاً لها، أضاف إلى اللائحة بعض الأحكام التى تنظر كيفية

التصرف فى أطيان "المتسحبين" وهم الأفراد الذين يفرون من قراهم، ويتركون أرضهم الأثرية تخلصاً من أعبائهم المالية، كما نظمت تلك الأحكام طريقة تصرف الفلاح فى أثره أثناء استدعائه للخدمة العسكرية، وقد روعى فى تلك المواد الجديدة – التى أضيفت إلى اللائحة – الاحتفاظ للمتسحب وللمجند بحقهما فى الأثر عند العودة إلى القرية.

وأضاف القرار الصادر فى يناير 1866 إلى الحقوق التى كسبها أصحاب الأطيان الخراجية حقاً جديداً، إذ أباح لهم الوصية بالأرض لمن يشاءون من الناس مادام الموصى له يستطيع أداء الضرائب المقررة على الأرض، ولكن ذلك القرار أكد عدم جواز وقف الأطيان الخراجية.

على أن تدعيم حقوق الأفراد على الأطيان الخراجية كان من شأنه أن يؤدى إلى انهيار "الاقتصاد العائلى" الذى عرفته مصر منذ أقدم العصور حتى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، حيث كان رب الأسرة يتولى إدارة شئون الإنتاج الزراعى، ويقع على أفرادها عبء العمل لتوفير احتياجات العائلة كلها، وكان من الطبيعى أن يتداعى هذا النظام فى مصر نتيجة التطور الذى طرأ على الإنتاج الزراعى منذ منتصف القرن التاسع عشر وزيادة الاهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر والنيلة وغيرها، وما ترتب على ذلك من تحول فى نظام السوق، فأصبح كل فرد من أفراد العائلة يتطلع إلى التخلص من سيطرة رب العائلة، وينشد الاستقلال عن عائلته اقتصادياً. غير أن بعض العائلات الكبيرة من شيوخ القرى وأعيانها الذين شكلوا غالبية أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل، واجهوا هذا التحدى، ونجحوا فى استصدار قرار بتكليف الأطيان الخراجية – اعتباراً من عام 1869 – باسم أكبر أولاد صاحب الأثر المتوفى، فكان على كبير العائلة أن يتولى شئون الزراعة، ورعاية أمور أفراد العائلة ذكوراً وإناثاً، على أن يعيش الجميع معاً فى بيت واحد ويخضعوا لإمرة رب العائلة الذى يتولى توزيع العمل بينهم وتوزيع الربح عليهم كل على حسب حصته من الأرض وذلك بعد استيفاء نفقات المعيشة وتكاليف الإنتاج، وأدت عودة سلطة أرباب العائلات على أفرادها إلى الإجحاف بحقوق الآخرين، واستأثر أرباب العائلات بأكبر قدر من ريع الأطيان الخاصة بالأسرة، وكثرت تظلمات الناس إلى الحكومة، فاضطرت إلى إصدار

قرار (9 يوليو 1881) فى عهد توفيق، قضى بتكليف الأطيان على كل فرد من أفراد الأسرة – ذكوراً وإناثاً – كل حسب حصته فى الأطيان وفق الشريعة الإسلامية، وبذلك سار نظام "الاقتصاد العائلى" التقليدى فى طريق الاضمحلال بخطى سريعة.

وشهد عصر إسماعيل – أيضاً – تطوراً هاماً بالنسبة لحقوق الملكية الفردية للأطيان الخراجية فقد حملت الأزمة المالية الخديوى إسماعيل على أن يصدر لائحة المقابلة (20 أغسطس 1871) وهى بمثابة "قرض وطنى" وتعهدت الحكومة فى تلك اللائحة لمن يدفع المقابلة (وهى ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض سنوياً) بأن يعفى من نصف الضريبة إلى الأبد، ولا تزاد ضريبة أطيانه مستقبلاً، ويحصل على حجة تفيد رفعة المقابلة، وتقرر له حق الهبة والتوارث وإسقاط المنفعة (أى التنازل) والوصية بالأرض التى فى حوزته، وكذلك يكون له حق وقف الأطيان على الأغراض الخيرية بشرط الحصول على إذن مسبق من الخديوى.

وقد أقبل بعض الأهالى على دفع المقابلة، التى كان دفعها اختيارياً فى بداية الأمر، ثم أجبر الأهالى على دفعها بعد (11 مايو 1874)، وبذلك تحول جزء كبير من الأطيان الخراجية إلى ملكية خاصة، لا يقيدها سوى تعليق حق الأطيان على موافقة الخديوى . وأوقف العمل بقانون المقابلة فى 7 مايو 1876 ثم أعيد العمل به فى 18 نوفمبر من نفس السنة ولكن عادت الدولة فأوقفت العمل به (6 يناير 1880) بموجب قرار نص على إعادة أموال الأطيان الخراجية إلى قيمتها الأصلية التى كانت عليها قبل دفع المقابلة ولكن القرار ذاته اعترف لمن دفع المقابلة كلها أو بعضها بحقوق الملكية التامة على الأرض ، وأصبح القرار الأخير قاعدة ثابتة عندما تضمنه قانون التصفية الصادر فى 17 يونيو من نفس السنة. وبذلك تمتع معظم ملاك الأراضى الزراعية فى مصر بحق الملكية التامة عليها (بما فى ذلك حق الرقبة) بعد عصر إسماعيل، وكانت الأراضى المستثناة من ذلك هى تلك التى لم تدفع عنها المقابلة وجاءت الخطوة التالية فى عهد الاحتلال الإنجليزى، عندما صدر قرار (15 أبريل 1891) الذى أعطى أصحاب الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة أسوة بإخوانهم الذين حصلوا على هذا الحق عام 1880.

وإذا كان سعيد باشا قد اهتم بصيانة وسائل الرى، فعمقت فى عهده ترعة المحمودية وأنشئت محطة للطلبات عند العطف لتغذيتها بالمياه، كما أصلح غيرها من الترع التى امتدت إليها يد الإهمال فى عهد عباس الأول، وأنشئ فى عهده رياح المنوفية، فإن إسماعيل لم يغفل ما للرى من أثر فى توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج القومى. فتم فى عهده حفر 112 ترعة من بينها ترعة الإسماعيلية التى ساعدت على استصلاح مساحات واسعة من أراضى الشرقية وترعة الإبراهيمية – فى مصر الوسطى – التى يسرت سبيل زراعة قصب السكر فى مديريتى المنيا وبنى سويف وأسيوط، وبذلك أدخل الرى الدائم فيهما. كما تم فى عهده إصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطره فأصبح أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية، وكذلك أصلحت طلبات العطف وزيدت طاقتها لتغذية ترعة المحمودية، وتم تحويل الكثير من الترع النيلية إلى ترع صيفية، غير أن مستوى المياه ظل منخفضاً فى الصيف – رغم كل تلك الجهود– مما تطلب استخدام الآلات الرافعة.

وترتب على تحسين وسائل الرى والعناية بها فى عهد إسماعيل زيادة مساحة الأراضى الزراعية عنها عند إجراء المساحة فى عهد محمد على (1813) بنسبة بلغت 31% وكان نصيب عصر إسماعيل وحده من تلك الزيادة نحو الثلث.

ولكن التقدم فى هذا المجال لم يتم دون إرهاق الفلاحين (السواد الأعظم للشعب) بالسخرة فى أعمال الرى ودوائر تفتيش كبار الملاك من رجال الدولة، وظل الفلاح المصرى يدفع هذه الضريبة البدنية حتى الحرب العالمية الأولى، كذلك عانى الفلاحون الكثير من الضرائب التى كانت تفوق طاقتهم المادية، وكان يقع عليهم وحدهم عبء معظم تلك الضرائب أما كبار الزراعيين (من الأتراك والأجانب) فكانوا بمنأى عن تلك المغارم . وزاد ثقل عبء الضرائب على الفلاحين خلال الأزمة المالية التى مرت بها البلاد فى عصر إسماعيل، فكانت ضرائب الأطيان تجبى قبل ميعاد استحقاقها بثمانية شهور فى بعض الأحيان، وبسنة كاملة فى أحيان أخرى، واشتد إعمال الحكومة فى تحصيل الضرائب، فكان الجلد جزاء من يتأخر عن دفع ما يطلب منه وكثيراً ما كانوا يداهمون بيوت الفلاحين وينهبون ما فيها، ويزجون بأصحابها فى السجون، لذلك اضطر الفلاحون

إلى الاستدانة من المرابين (المصريين والأجانب) ليسددوا ما يطلب منهم، كما كان بعضهم يبيع المحصول قبل أوان نضجه بثمن بخس، أو يبيع ماشيته لهذا الغرض ، وجاءت المقابلة لتزيد كما رأينا الطين بلة، وزاد من حاجة الفلاحين إلى الاستدانة الاتجاه المتزايد لإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى ارتفعت معدلات إنتاجه منذ منتصف القرن التاسع عشر نتيجة زيادة الطلب عليه فى أوروبا وكانت الستينات الأولى من القرن هى الفترة التى ساد فيها إنتاج القطن على ما عداه من المحاصيل بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) التى ترتب عليها توقف صادرات القطن الأمريكى إلى أوروبا، مما هدد مصانع الغزل فى بلدان أوروبا عامة وبريطانيا خاصة بالتوقف التام. لذلك زاد الطلب على القطن المصرى فى الأسواق زيادة عظيمة مما أدى إلى التوسع الكبير فى زراعته فزادت صادراته خلال تلك الفترة بنسبة 335% عما كانت عليه من قبل، كما ارتفعت أسعاره إلى ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف أسعار 1861، وشهدت البلاد – فى تلك الفترة – انتعاشاً اقتصادياً، فتوفر المال فى أيدى المزارعين، وخاصة كبارهم. ولكن سرعان ما منيت البلاد بأزمة اقتصادية مروعة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وتدفق القطن الأمريكى على أسواق أوروبا ثانية، ونتج عن ذلك تناقص الطلب على القطن المصرى – تدريجياً – وتدهورت أسعاره فى السنوات التالية إلى ما يتراوح بين 50% و60% مما كانت عليه خلال تلك الحرب. وترتب على تلك الأزمة فقدان عدد كبير من صغار الملاك ومتوسطيهم لملكياتهم بسبب الديون التى غرقوا فيها. على أن سوق القطن المصرى استعادت انتعاشها فى مطلع السبعينات وأخذت الصادرات تتزايد عاماً بعد آخر.

وكان من آثار تلك الأزمة الاقتصادية تحول إسماعيل إلى الاهتمام بزراعة قصب السكر وصناعة السكر، فأنشأ العديد من مصانع السكر فى الفيوم وبنى سويف وأسيوط وقنا، وزودها بالآلات الحديثة واستخدم عدداً من الخبراء الأجانب فى تلك الصناعة، وبلغ عدد تلك المصانع 21 مصنع، وكان تطوير صناعة السكر يدخل ضمن خطة إسماعيل الرامية إلى إحياء التجربة الصناعية التى شهدتها مصر فى عهد محمد على عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، واستطاع أن يحقق فى هذا الصدد قدراً من النجاح ،

فأنشأ العديد من محالج القطن فى أهم مدن الوجه البحرى اعتمدت على استخدام الآلات البخارية، وأنشأ بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن محالج خاصة فى بعض المناطق التى يتركز نشاطهم كذلك أقيم مصنعان للنسيج ببولاق استخدم إنتاجهما من القماش فى صنع ملابس الجنود كما استقدم الخديوى خبيرا إيطاليا ليتولى زراعة التوت فى أراضيه بالبحيرة لتربية دودة القز لإنتاج الحرير وأقيم معمل خاص لهذا الغرض فى دسونس. كذلك ازداد إنتاج مصنع الطرابيش التى يستخدم إنتاجها لسد حاجة الجيش، وأقيم مصنع للورق بالقرب من المطبعة الأميرية ببولاق. ولقيت الصناعات الحربية اهتماماً خاصاً فى ذلك العصر، فشيدت الحكومة مصنعاً لصب المدافع، وآخر لصناعة البنادق ، وثالثاً لإنتاج الذخيرة وأقيم مصنع للطوب بقليوب، وازدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التى قامت على جهود رأس المال الأجنبى.

لقد استطاع إسماعيل أن يصيب قدراً من النجاح فى إحياء التجربة الصناعية التى بدأها محمد على، ولكن الإنتاج لم يكن اقتصادياً، بسبب منافسة المصنوعات الأجنبية، وعجز الحكومة عن وضع سياسة خاصة بالحماية الجمركية، مما أدى إلى إغلاق الكثير من هذه المصانع عندما احتدمت الأزمة المالية (1875 – 1876)، وبقى فرعان من هذه الصناعات على طريق الازدهار هما: صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة، ومحالج القطن التى أسس الأجانب معظمها.

ونال قطاع النقل والمواصلات نصيباً من اهتمام إسماعيل، فشيدت الجسور التى لا تزال باقية حتى اليوم (أهمها كوبرى قصر النيل وكوبرى كفر الزيات)، وأنشئت شبكة واسعة من السكك الحديدية فى الوجهين البحرى والقبلى وشمال السودان (زاد طولها على الألف ميل) وأقيمت شبكة هامة للبرق (كانت أطوال خطوطها تزيد على الخمسة آلاف ميل) وارتبط بذلك الاهتمام بالنقل البحرى وبناء الموانئ (كميناء السويس) وإصلاح بعض الموانئ الأخرى (الإسكندرية) وإنشاء الفنارات على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط وخليج عدن، وإنشاء شركة مصرية للملاحة البحرية كانت تملك ست بواخر (شركة البوستة الخديوية).

السياسة الخارجية

كان امتياز شركة قناة السويس الذى حصل عليه ديلسبس من سعيد باشا مجحفاً بمصر ماساً بسيادتها، ولذلك كان على إسماعيل أن يستهل عهده بمحاولة علاج هذه المشكلة العويصة التى يعد الاقتراب منها نذير خطر لعدة اعتبارات: فالمشروع فرنسى ويعد رأس جسر للمصالح الفرنسية فى البلاد، وبريطانيا تمارس الضغط على الباب العالى لإلغائه وإسماعيل لا يريد أن يتورط بالصدام مع أى من الدولتين أو الباب العالى حول المشروع، فهو من ناحية لا يعترض عليه من حيث المبدأ، ولا يريد إغضاب فرنسا من ناحية أخرى، كما أن تحول المسألة إلى مشكلة سياسية ويدخل الباب العالى طرفاً فيها قد ينسف المشروع ويضر بامتيازات مصر التى حصلت عليها فى تسوية 1840 – 1841 والتى لم تكن – رغم ذلك – ترضى طموح إسماعيل.

وكان الامتياز يعطى الشركة حق ملكية ترعة المياه العذبة التى تقع على ضفتيها وكذلك الأراضى التى تقع فيها القناة، وأعطى للشركة حق انتزاع أملاك الأفراد اللازمة للمشروع مقابل تعويضات تدفع لهم وكان لها حق بيع مياه الترعة العذبة للأهالى وفق ما تشاء، رغم أن تلك الترعة حفرت على نفقة الحكومة المصرية، وعلى يد من تم تسخيرهم من الفلاحين لهذا الغرض (وكانت الحكومة قد التزمت فى عقد الامتياز بتقديم أربعة أخماس العمال اللازمين للعمل).. وكلها شروط تمس سلطة الحكومة وسيادتها على أراضيها، وتحول الشركة إلى دولة داخل الدولة.

ولذلك قرر إسماعيل أن يعمل على إلغاء نصوص العقد الضارة بمصر أو – على الأقل – تعديلها بما يكفل سيادة الدولة على أراضيها. ولتحقيق ذلك عقد إسماعيل اتفاقان هامان أولهما فى 18 مارس 1863 تعهدت فيهما الحكومة المصرية بأن تتحمل نفقات حفر الجزء الذى يصل القاهرة بوادى الطمبيلات من الترعة العذبة (وكانت الشركة قد أتمت حفر الجزء الذى يصل إلى بحيرة التمساح من وادى الطمبيلات)على أن تتنازل الشركة للحكومة المصرية – نظير ذلك – عن الأراضى التى كان لها حق ملكيتها على ضفتى الترعة بموجب عقد الامتياز وثانيهما، اتفاق تعهد إسماعيل بموجبه (20 مارس 1863) أن يكتتب فى الأسهم التى تركها سعيد للحكومة المصرية (177.642 سهماً) وتغطية رأس

المال اللازم لهذا الاكتتاب. ورغم هاتين الاتفاقيتين أصر ديلسبس على التمسك بنصوص الامتياز، مما فتح الباب أمام الصراع بين الشركة والوالى الذى اتخذ طابعاً سياسياً وختم ذلك الصراع بقبول إسماعيل وساطة الإمبراطور نابليون الثالث، الذى شكل لجنة فرنسية تحت رعايته للبت فى النزاع بين الشركة وحكومة مصر. أصدر نابليون الثالث قرار التحكيم (6 مايو 1864) الذى أعتبر لائحة تشغيل العمال المصريين فى حفر القناة الصادرة فى 20 مايو 1856 (والتى طالب إسماعيل بإلغائها) جزء من عقد الامتياز على مصر أن تعوض الشركة على عدم الوفاء به، وقدر التعويض بمبلغ 42.5 مليون فرنك تخصم منها 4.5 مليون فرنك قيمة الأجور المتأخرة للعمال المصريين قبل الشركة . وتنازلت الشركة عن "حقوقها" فى ترعة المياه العذبة مقابل تعويض قدره 6 مليون فرنك مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بالترعة بعد أن تقوم الحكومة المصرية بإتمام حفرها، وأعادت الشركة للحكومة نحو ثلثى مساحة الأراضى التى كانت تحت يدها مقابل تعويض قدره 30 مليون فرنك، وبذلك بلغت جملة التعويضات التى نالتها الشركة وفق قرار التحكيم 88.5 مليوناً من الفرنكات الفرنسية، استنزل منها الأجور المتأخرة للعمال المصريين، فأصبح صافى مبلغ التعويضات 84 مليوناً من الفرنكات. ولم يلبث إسماعيل أن أبرم اتفاقاً آخر مع الشركة (30 يناير 1866) لتعديل نصوص الامتياز وقرار التحكيم على النحو الذى يحقق سيادة الدولة على أراضيها تنازلت الشركة بموجبه عن أراضى وادى الطمبيلات (23.008 فدان) مقابل عشرة ملايين فرنك على سبيل التعويض، وأصبح من حق الحكومة المصرية إقامة الحصون والاستحكامات فى أراضى منطقة القناة دون أن يترتب على ذلك إعاقة الملاحة، وإقامة المنشآت العسكرية وغير ذلك مما ترى الدولة إنشاءه من مصالح حكومية، وأصبح من حق المصريين الإقامة وامتلاك الأراضى فى المنطقة التابعة للشركة على ضفتى القناة، على أن يدفعوا الضرائب للحكومة المصرية ويخضعوا لقوانينها، وتنازلت الشركة عن مبانيها التى أقامتها على ضفتى الترعة العذبة على أن تقوم الحكومة بتأجيرها لها. وبذلك استردت الدولة سيادتها على الأراضى التى منحها سعيد للشركة واستكملت سيادتها على تلك الأراضى باتفاقية أبرمها إسماعيل فى 23 أبريل 1869 مقابل تعويض الشركة عن ذلك بمبلغ 30 مليون فرنك تسدد فيما بين عامى 1870 – 1894. ولم تكن تلك التعويضات الجسيمة هى كل ما تحملته الخزانة

المصرية من أموال أنفقت على قناة السويس، فقد تحملت مالية مصر نفقات الرحلات التى قام بها إسماعيل ووزيره نوبار إلى أوروبا من أجل بذل المساعى الدبلوماسية لمساندة موقف مصر من شركة قناة السويس، وكذلك الرشاوى التى قدمت للسلطان عبد العزيز ووالدته وبعض الدبلوماسيين الأجانب ودوق دى مورنى شقيق نابليون الثالث، ونفقات الحملة الصحفية التى نظمها نوبار بالصحافة الفرنسية لشرح وجهة نظر مصر فى النزاع مع الشركة والتى شاركت فيها خمس صحف باريسية كبرى، والخسائر التى ترتبت على إصدار الدولة السندات على الخزانة حتى تحصل على الأموال اللازمة لدفع أقساط التعويضات للشركة، ناهيك عن نفقات الحفلات التى أقامها إسماعيل عند افتتاح القناة للملاحة الدولية (17 نوفمبر 1869) ودعا إليها ملوك أوروبا وأعلام الثقافة فيها، والتى بلغت مليوناً وأربعمائة ألف جنيه مصرى. هذا بغض النظر عن الخسارة فى الأرواح التى تحملتها مصر فى آلاف الفلاحين الذين سخروا لحفر القناة وماتوا جوعاً وعطشاً أو فتكت بهم الأوبئة.

وفى نفس الوقت الذى سعى فيه إسماعيل إلى تقليص امتيازات شركة قناة السويس ، واستعادة السيادة المصرية على أرض القناة بهذا الثمن الفادح، سعى إسماعيل إلى توسيع حقوق وامتيازات ولاية مصر عن طريق اتباع سياسة تقوم على إرضاء السلطان العثمانى وحاشيته بالإغداق عليهم وعن طريق الدول الأوروبية – وخاصة فرنسا – بأهمية مساندة استقلال مصر، ملوحاً بما يتيحه ذلك الاستقلال فى فرص أمام الاستثمارات الأوروبية . ونجح إسماعيل فى استصدار عدة فرمانات من الباب العالى لم تغير من الإطار العام 1840 – 1841، ولكنها حققت لمصر مزايا تتعلق بإدارة الأمور الداخلية للبلاد وصلت بها إلى مرتبة الاستقلال الذاتى.

ففى فرمان 27 مايو 1866، أصبحت وراثة أريكة حكم مصر لأكبر أبناء الوالى، فإن لم يكن له ولد انتقلت إلى أكبر أخوته (بعد أن كانت الولاية من قبل لأرشد أفراد أسرة محمد على)، وضم الفرمان قائمقاميتى – سواكن ومصوغ إلى ولاية مصر فأصبحتا بذلك من توابعها، وأصبح من حق والى مصر زيادة عدد الجيش إلى ثلاثين ألفاً، وأجاز الاحتفاظ بالنظام الخاص بالعملة المصرية وفى مقابل ذلك زيدت الجزية السنوية التى تدفعها مصر

للدولة من 400 ألف إلى 750 ألف جنيه. وفى العام التالى، صدر فرمان (8 يونيو) منح والى مصر بموجبه لقب "خديوى" وأصبح من حقه وضع لوائح وتنظيمات إدارية خاصة بالبلاد، وإبرام الاتفاقات مع الدول الأجنبية فيما يتصل بالجمارك والنقل والشرطة التى تتصل بالأجانب، دون أن يترتب على ذلك المساس بتبعية مصر للدولة العثمانية. وبلغ إسماعيل ذروة النجاح فى هذا السبيل عندما حصل من السلطان على الفرمان الشامل (9 يونيو 1873) الذى جمع المبادئ التى تضمنتها الفرمانات التى صدرت لولاة مصر منذ الفرمان الذى أقر الوراثة لمحمد على. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الفرمان يد الخديوى فى زيادة الجيش، وفى سن "القوانين" وعقد الاتفاقات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة والإدارة المحلية، وتنظيم علاقات الأجانب المقيمين فى مصر بالسلطة المصرية. وعلى نفس النمط سارت سياسة إسماعيل الخاصة بالتخفيف من غلاء الامتيازات الأجنبية فقادته إلى التورط فى إنشاء المحاكم المختلطة التى وضع نوبار مشروع تأسيسها (1876)، ويقوم على أساس وجود قضاة من المصريين والأجانب جنباً إلى جنب للنظر فى الخصومات المدنية والتجارية والجنائية التى يكون أطراف الخصومة فيها من المصريين وغير المصريين، بشرط أن تكون تلك المحاكم مصرية لا دولية، وتصدر أحكامها باسم الخديوى، وتعين الحكومة المصرية قضاتها، ولكن المشروع لقى معارضة من الدول الأجنبية وخاصة فرنسا، وبعد مفاوضات شاقة عقد اتفاق الأستانة (1873) الذى أقرت فيه الدول تأسيس المحاكم المختلطة على هذا النحو بعد أن خرجت القضايا الجنائية من دائرة اختصاصها. وبدأت المحاكم المختلطة عملها فى فبراير 1876. ورغم ما حققه هذا الإصلاح القضائى من مزايا لمصر إلا أنه أضعف من مركز الخديوى، لأن هذه المحاكم لم تحظ بحق الفصل فى كافة المنازعات المدنية والتجارية، بل كان من حق الأجانب اللجوء إلى المحاكم القنصلية فى حالات معينة حددتها اتفاقية 1873، وبذلك تحقق هذه المحاكم ما كان يتمناه إسماعيل، كما أن المحاكم المختلطة ساندت الدائنين الأجانب ضد الحكومة المصرية خلال الأزمة المالية، ولما كان الخديوى لا يستثنى من الخضوع لتلك المحاكم ويلتزم بتطبيق أحكامها (وفقاً للاتفاقية)، فقد كانت هذه المحاكم سيفاً مسلطاً عليه وظلت المحاكم المختلطة تقف حارسة المصالح الأجنبية فى مصر حتى أزيح كابوسها فى اتفاق مونترو (8 مايو 1937)، وكان لسياسة إسماعيل بعد ثالث، تمثل فى توطيد الحكم

المصرى فى السودان ومد حدوده إلى منابع النيل وخط الاستواء جنوباً ومد حدوده الشرقية إلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، وكان الدافع الأساسى لتلك السياسة محاربة الرق ومكافحة تجارة الرقيق فى الأقاليم الاستوائية إرضاء للسياسة الإنجليزية التى كانت تتجه إلى ذلك متعللة بالدوافع الإنسانية لتخفى وراءها أهدافها الاستعمارية، واستعان إسماعيل على تحقيق سياسته بالمستكشفين الأوروبيين وخاصة الإنجليز – الذين دخلوا فى خدمته باختياره المطلق أحياناً وبترشيح من جانب الحكومة الإنجليزية أحياناً أخرى، وعملوا باسمه فى وسط القارة تحت إعلام مصر، ونتج عن حركة التوسع المصرى فى إفريقية نتائج هامة لعل أبرزها إرهاق المالية المصرية فى حرب لم تحقق نتيجة حاسمة هى الحرب الحبشية المصرية (1875 – 1876)، وذلك بسبب الدور الذى لعبه الضباط الأمريكان الذين كانوا فى خدمة إسماعيل من كشف أسرار الخطط العسكرية المصرية للأحباش وقد أثار هذا سخط الضباط المصريين بما فيهم أحمد عرابى الذى قيض له أن يقود ثورة مصرية – بعد ذلك بسنوات – وجهت ضد التدخل الأجنبى فى مصر كذلك كان لتصرفات غوردون حكمدار السودان (الإنجليزى) أكبر الأثر فى إثارة سخط السودانيين ضد الحكم المصرى، وما لبث السخط أن تحول إلى تذمر فجر الثورة المهدية عام 1880)، وورثت إنجلترا أملاك مصر فى وسط إفريقيا وخط الاستواء على حين فقدت مصر السودان بعد إخلائه بناء على نصيحة الإنجليز (1883) وارتبطت علاقات إسماعيل بالدول الأوروبية فى السنوات الأخيرة من حكمه بالأزمة المالية التى قادت إلى التدخل الأجنبى وفتح الطريق أمام احتلال بريطانيا مصر عام 1882، بعد أن أطاحت بإسماعيل نفسه من السلطة بنحو ثلاث سنوات.

الأزمة المالية وخلع إسماعيل

فرغم محاولات إسماعيل للحد من تغلغل النفوذ الأجنبى، إلا أن سياسته قادته فى نهاية الأمر إلى تدعيم النفوذ الأجنبى فى مصر، لأن التعويضات التى تعهد إسماعيل بدفعها لشركة قناة السويس، والأموال الطائلة التى اجتاحها للإنفاق على الرعى التى قدمت للسلطان وحاشيته لاستصدار الفرمانات التى وسعت حقوق مصر الإدارية وأعطتها ما يشبه الاستقلال الذاتى، والأموال التى أنفقت على الحملات الصحفية للدعاية السياسية

للخديوى بأوروبا، ونفقات حفل افتتاح قناة السويس، وتمويل المشروعات السياسية كالتوسع فى إفريقيا، والاقتصادية كالسكك الحديدية والبرق وأعمال الرى، كانت جميعاً بعيدة عن متناول الخزانة المصرية، واضطر إسماعيل إلى عقد القروض مع بيوت المال الأجنبية لتغطية هذه النفقات التى عجزت الخزانة عن تحملها.

والعصر إذ ذاك عصر التوسع الإمبريالى الذى اتخذ شكل تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى المناطق المتخلفة فى إفريقيا وآسيا، فى شكل استثمارات اقتصادية تساندها التحركات السياسية التى تقوم بها الدول المصدرة لرأس المال لحماية مصالحها، ثم يلى ذلك التدخل فى شئون القطر الذى يتحول إلى ميدان لتلك الاستثمارات ثم ينتهى الأمر بخضوع ذلك البلد سياسياً أو ربطه بعجلة الإمبريالية.

لذلك ما كاد إسماعيل يمد يده بالاستدانة حتى استجابت بيوت المال فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا التى كانت تتطلع إلى اتخاذ مصر ميداناً لاستثماراتها. وكان إسماعيل فى أوائل حكمه أكثر ميلاً إلى الفرنسيين. ولكن بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين أمام ألمانيا اتجه إلى الإنجليز، وباع لهم حصة مصر فى أسهم قناة السويس (25 نوفمبر 1875) وبذلك فقدت مصر حقاً تاريخياً هاماً لصالح الأطماع الاستعمارية الإنجليزية، كما فقد إسماعيل صداقة فرنسا التى استاءت لمزاحمة الإنجليز لها فى قناة السويس.

ورغم ذلك، أحس إسماعيل بالحاجة إلى عقد قروض جديدة فى وقت كان المركز المالى للحكومة المصرية فيه قد بلغ حد السوء، فسعى لكسب ثقة الدول الدائنة، فطلب من إنجلترا (أكتوبر 1875) أن ترسل إليه خبيران ماليان إنجليزيان لتنظيم المالية المصرية على أن يكونا فى خدمة الخديوى وحكومته شأنهما فى ذلك شأن غيرهما من الموظفين الأجانب. واستجابت إنجلترا للطلب، ولكن بدلاً من أن ترسل الخبيرين، أوفدت بعثة بريطانية خاصة برئاسة كيف، عضو مجلس العموم البريطانى لإجراء تحقيق حول الأوضاع المالية فى مصر.

ورغم أن كيف لم يكلف من الحكومة المصرية بفحص أحوال المالية المصرية، فقد تلقى بيانات وإحصاءات من موظفى الحكومة ساعدته على وضع تقرير شامل لإرادات المالية

المصرية ومصروفاتها اقترح فيه تثبيت الديون بفائدة مناسبة لموارد البلاد، وتخصيص نصف الموارد لاستهلاك تلك الديون، ووضع المالية المصرية تحت إشراف رقابة تمثل مصالح الدائنين، وانتهى إلى أن هذه الإجراءات وحدها تكفل وضع حد للارتباك الذى تعانى منه مالية البلاد.

وأدى مجيء بعثة "كيف" إلى مصر إلى قيام فرنسا بإرسال بعثة من جانبها لنفس الغرض برئاسة "أوتربه" حذرت الخديوى من أن التجائه إلى إنجلترا يعد بمثابة القيام ببيع مصر لإنجلترا بالتقسيط وحاول إسماعيل الاستفادة من هذا التنافر بين الدولتين فرفض مقترحات كيف الخاصة بالإشراف على المالية المصرية، وطلب من كيف أن ترسل الحكومة الإنجليزية مستشاراً مالياً يعمل فى خدمة الخديوى دون التزام بشروط معينة قد تثير الدول الأخرى، وبالفعل عين روفرزولسون مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، وحاول إسماعيل أن يوازن بين النفوذ الإنجليزى والنفوذ الفرنسى فقبل مشروعاً فرنسياً بإقامة لجنة للدين العام تتولى تحصيل الأموال بالنيابة عن الدائنين بعد تثبيت كل الديون وتوحيدها، ولا يكون لها إشراف على مالية مصر، أراد الإنجليز إحراج الخديوى فأبلغوه برغبتهم فى إذاعة تقرير كيف ولكن إسماعيل رفض بحجة أن التقرير يستند إلى معلومات سرية لا يجوز إذاعتها، عندئذ أعلن دزرائيلى رئيس الوزارة الإنجليزية أمام مجلس العموم (23 مارس 1875) أن الخديوى عارض فى نشر التقرير بسبب إحساسه بالفوضى الناشئة فى ماليته المضطربة. وكان وقع هذا التصريح شديدا على الدائنين لأنه أوحى بأن مصر على شفا الإفلاس وقد تدهورت نتيجة لذلك قيمة السندات المصرية فى الأسواق المالية الأوروبية. ولكى يبدد إسماعيل الشكوك طالب بنشر التقرير، وبذلك أصبح لزاماً عليه أن يأخذ بمقترحاته.

وصدر مرسوم بإنشاء (صندوق الدين) فى 2 مايو 1875، وبعد ذلك بأيام قلائل صدر مرسوم بتحويل الديون السائرة والثابتة إلى دين موحد قيمته 91 مليون جنيه بفائدة قدرها 7% من رأس المال الاسمى، على أن يتم استهلاكه على 65 سنة. ووضع إنشاء صندوق الدين حداً للصراع الذى نشب بين ممثلى الدول وبعضهم البعض من ناحية، والخديوى من ناحية أخرى، على مدى حوالى نصف عام. ولكن التسوية وجهت أول ضربة إلى

سلطة إسماعيل، فرغم اعتدال شروط التسوية نجدها تحد من حريته فى العمل. ومنذ ذلك الحين قيض للدائنين أن يشكلوا دولة داخل الدولة، فانفردوا – دون الحكومة المصرية – بحق تعيين مندوبى صندوق الدين، الذين أشرفوا باسم الدول على تنفيذ سلسلة الاتفاقات التى عقدت فيما بعد لتنظيم الشئون المالية برغم أن هؤلاء المندوبين لم يكونوا – من الناحية النظرية – سوى متسلمين للموارد المخصصة للديون.

وقبل أن تبدأ لجنة صندوق الدين عملها، ازدادت مطالبة الدائنين بإجراء تحقيق أشمل فى أوضاع مصر المالية، وأثار رعب الدائنين الفرنسيين توقف إسماعيل عن دفع الأرباح – المستحقة على سندات الخزانة (8 أبريل) التى صدرت فى عهده فلم تستطع الحكومة الفرنسية السكوت على ذلك، وتحركت إنجلترا أيضاً لمواجهة فرنسا التى لا تريد لها الانفراد بتنظيم مالية مصر. واتفقت الدولتان على إيفاد بعثة مشتركة إلى مصر (بعثة جوشن – جوبير) قبلها الخديوى على مضض (أكتوبر 1876) وبدأت هذه البعثة تبحث شؤون مصر المالية. ولكن إسماعيل وضع العراقيل فى وجهها، ورفض أن يقدم لها المعلومات أو التقارير المفصلة عن الموارد والمصروفات مما أدى إلى صعوبة وقوف اللجنة على حقائق الأمور وأغضب إنجلترا وفرنسا، فلم يجد إسماعيل مفراً من إلصاق تهمة إفساد مالية البلاد إلى إسماعيل صديق المفتش ودبر قتله. ومهد بذلك السبيل إلى تسوية 18 نوفمبر 1876 التى نص فيها على تخفيض قيمة الدين الموحد إلى 59 مليون جنيه مصرى بفائدة قدرها 6% أضيف إليها 1% للاستهلاك، ووضعت السكك الحديدية وميناء الإسكندرية (اللذان خضعت إيراداتهما لدفع الفائدة المستحقة لأصحاب الدين الممتاز) فى يد هيئة تتكون من إنجليزيين وفرنسى ومصريين، كما نصت التسوية على فرض رقابة على مالية مصر يشرف عليها إنجليزى يختصا بالموارد وفرنسى يختص بالمصروفات، وبذلك أقيمت (الرقابة الثنائية). وجاءت الخطوة التالية فى يناير 1878 عندما اضطر الخديوى إلى الموافقة على إقامة (لجنة تحقيق عليا) برئاسة فردينانند ديلسبس اقترحت الحد من سلطة الخديوى كشرط أساسى لأى إصلاح مالى، وذلك بإنشاء وزارة مسئولة أمام رئيسها وليس أمام الخديوى، وأن يكون فيها عضوان أوروبيان ولم يستطع إسماعيل الاعتراض على ذلك القرار فتأسست أول وزارة فى تاريخ مصر

(أغسطس 1878) برئاسة نوبار باشا (الأرمنى الأصل) كان فيها ريفرز ولسون (الإنجليزى) وزيراً للمالية، ودى بلنيمر (الفرنسى) وزيراً للأشغال العمومية، وقد عرفت هذه الوزارة باسم (الوزارة الأوروبية) لأنها كانت لا تمثل سوى مصالح الأجانب.

عندئذ حاول إسماعيل أن يضرب التدخل الأجنبى مستعيناً بالعناصر الوطنية، ونجح فى ذلك عندما أطاح بالوزارة الأوروبية (أبريل 1879) ولكن إلى حين، فقد لجأت الدولتان (إنجلترا وفرنسا) إلى الباب العالى وأقنعتاه بإصدار فرمان يقضى بخلع إسماعيل وتولية ولده محمد توفيق باشا خديوياً على مصر، وصدر قرار العزل (فى 26 يونيو 1879) وغادر إسماعيل الإسكندرية بعد أربعة أيام على متن الباخرة المحروسة منفياً إلى إيطاليا.

الحياة الثقافية والفكرية

ران الركود على الحياة الثقافية فى مصر فى السنوات الأخيرة من عهد محمد على، وجاء عباس وسعيد ليمحيان الجانب الكبير من آثار النهضة التعليمية التى شهدتها مصر فى عهد محمد على حتى كاد يضيع أثر البعثات العلمية التى أوفدها إلى أوروبا. وعندما ارتقى إسماعيل أريكة السلطة اهتم ببعث الحياة الثقافية من مرقدها، كجزء من سياسته الرامية إلى ترقية البلاد.

وحظى التعليم بقسط كبير من اهتمام الخديوى إسماعيل، فأنشأ المدارس وتحملت الحكومة نفقات الدراسة بما فى ذلك مصاريف معيشة الطلاب، وأعاد (ديوان المدارس) الذى ألغى فى عهد سلفه، وازدادت ميزانية التعليم فى عهده تدريجياً، وعادت الحكومة إلى إيفاد البعثات إلى أوروبا فبلغ عدد المبعوثين فى عهده (218) طالباً اتجه معظمهم إلى الدراسة فى فرنسا. وأنشئ عدد من المدارس الابتدائية فى مختلف أنحاء القطر من الإسكندرية إلى المنيا. وأشرفت الحكومة على المكاتب الأهلية (الكتاتيب) كما أنشئت المدارس التجهيزية والمدارس الخصوصية: كالحقوق والألسن والزراعة والهندسة والمحاسبة والمساحة، ومدرسة اللسان المصرى القديم (الآثار واللغات القديمة) ومدرسة دار العلوم لإعداد المعلمين هذا عدا المدرسة الحربية. كما اهتمت الحكومة بتعليم البنات فأنشأت أول مدرسة للبنات (مدرسة السيوفية) وأضيفت إليها فيما بعد – مدرسة أخرى للبنات (مدرسة

القربية)، وكانت الدراسة فى هاتين المدرستين ذات طابع خاص تهدف إلى إعداد ربة البيت المتعلمة والزوجة الصالحة.

وكان التعليم فى عهد إسماعيل داخلياً فى البداية، ثم أضيفت إلى المدارس أقسام خارجية، فرضت على تلاميذها المصروفات التى كان يدفعها كل حسب قدرته المالية، وخفت الصبغة العسكرية التى ميزت نظام التعليم فى عهد محمد على.

وقامت الحكومة فى عهد إسماعيل بأول محاولة لإصلاح الأزهر (عام 1872) فألغى نظام الإجازات الذى كان معمولاً به من قبل، ووضع بدلاً منه نظام الامتحانات فكان على من يريد التصدى للتدريس فى الأزهر أن يجتازها. وزاد الإقبال على المدارس الأجنبية التى ساعدتها الحكومة بسخاء مادياً ومعنوياً، وكانت – فى معظمها – تابعة للإرساليات الدينية المسيحية على اختلاف مذاهبها، ومما ساعد على رواجها وفرة الطلب على خريجيها للعمل فى المصالح الحكومية والشركات الأجنبية والقنصليات والمحاكم المختلطة . وصدرت لائحة خاصة بالتعليم (مايو 1868) بمجهود على باشا مبارك وحدت نظام التعليم وقسمته إلى ثلاث مراحل ابتدائية وتجهيزية (متوسطة) وخصوصية (عالية). وأنشئت دار الكتب الخديوية (1870) والمتحف المصرى ودار الآثار الإسلامية، وظهرت بعض الجمعيات العلمية، جمعية المعارف (1868) والجمعية الجغرافية (1875). وشهد عصر إسماعيل نهضة صحفية قامت على أكتاف بعض أحرار بلاد الشام الذين لجأوا إلى مصر فراراً من استبداد السلطات العثمانية فى بلادهم وساهم فى تلك النهضة عدداً من الشبان المتعلمين المصريين، وساعد وجود جمال الدين الأفغانى فى مصر على تهيئة مناخ فكرى فريد، وخلقت رأياً عاماً فى مصر، وساهم فى تلك النهضة الصحفية والفكرية العديد من تلاميذ جمال الدين الأفغانى مثل أديب إسحق وعبد الله النديم ويعقوب صنوع وإبراهيم المويلحى وغيرهم. ورغم جهود إسماعيل الإصلاحية، ومحاولته جعل مصر بلداً (أوروبياً) ومحاولته تقليص النفوذ الأجنبى، إلا أنه أقحم الدولة فى مغامرات لا طائل من ورائها، فكانت سياسته الإفريقية سجلاً حافلاً بالسفه والخيبة، ولو كان إسماعيل أقل غروراً وأكثر تعقلاً لخفت مخاطر تلك السياسة، ولكنه كان تواقاً إلى أن يغدو كأحد كبار ملوك العالم، مع حب شديد للهو والترف، وسوء تقدير فى اختيار معاونيه فوقع فى أحابيل

المنافقين والمتملقين الذين ملأوا أذنيه بما سيعود عليه من أرباح، فسهل عليهم استلابه ، وكانت النتيجة إخفاق سياسته الاقتصادية وسياسته الإفريقية وألجأه الإسراف إلى الاستدانة مما دفع بالبلاد نحو هاوية الإفلاس الذى كان مقدمة للتدخل الأجنبى عندما تحركت الدول لمساندة مصالح الدائنين الذين ينتمون إليها، وهكذا فتح عصر إسماعيل الباب أمام أزمة (1881 – 1882) التى انتهت باحتلال بريطانيا لمصر.

مصادر يمكن الرجوع إليها

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديوى إسماعيل.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية 1876 – 1882.
- عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل (جزآن).
- جورج جندى وحاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق التاريخية.
- وزارة المعارف العمومية: إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته.
- محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر.
- محمد فؤاد شكرى: مصر والسيادة على السودان.
- صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية.
- جون مار لو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر (ترجمة د. عبد العظيم رمضان).

الفصل السادس
البناء الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر

شهدت مصر – خلال القرن التاسع عشر – تغيراً فى البناء الاجتماعى بقدر ما شهدت تغيراً فى البناء الاقتصادي تمثل فى ترشيد الإنتاج الزراعى من خلال عمليات استصلاح الأراضى البور، ومشروعات الرى، وما ترتب على ذلك من اتساع رقعة الأراضى الزراعية وتحول الإنتاج الزراعى من إنتاج للاستهلاك إلى إنتاج للتصدير عندما توسعت البلاد فى إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن، ومنذئذ أصبحت مصر أوثق اتصالاً بالغرب وارتباطاً بالاقتصاد العالمى مما جر على البلاد التدخل الأجنبى فى شئونها أضف إلى ذلك محاولات حكام البلاد إبراز الكيان الذاتى المتميز لمصر على حساب روابط التبعية بالدولة العثمانية وكان لذلك كله انعكاس على البناء الاجتماعى

المجتمع الريفى

لعل أهم ظاهرة جديرة بالرصد فى ريف مصر فى القرن التاسع عشر هى محاولات توطين البدو الذين كانوا ينزلون على أطراف صحارى مصر الشرقية والغربية بالقرب من الأراضى الزراعية. وشكلت غاراتهم خطراً داهماً على الحياة الاقتصادية، فضلاً عن اضطراب الأمن نتيجة قيامهم بأعمال السلب والنهب. وحتى يتخلص محمد على من متاعبهم، انتهج سياسة رشيدة تهدف إلى تخليصهم من حياة البداوة والترحال وتحويلهم إلى حياة الزراعة والاستقرار، فمنح شيوخ قبائلهم مساحات واسعة من أطيان الأبعادية وأعفاها من الضرائب، ولم يعطهم تقسيطاً تثبت حيازتهم لها، وإنما وعدهم بألا يكلفوا بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية.

وما كان البدو ليألفوا حياة الاستقرار بسهولة، فلم يغيروا من أنماط حياتهم، وظل كثيراً منهم يسكنون الخيام، وتركوا الأرض للفلاحين يزرعونها لحسابهم مقابل نصف المحصول، فصدر أمر (عام 1837) بمنع شيوخ البدو من تأجير أطيانهم أو مزارعتها (المشاركة على محصولها)، وألزموا – أيضاً – أن يتولوا فلاحتها بأنفسهم ورغم الأوامر والتعليمات المتكررة، استمر البدو على تلك الحال واستبدوا بالفلاحين، فكانوا يأخذون ما

يروق لهم من الأرض الخصبة، ويتركون للفلاحين الأراضى الأقل خصوبة، ولا يدفعون الضرائب التى ربطت على الأرض ويطلقون إبلهم وأغنامهم فى حقول الأهالى، ووضعوا المجرمين الفارين من العدالة والفلاحين المتهربين من سداد الضرائب تحت حمايتهم ، فكانت الحكومة تجرد الحملات عليهم لتأديبهم وانتزاع ما تحت أيديهم من الأطيان. ولكن سطوة الدولة اضطرت شيوخ البدو الدخول فى طاعة الحكومة، فصدر أمر (عام 1841) يقضى بأن تكون الأراضى التى تعطى للبدو هى تلك التى تقع على أطراف الأراضى الزراعية بالبلاد التى لا يكون بها ما يزيد عن حاجة الأهالى من الأطيان، وأن لا يسمح لهم بنقل شئ من غلات زراعتهم إلا بعد أن يسددوا الضرائب المقررة عليهم. وما لبث البدو أن عادوا لسيرتهم الأولى من التمرد على الحكومة والارتكان إلى السلب والنهب ، فأصدر عباس الأول أمراً (1850) هددهم فيه بنزع أطيانهم منهم إذا لم يتولوا فلاحتها بأنفسهم. وحين استمروا على حالتهم، جرد محمد سعيد باشا الحملات العسكرية عليهم واضطرهم إلى الفرار إلى الصحراء الغربية وصادر أملاكهم، أعطى بعضها لمن دخل فى طاعة الحكومة من شيوخهم، وبعد بضع سنوات عاد بعض شيوخ البدو المغضوب عليهم وطلبوا العفو، فأجيبوا إلى طلبهم واستردوا أطيانهم. واستمرت سياسة توطين البدو – عن طريق ربطهم بالأرض الزراعية تتعثر حتى عصر إسماعيل الذى شهد اضطراب الأمن ببعض جبهات الصعيد بسبب اعتداء البدو على الفلاحين، واضطرت الحكومة إلى انتزاع ما كان بحوزة شيوخ قبيلة الجوازى من أطيان المنيا – بلغت مساحتها ألف فدان – ثم ردتها لهم حين رفعوا لواء الطاعة من جديد وفى نوفمبر 1863 خطت الحكومة خطوة أخرى فى سبيل توطين البدو، فأصدرت أمراً إلى تفتيش عموم الأقاليم يقضى بعدم جواز تصرف البدو فى الأطيان المعطاة لهم بالبيع أو الهبة أو الاستبدال أو الرهن أو غير ذلك من ضروب التصرف، وأن لا تنزع الأطيان من أيديهم ما داموا يسددون ما عليها من أموال ويشترط أن يتركوا سكنى الخيام، أما من يتوفى منهم فلا حق لورثته فى الأطيان ، وتؤل هذه الأطيان إلى الدولة إذا لم يكن هناك من يستحق أن يأخذها ومما هو جدير بالملاحظة أن تقسيط الأطيان التى كانت تعطى للبدو، وكانت تصدر بأسماء شيوخ القبائل دون أن يحدد فيها نصيب كل فرد من أفراد القبيلة ودون أن ينص على أن ملكية تلك الأطيان مشاع بين أفرادها، وقد ترتب على ذلك بتطور الملكية الفردية أن أصبحت ملكاً

لعائلات الشيخ، وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين، وتحولوا إلى مجرد أجراء لدى شيوخهم ثم ما لبثت وحدة القبائل أن تفتت بمرور الزمن فتحول شيوخ البدو إلى أعيان فى قرى الريف، ومنهم من اجتذبتهم حياة المدن فنزحوا إليها وتقلدوا الوظائف الكبرى فى القرى يلتمسون سهل العيش بالفلاحة أو نقل البضائع على ظهور الإبل – وبذلك ذاب البدو فى بوتقة الريف المصرى واعتادوا حياة الفلاحة والاستقرار، وتخلوا – تدريجياً عن عاداتهم القديمة وأدى قيام اقتصاد السوق نتيجة التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية – إلى زيادة حد التمايز الاجتماعى بين سكان الريف، فاتسعت الفجوة بين الأعيان والفلاحين داخل القرية الواحدة، وبين ريف الدلتا وريف الصعيد على المستوى الوطنى. فقد أدى وجود قوى فى الدلتا على مقربة من المراكز التجارية الإدارية والثقافية للدولة إلى إتاحة فرص التنمية الاقتصادية والثقافية بصورة أسرع مما كانت عليه الحال فى الصعيد ومن أمثلة ذلك ما لاحظه على مبارك من تفاوت فى المستوى الثقافى والمادى لطلاب الأزهر الوافدين من الصعيد بالنسبة لإخوانهم الوافدين من قرى الدلتا، فأبناء الصعيد كانوا أقل إتقاناً للقرآن من إخوانهم أبناء الدلتا. وارتبطت بتلك الظاهرة هجرة أبناء الصعيد إلى الوجه البحرى التى أخذت فى الازدياد فى أواخر القرن التاسع عشر، وكان لهذه الهجرة أثرها على حالة الأمن العام فى الوجه البحرى وعلى نسبة الزيادة السكانية فى الإقليمين (كانت نسبة زيادة السكان فى الوجه البحرى فيما بين عامى 1897 – 1907 تقدر بـ 18.7 فى المائة وفى الوجه القبلى بـ 12.3 فى المائة) كذلك كان لقيام اقتصاد السوق وإقرار الملكية الخاصة للأطيان الزراعية أثر كبير فى تفكيك أوصال مجتمع القرية. فبعد أن كانت العادة قد حوت باعتبار فلاحة أطيان القرية مسئولية جماعية تقع على عاتق مجتمع القرية ككل، فكانت أطيان القرية تكلف سنوياً بأسماء من يستطيعون فلاحتها وكان جميع سكان القرية يتحملون أى عجز فى الضرائب المقررة على قريتهم، مما أوجد نوعاً من (التكافل) الاجتماعى بين أبناء القرية الواحدة تجلى فى تلك المشاركة الرائعة فى السراء والضراء، تغير ذلك كله فى الخمسينات من القرن التاسع عشر فبصدور اللائحة السعيدية (1858) كلفت الأرض بأسماء زراعها وربط الضرائب أيضاً بأسمائهم واختفت المسئولية الجماعية لتحل محلها المسئولية الفردية، بل وأصبحت السخرة أيضاً ضريبة فردية منذ الثمانينات وبذلك تفككت تدريجياً الروابط التى كانت تشد أبناء القرية بعضهم إلى بعض ،

ولم يبق منها إلا صلة الأرحام التى كانت ولا تزال سمة بارزة فى المجتمع الريفى، حتى هذه الرابطة تأثرت بهجرة الفلاحين التماسا للرزق للمجتمع الحضرى وكان تفكك مجتمع القرية مظهراً من مظاهر تحول شامل مرت به مصر فى القرن التاسع عشر، فقد سبق أن رأينا كيف كانت طوائف الحرف دعامة مجتمع المدينة فيما قبل القرن التاسع عشر، وإنها رغم استمرارها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد أخذت فى الاضمحلال نتيجة تدفق البضائع الأوروبية وعجزها عن منافستها، وتزايد أعداد الأوروبيين المقيمين فى مصر فأتوا المدن الحديثة، وإعادة تنظيم الإدارة المصرية، وهكذا فقدت الطوائف أهميتها باعتبارها خلايا اجتماعية ذات وظيفة إنتاجية وإدارية ومالية، ولم تعد الحكومة تركن إليها كقنوات للاتصال بأعضائها بعد ما سنت القوانين والنظم الجديدة التى جعلت الحكومة تتعامل مباشرة مع الناس كأفراد وليس كجماعات. كذلك تلاشت مع نهاية القرن التاسع عشر – ظاهرة أخرى ارتبطت بالمجتمع الحضرى هى ظاهرة الرق والاسترقاق الذى كان مصدراً للخدمة المنزلية فى قصور الحكام وبيوت الأثرياء وسد تدفق هجرة الأيدى العاملة من الريف إلى المدن – وخاصة من الصعيد العجز الناتج عن إلغاء الرق وإبطال استخدام الرقيق. وشهدت المدن المصرية تطورات هامة فى القرن التاسع عشر لعل أبرزها ذلك النمو الذى أصاب الإسكندرية بعد حفر قناة المحمودية عام 1820 ، فتحولت إليها التجارة الخارجية من رشيد التى اضمحل شأنها وخمل ذكرها منذ ذلك الحين وزاد من نمو الإسكندرية فى عصر محمد على إقامته للترسانة البحرية والمصانع بها، وقيام التجار الأجانب باتخاذها مركزاً لنشاطهم. وعلى نقيض الإسكندرية، لم تشهد القاهرة نمواً مماثلاً فى عهد محمد على، فقد هجرها بعض سكانها إلى الإسكندرية حيث فرص التجارة أوفر من تضييق احتكار الباشا، كما فتك الطاعون الرهيب الذى تفشى عام (1835) بنحو ثلث سكانها. وكانت السياسة المالية التى اتبعها محمد على سبباً فى تدهور بعض المدن الصغيرة، ففى المنصورة كسدت صناعة النسيج وهجرها النساجون وأغلقوا ديارهم بسبب سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على ولم تكن المحلة الكبرى وأسيوط أحسن حظاً من المنصورة فى تلك الأيام ولكن بعض المدن بدأت فى الظهور فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر واكتسبت أهمية خاصة، مثل بورسعيد التى بنيت مع بداية العمل فى حفر قناة السويس، والتى ما لبثت أن تحولت إلى مركز تجارى هام بعد افتتاح

قناة السويس للملاحة ومد الخط الحديدى إليها كذلك ازدهرت مدينة السويس لنفس الأسباب، وأخذت المدينتان المهاجرين إليها من الريف وقد لعبت شبكة السكك الحديدية دورها فى نمو مدن أخرى مثل طنطا التى ازدهرت فى عهد إسماعيل ونمت حتى انتزعت مكانة المحلة الكبرى وأصبحت عاصمة للغربية، وعندما امتد الخط الحديدى إلى المنصورة دبت فيها الحياة من جديد، وأصبحت مركزاً لتجارة القطن والصوف والكتان والأرز والفاكهة، واجتذبت تجارتها التجار الأجانب فأقاموا فيها وأصبحت فيها ثالث محكمة مختلطة (بعد القاهرة والإسكندرية)، وأنشأ بها مجلس بلدى (عام 1881). وأصبحت دمنهور مركزاً زراعياً فى البحيرة، شأنها فى ذلك شأن طنطا فى الغربية والمنصورة فى الدقهلية، وشهدت الزقازيق تطوراً كبيراً فتحولت من أكواخ متواضعة كان يسكنها العمال الذين جلبوا لتشييد منشآت الرى ببحر مويس، إلى مدينة بناها محمد على عام 1837، إلى مركز هام لتجارة القطن ذات المحالج الكبرى فى الستينات من القرن التاسع عشر. أما فى الصعيد فقد نمت سوهاج على حساب جرجا بعد أن أصبحت عاصمة للمديرية، وشهدت أسيوط نمواً ملحوظاً بعد أن امتد إليها الخط الحديدى عام 1874، ولعبت دواً هاماً فى تجارة السودان بصفة خاصة وشهدت المدن المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر – تدفق المهاجرين الأجانب إليها وخاصة فى الستينات نتيجة للفرص المالية الكبيرة التى ارتبطت بازدهار تجارة القطن ومشروعات التنمية والعمران التى أدخلها إسماعيل. فبعد أن كان تعداد الأجانب يقدر بعشرة آلاف نسمة فى عصر محمد على، بلغ عددهم 38.653 عام 1878، ثم ارتفع عددهم إلى 112.574 عام 1897، 151.414 عام 1907، جاءت غالبيتهم من اليونان وإيطاليا.

ورغم الآثار الاقتصادية الخطيرة التى ترتبت على نزوح الأجانب إلى مصر، فإن تأثيرهم الاجتماعى محدوداً للغاية، فأغلبيتهم الساحقة كانت تعيش بالقاهرة والإسكندرية ومدن قناة السويس، وكانوا يعيشون فى أحياء خاصة بهم بمعزل عن السكان المصريين.

وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد هذا التغير الهام فى البناء الاجتماعى بما ترتب عليه من آثار انعكست على المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى، لابد لنا من وقفة عند القوى

الاجتماعية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لنرى انعكاس هذا التغير عليها.

القوى الاجتماعية

لما كانت الزراعة هى الطابع المميز للإنتاج الاقتصادي فى مصر طوال القرن التاسع عشر، فقد تأثر توزيع القوى الاجتماعية فى ذلك العصر بحجم واتساع ملكية الأرض الزراعية، فقبعت طبقة "كبار الملاك الزراعيين" على قمة المجتمع، وكانت تتكون من ثلاث فئات متباينة هى:

(الأتراك – المصريين – الأجانب)

أما الأتراك: فكانوا يمثلون الأرستقراطية الحاكمة، وعلى رأسها أسرة محمد على إذ كانت وظائف الدولة الكبرى – حتى أواخر القرن التاسع عشر – تكاد تقتصر على الأرستقراطية التركية التى كانت تضم أخلاطاً من أتراك آسيا الصغرى والمغرب ، والشراكسة بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن وبعض المصريين من الذين لاذوا بالحكام (وكان عددهم محدود للغاية) وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية، فكانوا يزوجونهم من جواريهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية.

وكانت وظائف الدولة الكبرى – فى عهد محمد على وعهد إسماعيل – هى السبيل للحصول على الملكيات الزراعية الكبيرة، فقد أراد الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين مصالح اقتصادية تربطهم بأرض مصر، وبالنظام الذى وفرها لهم، مما يدفعهم إلى المحافظة على ذلك النظام وضمان استمراره ومن ثم عرف هؤلاء بالذوات للدلالة على ما كانوا يتمتعون به من ثراء عريض ومركز أدبى وإجتماعى ممتاز.

وظل الأتراك يمثلون فئة اجتماعية غريبة طافية على سطح المجتمع المصرى، تنفر من كل ما هو مصرى، وتحرص على التمسك بالتقاليد التركية، وتستخدم اللغة التركية كلغة للتخاطب بين الصفوة الممتازة ذات المركز الاجتماعى المرموق، ولبثوا ينظرون إلى المصريين نظرة المتبوع للتابع ويعتبرون المصرى مهما علا قدره مجرد فلاح خلق

لخدمتهم ولكن تقلد المصريين للوظائف الحكومية وفتح باب الترقى على عهد سعيد وإسماعيل ووصول بعضهم إلى المناصب الكبرى، ومن ثم تعلقهم بأذيال الأتراك واتخاذهم سبل الحياة التركية، كسر – إلى حد ما – حدة انعزال الأتراك على أنفسهم ، وحمل إليهم دماء جديدة ازداد تدعيمها نتيجة حرص كبار الموظفين من المصريين على الإصهار إلى العائلات التركية، مما أدى إلى إيجاد روابط وصلات اجتماعية بين الأتراك وبعض المصريين من الأعيان.

ولم يكد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت تلك الفئة قد انحصرت فى أسرة محمد على بفروعها المختلفة، وبعض العائلات التركية التى تلوذ بها، وساعد على ذلك أن سيل الأتراك – الذى انهمر على مصر خلال عهد محمد على وخلفائه – أخذ فى الانحسار بعد ذلك، ولم يعد أى من العناصر الشركسية أو الكردية أو التركية – التى كونت طبقة الأتراك (الذوات) – تقبل على الهجرة إلى مصر، كما أن توقف جلب المماليك منذ عهد إسماعيل حرم تلك الطبقة من المورد البشرى الذى يضمن لها استمرار النمو.

ثم زاد اضمحلال شأن الأتراك – كفئة اجتماعية – بعيد الاحتلال البريطانى (1882) فقد أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الأوروبيين عامة والإنجليز خاصة، واتجهت سلطات الاحتلال إلى إسناد الوظائف الهامة إلى الجيل الجديد من أبناء الأعيان المصريين والأتراك الذين تأثروا بالثقافة الغربية نتيجة تلقيهم العلم بالجامعات والمعاهد الأوروبية فكان منهم المديرون، وبعض رجال الإدارة والقضاة ووكلاء النيابة .... إلخ.

أما المصريين، من كبار الملاك الزراعيين، فكانوا يضمون كبار الموظفين المصريين الذين حصلوا على هبات الأطيان فى عهد محمد على وخلفائه، بالإضافة إلى أعيان الريف من شيوخ القرى والعمد الذين وسعوا ملكياتهم عن طريق استغلال السلطات المنوطة بهم فى المجتمع الريفى، وعن طريق الاشتغال بالتجارة والوساطة التجارية واستثمار أرباحهم منها فى شراء بعض الأراضى التى كانت الدولة تطرحها للبيع بالمزاد العلنى، كما كان بعضهم ينال الحظوة لدى الحكام فيحصل على نصيب من هبات الأطيان، وكان من بين هؤلاء بعض شيوخ البدو الذين منحتهم الحكومة مساحات من

الأراضى ليتولوا زراعتها ضمن خطة توطين البدو والتى اتبعتها الحكومة فى عهد محمد على وخلفائه.

وقد قلد كبار الملاك المصريين الأتراك فى أسلوب حياتهم كما أخذوا بمظاهر المدنية الأوروبية مثلهم، فسكنوا المدن، وأقاموا القصور المشيدة على أحدث الطرز، والمضايف المتسعة الأرجاء وعاشوا مثلهم حياة اللهو والترف، مما جعلهم موضع انتقاد الكثير من الكتاب الذين نعوا عليهم إنفاق أموالهم فى ما لا يعود على مواطنيهم بالفائدة، وحثوهم على إقامة مؤسسات تعليمية والعمل على خلق صناعة مصرية تدرأ عن البلاد زحف المصالح الاقتصادية الأوروبية.

وبمرور الزمن، كان أعيان الريف من المصريين يتزايدون عدداً وأهمية بقدر ما كان الأتراك يتناقصون نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد أما الفئة الثالثة من كبار الملاك الزراعيين فكانت تتكون من الأجانب الأوروبيين، حصل معظمهم على هبات الأطيان من الحكام فى عصرى محمد على وإسماعيل، هذا بالإضافة إلى أطيان شركات الأراضى.

وقد تركزت ملكيات الأجانب فى الدلتا وخاصة فى منطقة القناة ومديرية البحيرة حيث تقع بالقرب منها مراكز تجمع الأجانب فى الإسكندرية وبورسعيد كما امتلكوا مساحات كبيرة من الأطيان فى شتى المديريات، ولعل ذلك راجع إلى تراكم أراضى الملاك المصريين فى أيدى الدائنين الأجانب بسبب عجزهم عن سداد ما عليهم من ديون.

كذلك كان بعض كبار الملاك من الشوام واليهود المصريين والأقباط يحصلون على جنسيات أجنبية ليستفيدوا من الامتيازات الأجنبية وليحتموا فى ظلها من نقمة الحكام ويأمنوا على أراضيهم وأملاكهم من المصادرة.

وقد ظل الأجانب ومن ارتبط بهم من الفئات الاجتماعية الأخرى يشكلون شراذم تعيش كلاً منها حياتها الاجتماعية فى محيط الجالية أو الطائفة التى تنتمى إليها واحتفظوا بعلاقات وثيقة مع العنصرين الآخرين من كبار الملاك ولكنها كانت علاقات اقتصادية – أساساً – بحكم كونهم يحتكرون مصادر التمويل للنشاط الاقتصادي

ورغم التباين بين كل عنصر من العناصر الثلاثة التى انحدر منها كبار الملاك، فإن هذا التباين لم يصل إلى درجة التناقض الحاد، فقد شكلت هذه العناصر جميعاً طبقة اجتماعية تربط المصالح الاقتصادية بين بعضها البعض برباط وثيق.

وتلبى الطبقة الوسطى: طبقة كبار الملاك فى السلم الاجتماعى، وكانت تتكون – فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر – من متوسطى الملاك، ومن أرباب المهن الحرة من سكان المدن وصغار موظفى الحكومة.

ونعنى بمتوسط الملاك أولئك الذين كانوا يملكون ما دون الخمسين فداناً وما فوق الخمسة أفدنة، ولم تكن الأحوال الاقتصادية لهؤلاء تجعل منهم قوة ذات قيمة مؤثرة فى المجتمع الريفى، لأن ملكياتهم كانت آخذة فى التناقص إما بسبب الميراث حسب الشريعة الإسلامية أو بسبب استيلاء الدائنين عليها وفاءً لما لهم من ديون.

أما عن الشق الثانى من الطبقة الوسطى، فقد ارتبط بتطور مجتمع المدينة فى ذلك العصر وهو تطور محدود، رغم التغيرات التى شهدها عصر محمد على، حقيقةً وجهت الحكومة ضربة قاضية إلى طوائف الحرف حطمت الحواجز التى كانت قائمةً فى مجتمع المدينة، والتى كانت تجعل المجتمع مجموعة من الوحدات وقام محلها نوع من الترابط بين السكان قوامه الولاء للدولة، الولاء للطائفة، ولما كانت المدينة مركز الحكم، فقد تأثرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بالتطورات الجديدة، فتركزت فيها أجهزة الدولة الحديثة وقواتها العسكرية الجديدة، ومؤسساتها التعليمية ومصانعها الحديثة.

ولذلك كانت المدن وخاصة القاهرة مركز استقطاب يجمع الناس للعمل بأجهزة الحكومة ومؤسساتها – مخيرين أو مجبرين وبذلك عرف مجتمع المدينة فئات جديدة لم يكن له بها عهد من قبل، فعرف فئة "الأفندية" من موظفى الدولة التى أصبحت – بحكم تكوينها الوطنى والثقافى فى مقدمة طبقات المجتمع المصرى انفتاحاً على المؤثرات المختلفة الداخلية والخارجية، وكانت من أكثر الفئات الاجتماعية تقبلاً للجديد، واستطاع أفرادها أن يطوروا حياتهم على نحو جديد، فى نمط بيوتهم وأساسها وفى أزيائهم وعلاقتهم الأسرية،

متشبهين فى ذلك بالأرستقراطية الحاكمة، ولم يقطع بعضهم أواصر الصلة بأصولهم الريفية، وإن ظلوا يتعالون عليها.

وتكون الشق الثانى من الطبقة الوسطى من سكان المدن وفى مقدمتهم أرباب المهن الحرة الذين انقسموا إلى قسمين: الأجانب، وهم أكثر ارتباطاً بالمصالح الأجنبية فى البلاد ثم المصريين الذين انحدروا من أصول ريفية، وتلقوا تعليمهم بالمدارس العليا بمصر أو الجامعات الأوروبية، ثم فضلوا طرق ميدان العمل الحر، ونفروا من الانخراط فى سلك وظائف الدولة، فاشتغل بعضهم بالمحاماة والطب والهندسة وأصبحوا فى أواخر القرن التاسع عشر يعبرون عن مصالح سكان المدن من المصريين ولعبوا دوراً هاماً فى قيادة الحركات الوطنية.

ويرتبط بهذه الفئة صغار موظفى الحكومة الذين كانوا يقيمون بالمدن، إذ كانت الوظائف الصغرى فى الغالب من نصيب المصريين، وخاصة بعد الاحتلال، واحتل الأقباط مكاناً بارزاً بين صغار الموظفين بحكم تمرسهم بالأعمال الإدارية منذ عهد سحيق، ونتيجة لانتشار التعليم بينهم بجهود المدارس التى أسستها الجمعيات القبطية المختلفة، فكانوا يحتكرون الوظائف الصغرى بالبريد والمالية والسكك الحديدية على وجه الخصوص بالإضافة إلى المصالح الحكومية الأخرى.

غير أن دور الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى – فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر – كان محدوداً للغاية بسبب ضعف تلك الطبقة نتيجة عدم تهيئة الفرصة لمجتمع المدينة حتى ينمو نمواً طبيعياً بسبب الضربة القاضية التى وجهها محمد على إلى الطوائف الحرفية، والصادرات التى ألحقها بالتجارة، وحين انتهى عصر محمد على ، وانتهت بانتهائه سيطرة الدولة على الأمور الاقتصادية بإلغاء نظام الاحتكار وإطلاق حرية التبادل التجارى، كانت الطبقة الوسطى المصرية عاجزة تماماً عن دخول الميدان لتحل محل الدولة فاضطرت أن تترك المجال للرأسمالية الأوروبية التى كانت تتطلع للسيطرة على الأسواق فيما وراء البحار لإيجاد متنفس لاستثمار ما تراكم لديها من أموال استثماراً مجزياً بعيداً عن مجالات المنافسة التى حفلت بها القارة الأوروبية وهكذا زحفت الاستثمارات الأجنبية على السوق المصرية وعملت فى البنوك وشركات الرهن العقارى

وشركات المرافق العامة (المياه – الغاز – الترام) بالقاهرة والإسكندرية وصناعة السجائر والتبغ والمطاحن والسكر والتقطير إلى غير ذلك من مجالات الاستثمار مما أخر من إمكانية نمو السوق الوطنية وإعاقة طاقات الطبقة الوسطى المصرية.

ويأتى الفلاحين: فى نهاية الهرم الاجتماعى ويشكلون قاعدته العريضة، ونعنى بالفلاحين صغار الملاك الزراعيين الذين يملكون ما دون الخمسة أفدنة والمعدمون من عمال الزراعة وكانوا من أكثر فئات المجتمع المصرى معاناة، ولم يكن ثمة فرق ملحوظ بين صغار الملاك والمعدمين بسبب افتقار صغار الملاك إلى مصدر مضمون لتمويل زراعتهم مما دفعهم إلى الاستدانة من المرابين المصريين والأجانب، وعرضهم لفقد أملاكهم نتيجة العجز عن سداد الديون.

هذا بالإضافة إلى ثقل أعباء الضرائب وعدم انتظام تحصيلها – وخاصة إبان الأزمة المالية – فى عصر إسماعيل، الذى تفنن فى فرض صنوف الضرائب والمغارم على الفلاح، وسام من لا يدفعون سوء العذاب كذلك عانى الفلاحين من السخرة وشهدت تلك الحقبة نزوح الفلاحين بأعداد كبيرة "وخاصة بعد وقوع الأزمة الاقتصادية" على المدينة طلباً للعمل فى المشروعات الجديدة وتخلصاً من السخرة، وكان الفلاحون المعدمون الذين يعملون فى مزارع كبار الملاك أحسن حالاً من صغار الملاك ومن الفلاحين المعدمين الآخرين، لأنهم كانوا يضعفون – على الأقل– قوتهم وقوت أولادهم، ونادراً ما كان الملاك يسمحون لهم بما هو أكثر من ذلك.

وبالإضافة إلى جماهير الفلاحين، كانت هناك طبقات أخرى قبعت معهم عند قاعدة الهرم الاجتماعى هى الطبقة العاملة التى كانت قد نشأت فى أواخر القرن.

إذاً ترتب على تأسيس شركات المرافق العامة والمصانع التى قامت على رؤوس الأموال الأجنبية، أن ازداد الطلب على الأيدى العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين، وإلى جانب بعض الحرفيين الذين قدموا خدماتهم لكل من يستفيد منها بعد أن دب الرهن فى نظام الطوائف، ولما كانت تلك الشركات والمصانع تستخدم آلات حديثة، فقد كانت فى حاجة إلى عمال

فنيين ووجدت ضالتها المنشودة فى عمال جنوب أوروبا الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة فى بلادهم، فقدموا إلى مصر سعياً وراء الرزق فى حماية الامتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة المصرية من هذه العناصر الثلاثة:-

الفلاحون الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع الجديدة، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الأجانب الذين قدموا من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال، ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعى الذى مارسه العمال المصريين عندما أشرف القرن على نهايته.

وقد ساهمت القوة الاجتماعية فى الأحداث التى تلت الأزمة المالية وما ترتب عليها من التدخل الأجنبى بالقدر الذى يتكافأ مع مصالحها، وتحددت سلبياتها وإيجابياتها من زاوية الضرر الذى لحق بتلك المصالح أو الفائدة التى عادت عليها من ورائها.

مصادر يمكن الرجوع إليها

- جبرييل بير: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة (ترجمة د. عبد الخالق لاشين وآخر).
- رءوف عباس: النظام الاجتماعى فى مصر.
- رءوف عباس: الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952.

الفصل السابع
المعارضة الوطنية وإرهاصات الثورة العرابية

شهد مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر سعياً حثيثاً من جانب القوى الإمبريالية الأوروبية لنصب شباكها حول مصر، وكانت بريطانيا وفرنسا فى طليعة تلك القوى الحريصة على اكتساب أكبر قدر ممكن من النفوذ فى هذا البلد الذى يتمتع بموقع استراتيجي فريد بين أوروبا ومستعمراتها فى الشرق، وقصة الصراع بين الدولتين على مصر قديمة قدم القرن الثامن عشر، ومحاولتهما للحصول على مزايا استراتيجية فى عصر محمد على من خلال المشروع الإنجليزى لربط البحرين الأحمر والمتوسط بطريق برى، والمشروع الفرنسى لربطهما بقناة بحرية – تلك المحاولات التى باءت بالفشل – معروفة متواترة، ولم يقف صمود محمد على وحرصه على امتلاك زمام المبادرة حجر عثرة فى طريق المساعى الفرنسية والإنجليزية لتحقيق مغانم استراتيجية فى مصر فحسب.

بل كان نظام مصر الاقتصادي فى عهده لا يسمح بتسرب رأس المال الأجنبى لينخر فى عظام البنيان الاقتصادي الذى أقامه محمد على بالاعتماد على إمكانات مصر الذاتية وحدها.

لذلك لم يكن غريباً أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية فى عصر محمد على ومناصرة الباب العالى وتوقيع معاهدة بالطه ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية (16 أغسطس 1838) التى نصت على إلغاء الاحتكار فى أراضى الدولة (ومن بينها مصر) وحرية الرعايا البريطانيين فى ممارسة التجارة مع الأهالى وتحديد الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات، فقد كان تحطيم الاقتصاد المصرى عن طريق فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية هدفاً تسعى إليه السياسة الإمبريالية للتسرب إلى مصر، وإخضاعها لسيطرتها كذلك حرصت بريطانيا على أن تتزعم المجتمع الإمبريالى فى وضع التسوية الخاصة بمصر – والتى حددت وضع مصر الدولى حتى إعلان الحرب العالمية الأولى – وهو ما عرف بمعاهدة لندن 1840 وأقامت

من نفسها حكماً بين مصر والدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها، فألزمت محمد على بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأوروبية (وفى طليعتها معاهدة بالطة ليمان).

وتحت جناح معاهدة لندن تلك، خلقت الظروف الموضوعية الملائمة التى نما فى ظلها النفوذ الاستعماري الأوروبى فى مصر نمواً سرطانياً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بعد أن تحطمت المحاولات المستميتة للمقاومة فى أواخر عهد محمد على وإبراهيم ومطلع عهد عباس الأول وفتح الباب على مصراعيه أمام الاحتكارات الأوروبية فى عهد سعيد وإسماعيل، فاحتدم التنافس بين القوى الإمبريالية حول تدعيم مراكزها السياسية فى مصر وتصدير رؤوس الأموال إليها، وزيادة حجم جاليتها، وتوسيع نطاق نشاطها الاقتصادي، والاستحواذ لرعاياها على أكبر قدر ممكن من الوظائف الحكومية، وبعبارة أخرى فقد الاقتصاد المصرى استقلاليته التى تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى كاقتصاد تابع، وتحقق ذلك عن طريق القروض الشهيرة التى عقدتها الدولة فى عهد سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة (بلغت نحو ضعف سعر الفائدة العالمى)، كما وجد رأس المال الصناعى فى مصر سوقاً هامة لا ينافسه فيها أحد وخاصة بعد تصفية النشاط الصناعى الذى شهده عصر محمد على، ومنذ بداية تلك الهجمة الإمبريالية الشرسة، حرص رأس المال الأوروبى على الدخول فى علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين (الفلاحين) عن طريق الاشتغال بالربا، فيقدمون القروض المالية للفلاحين بشروط مجحفة (تراوح سعر الفائدة السائدة فى الريف المصرى فى السبعينات 10% – 12% شهرياً) ثم يستولون على أطيان من يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون (وما كان أكثرهم) ولعبت المؤسسات القانونية الأجنبية (القضاء القنصلى، ثم المحاكم المختلطة منذ 1876) دوراً هاماً فى تثبيت سهام رأس المال الأجنبى فى جسد الاقتصاد المصرى وهيأت لهم الأزمة الاقتصادية التى عانت منها مصر فى منتصف الستينات بسبب كساد تجارة القطن نتيجة انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فرصة ذهبية لتحقيق ذلك، بقدر ما هيأت لهم فرصة التحضير النهائى لإحكام السيطرة السياسية على البلاد.

فقد عجزت الحكومة عن سداد ديونها، ودخلت دوامة الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية لتسديد الديون، واضطرب حبل سياستها المالية نتيجة إرهاقها لجماهير المنتجين بالضرائب التى أصبحت عبئاً تنوء به كواهل الفلاحين، حتى إذا عجزت الموارد المالية للحكومة عن سداد الديون وتراكمت أقساطه عليها، حققت بريطانيا أول مكسب استراتيجي عندما باعت مصر حصتها فى أسهم قناة السويس، ثم توالى الضغط الإمبريالى الذى اتخذ شكل حماية مصالح الدائنين كمظهر لصراع خفى بين بريطانيا وفرنسا حول اغتصاب مصر، فكانت بعثة "كيف" الإنجليزية ثم بعثة "جوش – جوبير " الإنجليزية – الفرنسية ثم إنشاء صندوق الدين وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر، وإيقاف ما يزيد على نصف موارد البلاد المالية لحساب سداد أقساط الدين العام، ثم تشكيل لجنة التحقيق العليا الأوروبية، وغل يد الخديوى إسماعيل عن طريق إنشاء مجلس وزراء يضم وزيرين أوروبيين (إنجليزى وفرنسى)، إلى غير ذلك من تطورات دفعت مصر فى النهاية إلى الوقوع بين براثن الاحتلال البريطانى.

وأمام تدفق تيار التدخل الأجنبى العارم، برز التناقض بين السلطة الشرعية الأوتوقراطية (الخديوى) ورأس المال الأجنبى من ناحية، وبين القوى الاجتماعية المصرية التى أضيرت من جراء السيطرة المالية الأوروبية ورأس المال الأجنبى من ناحية أخرى، فكانت تلك المعارضة الوطنية المتناهية التى لعبت دوراً بارزاً فى التمهيد لثورة مصرية حقيقية عام 1881 – 1882 هى التى عرفت بالثورة العرابية.

مناخ المعارضة

وكانت الظروف التى مرت بها البلاد فى السبعينات حيث ازدادت وطأة التدخل الأجنبى بحجة حماية مصالح الدائنين، وبدأ يتحول الضغط الإمبريالى إلى وصاية أجنبية على مالية البلاد تمثلت فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية ثم المحاكم المختلطة، بالإضافة إلى تراكم السخط الشعبى نتيجة اشتطاط الحكومة فى جباية الضرائب فى وقت بلغت فيه أحوال الفلاحين حداً كبيراً من السوء، كان ذلك كله من قبيل تهيئة المناخ لمعارضة سياسة نمت تلقائياً ومهدت لثورة وطنية شاملة وساعدت على نموها عوامل أخرى توفرت فى النصف الثانى من السبعينات.

لقد لعبت الصحافة الوطنية الوليدة دوراً بارزاً فى التوعية والتعبئة السياسية التى ميزت مناخ المعارضة الوطنية فى تلك السنوات، فمنذ صدرت "الوقائع المصرية" كجريدة حكومية فى عصر محمد على، لم تكن هناك صحيفة مصرية مستقلة عن الحكومة، حتى كان عصر إسماعيل، فبدأ ظهور صحف جديدة كان بعضها يحظى بتشجيعه الأدبى ودعمه الصادق، وكان بعضها الآخر مستقلاً عن نفوذه خارجاً عن إطار توجيهه.

وقد كانت صحيفة وادى النيل (1866 – 1872) منذ نشأتها حتى توقفها عن الصدور تحظى بدعم الخديوى إسماعيل وتعبر عن أفكاره وتدافع عن سياسته وإلى جانبها صدرت جريدة "نزهة الأفكار" (عام 1869) التى حررها إبراهيم المويلحى ومحمد جلال وساعدهما إسماعيل على إصدارها ثم ما لبثت أن توقفت عن الصدور بعد العدد الثانى لأن ما كانت تنشره من مقالات يرق للخديوى.

ولكن منذ عام 1876 بدأت مصر تشهد نهضة صحفية بفضل تشجيع إسماعيل لفريق من المثقفين الشوام الذين نزحوا إلى مصر فراراً من استبداد السلطان عبد الحميد الثانى، ففى ديسمبر 1875 حصل سليم تقلا على ترخيص بإصدار جريدة "لا تتدخل بالأمور السياسية" هى جريدة "الأهرام" التى ما لبثت أن أصبحت منبراً للمصالح الفرنسية فى مصر ردحاً طويلاً من الزمان، وعلى صفحات الأهرام بدأ الشيخ محمد عبده – تلميذ السيد جمال الدين الأفغانى – بنشر بعض المقالات التى عبر فيها عن أهمية الصحافة فى التوعية السياسية والثقافية والدينية ودعا إلى الأخذ بعلوم الغرب التى يكمن فيها قوة أوروبا.

ثم ما لبث جمال الدين الأفغانى أن شجع تلاميذه على إصدار صحف مستقلة تعبر عن أفكار السيد وجماعته واستثمر صلاته الطيبة برياض باشا للحصول على التراخيص اللازمة لإصدار تلك الصحف، فأصدر تلميذه أديب إسحاق وسليم النقاش جريدة "مصر " (عام 1877) ثم "التجارة" عام 1878، واستطاع تلميذه إبراهيم اللقانى أن يتولى مسئولية تحرير جريدة "مرآة الشرق" التى أصدرها سليم العنحورى بتشجيع من إسماعيل عام 1879، كذلك أصدر تلميذ آخر لجمال الدين الأفغانى هو "يعقوب صنوع" أول صحيفة هزلية فى مصر حملت عنوان "أبو نضارة" عام 1877، ولكنها توقفت عن الصدور بعد العدد الخامس عشر لانتقاداتها اللاذعة لنظام الحكم، ولتعريضها بالآثار الاقتصادية

والاجتماعية لسياسات إسماعيل، ونفى صاحبها إلى باريس ليصدر صحيفته من هناك ، ويهربها إلى مصر بالبريد، مما سبب أرقاً بالغاً للحكومة.

وفى نفس العام (1877) أصدر تلميذ آخر للأفغانى هو ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن " لتصبح منبراً من منابر المعارضة السياسية فى مصر.

ولعبت تلك الصحف دوراً هاماً فى إيجاد "رأى عام مصرى" مناوئ للتدخل الأجنبى فى مصر، بما كان ينشر فيها من مقالات تحذر من خطر الزحف الأوروبى على بلدان الشرق، وزادت نبراتها حدة منذ منتصف عام 1878، عندما ضيقت القوى الأوروبية الخناق على إسماعيل فأطلق للصحافة العنان لتنتقد السياسة الإمبريالية عموماً، وخاصة أن تلك الصحف كانت قد انتهزت فرصة إعلان الدستور فى الدولة العثمانية "1876" لتنبه الأذهان إلى أخطار الاستبداد، وتفتحها على التمسك بحق الشعب فى توجيه جهاز السلطة نحو السياسة التى تخدم مصالح الأمة كما انتهزت فرصة الحرب بين الترك والعرب "1876"، ثم بين الترك والروس "1877 – 1878" لتتحدث عن مطامع أوروبا فى الشرق وتحذر المصريين من مطامع الاستعمار.

وهيأ ذلك كله المناخ الملائم لمعارضة سياسية وطنية، بفضل تأثير جمال الدين الأفغانى وتلاميذه.

نمو المعارضة

وفى هذا المناخ، نمت المعارضة السياسية من خلال مجلس شورى النواب، باعتباره الهيئة النيابية المعبرة عن المصالح المصرية الوطنية، تلك المصالح التى غابت عن أذهان القوى الأوروبية عند وضعها لتسويات الديون، فأغفلت حقوق من دفعوا القروض الوطنية التى فرضتها الحكومة على الأهالى وهما: دين المقابلة ودين الروزنامة، ولم تهتم إلا بحقوق الدائنين الأجانب، فوفرت لها الضمانات، وتدخلت فى مصر باسم أصحابها.

وقد أنشئ "مجلس شورى النواب" عام 1866 بقرار من الخديوى إسماعيل، فلم يكن تأسيسه وليد تطور طبيعى للصراع بين الجماهير والسلطة الأوتوقراطية بغرض الحصول على حق المشاركة فى السلطة، وتقييد صلاحيات الحاكم بقيود دستورية تحفظ للأمة

حقوقها، وتحدد التزامات الحاكم أمام شعبه، وإنما كان قيام "مجلس شورى النواب" بمثابة منحة من الخديوى، وهو أمر قد يبدو غريباً فى بابه، وخاصة أن الحركة السياسية لم تكن قد تبلورت – عندئذ – بالشكل الذى يؤدى إلى قيام حياة نيابية.

وقد ذكره "الورتى" أن تلك الخطوة التى أقدم عليها الخديوى إسماعيل كانت ثمرة ضغوط داخلية وخارجية، فقد بدأ ضيق الشعب بالضرائب الفادحة التى أخذت تتزايد تبعاً لاحتدام الأزمة المالية، كما أن الدول بدأت تفقد ثقتها بالمالية المصرية، ومن ثم حرص الخديوى على تفريغ تلك الضغوط بإقامة مجلس شورى النواب.

وليس ثمة ما يؤيد هذا الرأى، لأن ضيق الشعب – وخاصة الأعيان – بالضرائب الفادحة لم يكن قد وصل إلى حد تفجير السخط وقيام حركة معارضة سياسية للحكومة، كما أن المجلس الجديد لم يكن ليغير من الأوضاع المالية للبلاد شيئاً، ولم تفقد الدول ثقتها بالمالية المصرية إلا فى عام 1875 عندما تفاقمت الأزمة المالية، ومن ثم فإن الدافع الحقيقى الذى جعل إسماعيل يقدم على تلك الخطوة هو رغبته فى توريط الأعيان بإشراكهم فى تحول تبعة سياسته المالية، وتنفيذ ما يعن له إصداره من قرارات وخاصة أن أعضاء المجلس الجديد اختير من بين الأعيان، فإذا أشركهم الخديوى فى تقرير سياسته المالية، كان من السهل أن تنفذ تلك السياسة دون معارضة ما بحكم ما لهؤلاء من وزن فى الريف.

ومن ثم كان إنشاء مجلس شورى النواب فى أكتوبر 1866 وفقاً للائحة خاصة صدر بها أمر من الخديوى ليتولى النظر فى "المنافع الداخلية والمسائل التى تراها الحكومة من خصائص المجلس" ويدلى المجلس برأيه فيما يعرض عليه من أمور، ثم يبلغ ما استقر عليه الرأى إلى "المجلس الخصوصى" ثم إلى الخديوى الذى كان وحده له حق قبول أو رفض وجهة نظر المجلس (البند الثانى من اللائحة).

ويتضح من ذلك أن الحكومة لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل واضح وأبقت لنفسها حق عرض ما تشاء من المسائل عليه، دون أن تتقيد بإعطاء المجلس حق النظر فى مسائل بعينها، وجعلت سلطة رئيس المجلس – الذى كان يعينه الخديوى من بين كبار الذوات الأتراك – مطلقة فى إدارة دفة العمل فى المجلس، وخضع المجلس لإشراف

نظارة الداخلية، فكان لابد من الحصول على موافقتها على مناقشة المقترحات التى يتقدم بها الأعضاء (بند 15) وكانت القرارات التى يتخذها الخديوى فى أمر من أمور البلاد الداخلية تتلى بالمجلس، وتعتبر نافذة المفعول بمجرد تلاوتها غير قابلة للمناقشة (بند 44) وبذلك كان مجلس شورى النواب أقرب إلى الهيئة الإدارية منه إلى الهيئة النيابية.

وكان المجلس يتكون من 75 عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، واشترط فى الناخب أن لا يقل عمره عن 25 عاماً، وأن يكون من "أولاد الوطن" وأن لا يكون من الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس... أو من الفقراء، أو أن يكون قد صدر ضده حكم يخل بالشرف، وخصصت ستة مقاعد لنواب القاهرة والإسكندرية وبعض الثغور والمدن الأخرى، أما بقية المقاعد فقد خصصت لنواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم بواسطة شيوخ القرى الذين كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم، ومن ثم كانت غالبية أعضاء المجلس من العمد والأعيان، ولما كانوا يمثلون القيادات التقليدية للريف، فإن الحكومة تكسب من وراء إشراكهم فى تقرير سياستها تأييد جماهير الفلاحين لتلك السياسة.

لذلك صرف أعضاء مجلس شورى النواب جهدهم إلى المسائل التى كانت تتعلق بالمجتمع الريفى، كالرى والزراعة وحيازة الأطيان الزراعية.

وقد استطاعت الحكومة أن تضمن بقاء المجلس فى الإطار الذى حددته له لفترة قصيرة فأقر السياسة المالية للحكومة فى أدوار الانعقاد المتتالية عام 1871، وصدر قانون المقابلة بعد انفضاض المجلس فى نهاية دور انعقاد 1871، ثم لم يدع المجلس إلى الانعقاد فى عام 1872 ولم يرتفع أى صوت بالاحتجاج على قانون المقابلة أو للمطالبة بدعوة المجلس إلى الانعقاد، وعندما دعت الحكومة المجلس إلى الانعقاد عام 1872 امتثل للأمر، وأقر الإجراءات المالية التى اتخذتها الحكومة دون أدنى اعتراض رغم مساسها بمصالح المشتغلين بالزراعة.

ثم ما لبثت الحكومة أن تجاهلت المجلس، فلم تدعه للانعقاد عامى 1874 و1875، وهى الفترة التى شهدت عقد القروض الكبيرة وارتباك الميزانية المصرية وقدوم بعثة "كيف "

لفحص الأحوال المالية للبلاد، وما تبع ذلك من ضغوط مارستها القوى الأوروبية لمصلحة الدائنين، وأخيراً اضطرت الحكومة إلى دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فى عام 1876.

ولكن أعيان البلاد الذين لم يخرجوا عن الإطار الذى حددته لهم الحكومة طوال السنوات العشر السابقة، والذين لم يتجاوز اهتمامهم بالقضايا العامة حدود المصالح الزراعية، ما لبثوا أن تجاوزوا حدود الإطار الذى فرض عليهم، وبدؤوا يلعبون دوراً بارزاً فى الحياة السياسية للبلاد، فكانت بداية المعارضة السياسية المنظمة داخل مجلس شورى النواب أثناء دور انعقاد 1876، حين دعا الخديوى إسماعيل المجلس للنظر فى إعادة العمل بقانون المقابلة، فوجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء، إذ طالب عثمان "الهرميل" (عمدة محطة مرحوم – غربية) الحكومة بأن تحدد – أولاً – الطريقة التى تنوى اتباعها لرد المبالغ التى حصلت عليها من المقابلة فيما لو أبطل العمل بالقانون ، وذكر أن مجموع ما حصلته الحكومة من المقابلة بلغ – حتى ذلك الحين – 12 أو 13 مليوناً من الجنيهات، وأن من حق المجلس أن ينظر فى ميزانية عام 1875 ليقف على حركة الإيرادات والمصروفات، وليعلم حجم الديون ومدى استهلاكها، ووافق المجلس على مقترحات "الهرميل" فشكلت لجنة من ثلاثة أعضاء توجهت إلى نظارة المالية للإطلاع على الميزانية والحصول على البيانات المطلوبة، ثم وضعت تقريراً انتهت فيه إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة بسبب تعذر المبالغ التى حصلتها الحكومة منها، وحتى تستطيع الحكومة سداد ما عليها من ديون للأجانب وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان الذين كان يهمهم أن يستمر العمل بقانون المقابلة لعجز الحكومة عن سداد ما حصلته منها، وحتى يتمتعوا بتخفيض نصف ضريبة الأطيان، وتتدعم حقوق ملكيتهم للأطيان الخراجية حسبما جاء بقانون المقابلة، وهو يوفرون – فى نفس الوقت للحكومة مورداً مالياً قد يخفف من الضغوط الأجنبية عليها.

وزادت حدة المعارضة السياسية داخل مجلس شورى النواب فى عام 1878 الذى بلغ فيه الضغط الأوروبى – السياسى والاقتصادي – ذروته، فأرغم الخديوى على التخلى عن بعض سلطاته لمجلس وزراء أنشئ لأول مرة برئاسة "نوبار باشا" فى 28 أغسطس 1878

ومثلت فيه المصالح الأوروبية بوزيرين أحدهما إنجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال العمومية.

وتآزرت جميع القوى الاجتماعية للتخلص من وزارة "نوبار" التى عرفت بـ "الوزارة الأوروبية"، والحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد وكانت الخزانة تعانى من الإفلاس، فلم تصرف مرتبات الجنود ومعظم الضباط وموظفى الحكومة لمدة عشرين شهراً، وازداد بؤس الفلاحين نتيجة اضطراب أحوال الرى، واستهلت الوزارة عهدها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة، وأخذ "ريفرز ولسون" ناظر المالية يتوسع فى تعيين الموظفين الأجانب بمرتبات ضخمة فى الوقت الذى خفضت فيه رواتب الموظفين المصريين ، وأغلقت المدارس بحجة الاقتصاد، وفصل مئات الضباط دون أن يتسلموا مستحقاتهم، مما دعا المصريين إلى الاعتقاد بأن "ولسون" و"نوبار" يرميان إلى تسليم مصر للأجانب.

وزادت الحكومة الضرائب، وطالبت الفلاحين بأداء أموال الأطيان قبل موسم جنى المحصول، وتشددت فى جمعها حتى اضطر الفلاحون إلى أن يبيعوا محصول 1878 – 1879 بربع قيمته لكى يتخلصوا من إيذاء جباة الضرائب، وملك الرعب قلوب الفلاحين حين رأوا الحكومة تشكل لجنة لمسح الأطيان برئاسة موظف إنجليزى، وبدت هذه العملية على أنها مقدمة لزيادة ضريبة الأطيان، فى الوقت الذى استفحلت فيه المجاعة فى الصعيد، وشاع عزم الحكومة على زيادة الضرائب على الأطيان العشرية، فهرعت وفود الأعيان إلى القاهرة (يناير 1879)، وأعلنوا أن البلاد لا تستطيع تحمل الأعباء المالية الملقاة على عاتق الأهالى، وطالبوا بتخفيف الضرائب والحد من تعنت جباتها.

واضطر الخديوى إلى ممالأة الأعيان ليستعين بهم على مناوأة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد والتضييق على سلطته، فشجع الأعيان على المضى فى معارضة الحكومة، مما أدى إلى زيادة ثقة أعضاء مجلس شورى النواب بأنفسهم، وإحساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم.

واشتد سخط أعضاء مجلس شورى النواب على الوزارة الأوروبية حين تعمد "ريفرز ولسون" ناظر المالية إغفال الرد على بعض البيانات والاستفسارات التى طلبها المجلس

منه، ورفض المثول أمام المجلس، وطلب أن يحضر بعض الأعضاء إلى النظارة للتداول معهم فيما يعن لهم من أمور، واضطر المجلس إلى الاستجابة لهذا الطلب، فأوفد لجنة من خمسة أعضاء لمقابلة ناظر المالية وبحث الأمر معه دون الالتزام بأى شئ قبل الرجوع إلى المجلس، ولكن ولسون استمر فى المماطلة، فلم يرسل مشروعات نظارته إلى المجلس.

وأدى ذلك إلى إثارة ثائرة الأعضاء، فقدم ستة عشر عضواً منهم مذكرة إلى المجلس (يناير 1879) نددوا فيها بتجاهل الحكومة طلبات المجلس المتكررة بمزاولة حقوقه فى نظر الميزانية وترتب على ذلك أن أخذت الحكومة تفرض الضرائب وفق هواها دون حسيب أو رقيب، وزادت ضريبة الأطيان وغيرها من الضرائب الشخصية بالإضافة إلى المقابلة، وطالبوا المجلس ببحث هذه الأمور، وتوفير الوسائل التى تكفل رفع هذه المغارم عن الأهالى أو تخفيفها، ووضع نظام ثابت للضرائب تحصل على أساسه، مع مراعاة أن تكون مواعيد السداد موافقة لمواسم جنى المحصول وذيلوا المذكرة بأنهم إنما يقدمون هذه المقترحات لإنقاذ البلاد والأهالى، على اعتبار أن هذا الأمر من حقوقهم المقدسة ولا شئ فيه مما يخل بالقوانين العادلة، فاستقر رأى المجلس على ضرورة حضور ناظر المالية لمناقشة المقترحات معه، ولكن حين أيقن الأعضاء أن "ولسون" لا يريد الاستماع إلى النواب، قرروا التداول فى موضوع الطلب فى غيبة ناظر المالية، وكتبوا إلى الداخلية بما انتهى إليه الأمر "حتى يبحث الموضوع فى ضوء مصالح الأهالى".

وبلغت ثقة الأعضاء بأنفسهم حد الاحتجاج على الحكومة لإصدارها قراراً يقضى بأن تتولى لجنة التحقيق العليا مهمة وضع لوائح أو نظم لجميع الجهات التى تعد موضع اهتمامها، وذلك دون الرجوع إلى مجلس شورى النواب فى موضوع القرار، ونعى الأعضاء على رئيس النظار تخطيه للمجلس، رغم أنه لا يجهل حقوق مجلس النواب المقدمة التى لا يصح انتهاكها، ورأى الأعضاء ضرورة استدعاء رئيس النظار لبحث الأمر معه، وشكلوا لجنة من عشرة أعضاء لدراسة هذا الموضوع من الجهة القانونية.

وحضر "نوبار" أمام المجلس بجلسة 22 يناير 1879، وأدلى ببيان غامض ذكر فيه أن هذه المسألة لا يمكن الرد عليها دون بحث الأمر فى مجلس النظار، وعرض ما يسفر

عنه البحث على الخديوى ليأمر بما يتبع فى هذا الموضوع، فلم يوافق النواب على الذريعة التى قدمها "نوبار" وطالبوا الحكومة بأن تعترف للمجلس بحقه الكامل فى النظر فى كل أمر من أمور البلاد، وزادت حدة المعارضة داخل المجلس ضد وزارة "نوبار " وبرز دور التجار إلى جانب الأعيان، فتزعم المعارضة "عبد السلام المويلحى ومحمود العطار" نائبا القاهرة اللذان كانا من أخلص تلاميذ "الأفغانى" ومن كبار تجار العاصمة.

وسقت وزارة "نوبار" نتيجة تجمع قوى المعارضة ضدها، ونتيجة مظاهرة الضباط المشهورة (18 فبراير 1879) ولكن إصرار الدول الأوروبية على تمثيل مصالحها فى الوزارة الجديدة التى رأسها "محمد توفيق باشا" ولى العهد، بالإبقاء على الوزيرين الأوروبيين وإعطائهما حق الفيتو زاد من حدة المعارضة التى اتخذت من مجلس شورى النواب قاعدة لها فرأى الوزيران الأوروبيان أن المصلحة تقتضى حل مجلس شورى النواب بحجة انقضاء فترة الثلاث سنوات المقررة لانعقاده (27 مارس) وعندما أبلغ أعضاء المجلس بذلك القرار ثارت ثائرتهم، ورفعوا عريضة إلى الخديوى (29 مارس) اعترضوا فيها على مسلك الحكومة التى دأبت على امتهان حقوق المجلس، كما احتجوا على المشروع المالى الذى أعدته "لجنة التحقيق العليا" بالاشتراك مع "ريفرز ولسون " وكانت الحكومة تنوى إصداره، ويرمى إلى إعلان إفلاس مصر وإلغاء دين المقابلة، وأعلن الأعضاء رفضهم لهذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه، وناشدوا الخديوى المحافظة على حقوق المجلس.

وقد استقر رأى جبهة المعارضة التى أصبحت تضم إلى جانب أعضاء مجلس شورى النواب الأعيان والذوات الأتراك والتجار والعلماء وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود على إسقاط وزارة "توفيق" فعقدوا اجتماعات متتالية لهذا الغرض كان أهمها اجتماعاً عقد بمنزل "إسماعيل راغب باشا" أوائل إبريل اتفقوا فيه على وضع بيان يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع لجنة التحقيق العليا، يجعل البلاد قادرة بضمانتهم على وفاء ديونها، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عن منصبيهما وإعادة "المراقبة الثنائية" على مالية البلاد لتأمين حقوق الدائنين، وتقرير نظام دستورى للبلاد تكون الوزارة فيه مسئولة أمام مجلس شورى النواب على أن يتم تعديل لائحة

المجلس بمعرفة النواب أنفسهم، وأطلق المجتمعون على أنفسهم اسم "الجمعية الوطنية " وصيغة بنود ذلك البيان فى صورة مذكرة أصبحت تعرف بـ "اللائحة الوطنية" وقعها ممثلون للفئات التى اشتركت فى صياغتها فحملت توقيع 73 من كبار الموظفين الوطنيين و93 من كبار الضباط و60 من علماء القاهرة والإسكندرية ودمياط وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود و41 من الأعيان و60 عضواً من أعضاء مجلس شورى النواب، ورفعت تلك اللائحة إلى الخديوى "إسماعيل" فأمر بترجمتها إلى اللغات الأجنبية، ودعا قناصل الدول إلى مقابلته – بحضور زعماء الجمعية الوطنية – وسلمهم نسخاً من اللائحة وأبلغهم أنه مضطر للنزول على إرادة الأمة ولذلك فقد كلف "محمد شريف باشا" بتشكيل الوزارة، وأرسل إلى الأستانة يطلعها على جلية الأمر.

واشتملت اللائحة على أربعة وثائق هامة هى: نسخة من عريضة مجلس النواب المرفوعة إلى الخديوى فى 29 مارس، ونسخة من الالتماس الذى رفعه النواب إلى الخديوى لإصلاح النظام السياسى للبلاد وإصدار الدستور، والإعلان الرسمى الذى أصدره الخديوى فى 5 أبريل بقبول المقترحات المقدمة إليه، ثم المشروع الوطنى للتسوية المالية.

وقد ذكر الموقعون على اللائحة أنهم فحصوا المشروع المالى الذى أعده "ولسون" فتأكد لهم أنه يتعارض مع مصالح مصر وشرفها الوطنى، وأنهم يرون أن البلاد قادرة على مواجهة التزاماتها المالية، على أن يحصل مجلس شورى النواب على حقوقه كاملة لمناقشة السياسة المالية والأمور الداخلية كالبرلمانات الأوروبية سواء بسواء، وأن يتولى الخديوى تعيين رئيس الوزراء الذى يختار وزراءه دون تدخل من أحد، ثم يصدق الخديوى على تعيين أولئك الوزراء، ولا يعد مجلس الوزراء مسئولاً إلا أمام مجلس النواب وحده فيما يتعلق بالسياستين المالية والداخلية.

وفى الإعلان الرسمى الذى أصدره الخديوى أكد رفضه لمبدأ عجز مصر عن سداد ديونها على نحو ما أعلن "ولسون" وتعهد بعدم العودة إلى نظام الحكم الفردى، ولكنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى توسيع حقوق مجلس شورى النواب فى المسائل المالية والداخلية، ووافق على أن يحكم البلاد من خلال مجلس الوزراء المسئول أمام مجلس شورى النواب.

وتضمن المشروع الخاص بالتسوية المالية الوطنية التأكيد على الغبن الناتج عن إلغاء قانون المقابلة وعن المقترحات الخاصة بالتعويضات غير الكافية لمن دفعوا المقابلة، وأن الإبقاء على المقابلة يوفر للحكومة موارد مالية تعينها على سداد ديونها، وتخفيض فوائد الدين الموحد إلى 5% ولم تتضمن تلك التسوية المقترحة أى إشارة إلى إصلاح نظام الضرائب الذى سبق أن طالب به مجلس شورى النواب ولا إلى إلغاء الضرائب العديدة ذات العائد المحدود التى طالب المجلس بإلغائها كما لم تتضمن أى إشارة إلى تحديد مخصصات مالية معينة للأسرة الحاكمة لغل يد الخديوى عن الإسراف فى الإنفاق مما يلقى ظلالاً من الشك على أن هذا الجانب من اللائحة الوطنية (التسوية المالية) كان من إملاء الخديوى إسماعيل.

ولا غرابة فى ذلك، إذا علمنا أن الشخصيات التى تصدت لزعامة "الجمعية الوطنية" كانت وثيقة الصلة بالقصر فهى تضم السيد "على البكرى" نقيب الأشراف (ممثلاً للعلماء والرؤساء الروحانيين والتجار والأعيان) وإسماعيل راغب باشا، رجل إسماعيل (ممثلاً لكبار الموظفين المدنيين) ومحمد راتب باشا (عن كبار الضباط) وأحمد باشا رشيد رئيس مجلس شورى النواب، مما يكشف النقاب عن دور إسماعيل فى تجميع تلك القوى المتباينة فى عمل سياسى موحد رغم ما بينها من تناقضات، فهو إذا لم يكن مديراً لتلك الحركة، فقد كان – على الأقل – مشجعاً لها، محاولاً توجيهها من طرف خفى عن طريق رجاله، فى وقت ازداد فيه إحساسه بخطر التدخل الأجنبى ولكن بعد فوات الأوان.

وافتتحت وزارة شريف عملها بإقرار مجلس شورى النواب على استمرار الانعقاد، وقدمت للمجلس مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التى أقرت مبدأ المسئولية الوزارية (مادة 43) ونصت على أنه من حق النواب النظر فى الميزانية وتقرير الضرائب وطرق وأوقات تحصيلها بحيث لا يجوز أن تفرض ضريبة دون موافقة المجلس (مادة 45) وبذلك أصبح الأعيان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أملهم المنشود فى أن يكون لهم صوت مسموع فى إدارة أمور البلاد.

ولكن القوى الأوروبية لم تشأ أن تترك الموقف يفلت من يدها فسارعت إلى التدخل لدى الباب العالى لعزل الخديوى إسماعيل، وتم لها ما أرادت (26 يونيو) ثم عطلت اجتماعات

مجلس شورى النواب (6 يوليو) بحجة أن نظر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخابات يتطلب وقتاً طويلاً، وطلب من النواب العودة إلى قراهم، فاستجابوا للطلب دون اعتراض يذكر، مما يؤكد أنهم كانوا يعتمدون على مساندة الخديوى إسماعيل لهم حين احتجوا على قرار تعطيل المجلس الذى أصدرته وزارة "توفيق" 27 مارس.

وهكذا بدأ "توفيق" عهده بالخضوع للضغط الأجنبى وتكريس الحكم المطلق وتصفية المعارضة السياسية، فنفى "جمال الدين الأفغانى" إلى خارج البلاد (24 أغسطس) وحدد نظام "المراقبة الثنائية" بصورة جعلت للرقيبين نفوذاً واسعاً، ثم تألفت لجنة دولية وضعت قانون التصفية 17 يوليو 1880 الذى روعيت فيه حقوق الدائنين الأوروبيين وحدهم وأغفلت حقوق الدائنين الوطنيين، فأيد القانون الخاص بإلغاء دين المقابلة (الصادر فى 6 يناير) والذى كان يقضى بإعادة ضرائب الأطيان إلى ما كانت عليه قبيل العمل بقانون المقابلة، كما زادت الضرائب على الأطيان العشورية بمقدار 150 ألف جنيه سنوياً.

وهكذا مست التسوية المالية الأوروبية مصالح كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الصميم، فزاد ضيق الأعيان والذوات بالتدخل الأجنبى وراحوا يجمعون القوى الساخطة على السيطرة الأجنبية فى "جبهة وطنية" بهدف القيام بعمل منظم لوضع حد لتلك السيطرة.

الجبهة الوطنية

شاع فى تلك الحقبة التى علا فيها مد المعارضة السياسية الموجهة ضد السيطرة الأجنبية والسلطة الأوتوقراطية اسم "الحزب الوطنى" باعتباره القيادة السياسية لتلك الحركة، ولا يعنى ذلك أن ثمة تنظيماً حزبياً حمل هذا الاسم له برنامجه ومبادئه، يعبر عن طبقة اجتماعية بعينها أو طبقات معينة متحالفة لتحقيق مبادئ سياسية ارتضتها برنامجاً لها، كما لا يعنى أن ثمة نظاماً معيناً لتسلسل القيادات داخل التنظيم انبثاقاً من القاعدة، فلم يكن "الحزب الوطنى" تنظيماً سياسياً نشأ فى تلك الحقبة تعبيراً عن موقف القوى الاجتماعية الوطنية المعادية للتدخل الأجنبى، وإنما كانت تلك التسمية تنسحب على تجمع القوى المعارضة أقرب إلى "الجبهة الوطنية" منه إلى الحزب السياسى، ولعلنا لا نبعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلنا أن "الجمعية الوطنية" التى أعلنت عن نفسها فى أوائل إبريل 1879 والتى

وضعت ما عرف باللائحة الوطنية، كانت بمثابة الإعلان الرسمى عن تكوين تلك الجبهة الوطنية التى ضمت عناصر البورجوازية الريفية والحضرية (الأعيان والتجار) والأرستقراطية التركية (الذوات)، ورجال الدين (العلماء والبطريرك والحاخام) وضباط الجيش، أو بعبارة أخرى كانت تضم القوى الاجتماعية التى أصابها الضرر من وراء السياسة التى تبلورت من خلال التدخل الأجنبى فراحت تتجمع بصورة مرحلية لتحمى مصالحها مستفيدة من حاجة الخديوى إلى مساندتها لتحصل لنفسها أو ليحصل القطاع الوطنى منها (الأعيان والتجار) لنفسه على حقه فى أن يكون له صوت مسموع فى تقرير أمور البلاد، الذى يضمه دستور يقيد السلطة الأوتوقراطية.

وإذا كانت الجبهة الوطنية أو "الجمعية الوطنية" كما سماها أصحابها قد جمعت على هذا النحو شتات قوى اجتماعية متناقضة أصلاً حول برنامج سياسى محدد هو "اللائحة الوطنية" ومن أجل تحقيق غايات سياسية محددة فإننا فى حاجة إلى العودة قليلاً إلى الوراء لاستطلاع الظروف التاريخية التى تكون فيها (الوعى السياسى) لكل واحدة من تلك القوى التى شاركت فى تكوين الجبهة الوطنية، واجتمعت حول برنامج سياسى (اللائحة الوطنية) يمثل الحد الأدنى من المطالب السياسية التى اتفق عليها الجميع ، ورصوا صفوفهم للنضال من أجل تحقيقها.

وقد ذهب صلاح عيسى إلى أن صيغة "الحزب الوطنى" التى أطلقت على الجبهة الوطنية قد نمت عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة، فقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة منها الدعوة السياسية عن طريق الإثارة الجماهيرية من خلال المقالات الصحفية والخطابة التى قام بها أفراد لا تربط بينهم رابطة سياسية ولا يدعون لعمل محدد فكانت الدعوة فى تلك المرحلة مجرد تنفيس عن انفعالات مكبوتة ونشر للسخط السياسى والاجتماعى واختارت تلك الطلائع "منظمات واجهة " وحاولت العمل تحت مظلتها، ونشر أفكارها السياسية كما فعل "جمال الدين الأفغانى " بانضمامه إلى المحفل الماسونى، ثم انتهت إلى تجمعات منظمة نسبياً بتكوين ما عرف بالحزب الوطنى وجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة ثم التنظيم العسكرى (الضباط الوطنيين).

وترجع نشأة ما سمى بالحزب الوطنى إلى جهود "جمال الدين الأفغانى" وجماعته، فمنذ وصل الأفغانى إلى مصر عام 1871 واستقر بها أخذ يجمع حوله الشباب المثقف من أبناء الأزهر والشوام ومن خلال حلقات الدرس اليومية التى كان يعقدها فى منزله أحياناً وبمقهى "متاتيا" بجوار الأوبرا أحياناً أخرى بث الأفغانى المناهضة للزحف الإمبريالى على الشرق بين تلك الباقة من الشباب، ثم عن له أن يستفيد من النشاط الماسونى المنظم لتحويل حلقات التوعية السياسية إلى عمل سياسى منظم من داخل العمل الماسونى، فانضم "جمال الدين الأفغانى" إلى محفل الشرق الأعظم الوطنى وهو محفل تأسس فى بداية حكم إسماعيل كان يضم فى عضويته لفيفاً من الأوروبيين والشوام والمتأثرين بالثقافة الغربية، وبعض أعضاء الأسرة الحاكمة، وكان رئيس ذلك المحفل إيطالياً يدعى "زولا" وتنكب المحفل سبيل السياسة، فحظى بتأييد الخديوى وحمايته.

وفى عام 1876، انضم "جمال الدين الأفغانى" إلى محفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى وتبعه عدد من تلاميذه ولكنه يئس من إمكانية الاستفادة بتنظيم المحفل فى توفير إدارة للعمل السياسى فتركه إلى محفل "كوكب الشرق" البريطانى بعد عامين من انضمامه إلى الحركة الماسونية فوقف أعضاء المحفل الأخير سداً منيعاً فى وجه محاولاته المتكررة لاتخاذ المحفل مقراً للعمل السياسى فتركه أيضاً وأسس محفلاً شرقياً ضم إليه ثلاثمائة من العناصر التى لعبت دوراً هاماً فى العمل الوطنى فيما بعد، كان من بينهم "أحمد عرابى ، وعبد الله النديم، محمد عبده، والخديوى توفيق وعدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش والأعيان وكان من بينهم عبد السلام المويلحى" قطب المعارضة بمجلس شورى النواب.

ونظم الأفغانى محفله على نمط شبيه بالتنظيم الحزبى، فخصص شعبه لدراسة أعمال الوزارات، وأخرى لإنشاء الصحف وتنظيم الدعاية السياسية، وثالثة للتوعية السياسية عن طريق الخطابة كان عبد الله النديم مسئولها بالإسكندرية، ورابعة للشئون العسكرية، وراح المحفل يبث الدعوة إلى المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بزملائهم الأجانب، ويطالب بإنصاف الضباط الوطنيين، ويدعو إلى الإصلاح الإدارى والمالى من خلال صحيفتى "مصر" و"التجارة" اللتان كانتا تعبران عن أفكار هذا المحفل

الذى حظى بتشجيع الخديوى إسماعيل، فقد كان الأخير يأمل أن يستفيد بنشاط المحفل فى مواجهة الضغوط الأجنبية التى لم يعد له قبل بها.

ومن مطلع عام 1879، أطلقت جماعة جمال الدين الأفغانى على نفسها اسم "الحزب الوطنى الحر" فقد ذكر الشيخ محمد عبده أن وفداً من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى، ذهبوا إلى قنصل فرنسا بمصر، وبينوا له أن بمصر حزب وطنى يطالب بتنازل الخديوى إسماعيل عن الحكم لولده توفيق – ولى العهد – لأن إصلاح أحوال البلاد لن يتم إلا على يديه (وكان توفيق – كما أشرنا من قبل – عضواً بمحفل الأفغانى)، ويقول محمد عبده أن أنباء تلك المقابلة ذاعت فى القاهرة وتناقلتها الجرائد، وأن تلك المرة هى الأولى التى عرف فيها اسم "الحزب الوطنى الحر".

وكان أفراد تلك الجماعة من بين العناصر التى كونت "الجمعية الوطنية" فى أبريل 1879، بل لعلها كانت أقوى تلك العناصر، لأن توفيقاً لم يجد سلاحاً أمضى من نفى جمال الدين الأفغانى خارج البلاد وتشتيت أتباعه عندما أراد أن يكبت المعارضة بعد توليه الحكم.

أما عن الجماعة الثانية التى اشتركت فى تكوين الجبهة الوطنية أو "الجمعية الوطنية " فكانت تمثل الأرستقراطية التركية (الذوات) الذين كانوا ركيزة الحكم فى عهد إسماعيل ، والذين تقلص نفوذهم السياسى وأضيرت مصالحهم المادية عندما شكلت "الوزارة الأوروبية" ثم استعادوا مكانتهم لفترة محدودة بعد سقوط تلك الوزارة (أبريل – سبتمبر 1879)، حتى أسندت الوزارة إلى رياض باشا، فتسربت السلطة من أيديهم مرة أخرى، فكأن خلع إسماعيل كان نهاية عصرهم الذهبى، لذلك كونوا جماعة تزعمها شريف باشا (أكتوبر 1879) اتخذت من ضاحية حلوان – التى كانت منتجعاً لأرستقراطية ذلك الزمان – مركزاً لنشاطها، ضمت – بالإضافة إلى شريف باشا – عمر لطفى باشا وإسماعيل راغب باشا وشاهين باشا ومحمد راتب باشا ومحمد نشأت باشا، وجميعهم من كبار الذوات الذين شغلوا المناصب المدنية والعسكرية الرفيعة فى عصر إسماعيل.

وفى 4 نوفمبر 1879، نشرت جميعة حلوان بياناً بالفرنسية، طبعت منه عشرين ألف نسخة بعنوان "بيان الحزب الوطنى المصرى" ورغم أن أصحاب البيان خلعوا على أنفسهم

صفة تمثيل الأمة كلها، إلا أنهم لم يفكروا فى توزيع ترجمة عربية للبيان ليحشدوا الجماهير وراءهم، واكتفوا بالنص الفرنسى الذى كان موجهاً إلى ممثلى الدول الأوروبية فى مصر وإلى الأجانب المستوطنين بالبلاد، وشن البيان هجوماً عنيفاً على سياسة رياض باشا بقصد إسقاط وزارته، كما أوفدت الجمعية "أديب إسحاق" إلى باريس ليصدر جريدة عربية تولوا تمويلها لشن هجوم منظم ضد رياض.

وأعلن البيان أن أعضاء الحزب الوطنى المصرى المتحدثون بلسان الشعب المصرى يفضلون عدم الإعلان عن أسمائهم خشية تعرضهم لبطش "رياض" وناشدوا "العالم الحر المتمدن" وخاصة "بسمارك" التدخل لحمايتهم بالوسائل الدبلوماسية حتى يستطيعوا الإعلان عن أنفسهم، وتناول البيان بالنقد التدخل الأجنبى فى البلاد والدين العام، وأكد أن نظام الحكم القائم "وزارة رياض" سوف تقود البلاد إلى الخراب فالحكومة تخضع للأجانب خضوعاً تاماً، وتستغل ثروات البلاد لمصلحة الأجانب وكرر البيان ما جاء باللائحة الوطنية "التى قدمت إلى إسماعيل فى إبريل" من أن مصر لا تعانى حالة إفلاس مالى ، وأنها قادرة على سداد ديونها، وأنها حريصة على الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الدائنين لكنها ترى تحقيق ذلك بوسائل مختلفة عن تلك التى تنتهجها وزارة "رياض" وحدد البيان المطالب الآتية:

1. إسناد إدارة أمور البلاد إلى المصريين وحدهم "دون الأجانب".
2. نقل أملاك إسماعيل التى تنازل عنها قبل عزله إلى ملكية الدولة.
3. فك رهن موارد الدولة الموقفة على سداد الديون مثل: (السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وريع الدائرة السنية)
4. توحيد الديون جميعاً فى دين موحد بفائدة موحدة قدرها 4% سنوياً.
5. تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص تختارهم الدول صاحبة المصالح فى الديون المصرية، وتصدق الحكومة المصرية على اختيارهم للإشراف على تسديد الديون، دون أن يكون لهم حق التدخل فى الإدارة المصرية.

وأكد البيان على أن "الحزب الوطنى المصرى" عدو لدود للعنف والتطرف، وأنه يسعى لتحسين أحوال المصريين من خلال نظام تعليمى حديث، وأنه ينشد إصلاح نظام الضرائب والعمل على تخفيضها.

ومن الجلى أن "جمعية حلوان" التى خلعت على نفسها اسم "الحزب الوطنى المصرى " كانت تمثل ما يمكن أن نسميه "النادى السياسى للأرستقراطية المصرية" أو "نقابة الباشاوات" كبار الملاك الذين هبوا للدفاع عن مصالحهم التى أضيرت على يد التدخل الأجنبى الأوروبى، والتى أدت إلى إبعادهم عن مركز السلطة – لمصلحة الأوروبيين – بعد أن كانت حكراً لهم فى عهد إسماعيل، فأصبحت قسمة بين مجموعة محدودة من الباشاوات توالى "توفيق" والقوى الأوروبية التى أصبحت تتحكم فى مصير البلاد.

وفيما عدا ذلك البيان الشهير الذى أصدرته "جمعية حلوان" لا تشير المصادر إلى نشاط سياسى لتلك الجماعة إلا بعد قانون التصفية الذى ألغى دين المقابلة وزاد من قيمة ضرائب الأطيان العشرية فعادت الجمعية إلى ممارسة نشاطها بتقديم عريضة حملت 48 توقيعاً اتهموا فيها وزارة "رياض" بالاستبداد (16 مايو 1880) وطالبوا بتسوية دين المقابلة أسوة بما أتبع مع الديون الأخرى، وتخفيض الضرائب على الأطيان العشورية ورمت "رياض" بالاهتمام برعاية مصالح بيت "روتيشلد" أكثر من الاهتمام برعاية مصالح ملاك الأراضى الوطنيين، وكان على رأس الموقعين على العريضة زعماء "جمعية حلوان " محمد شريف باشا وإسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وعمر لطفى باشا، بالإضافة إلى بعض أعضاء مجلس شورى النواب المنحل مثل: عبد الشهيد بطرس "عن أعيان جرجا " والشيخ السادات، وجميع الموقعين على العريضة من كبار الملاك الذين أصيبت مصالحهم المادية فى الصميم بإلغاء المقابلة وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية.

وكان تقديم العريضة إلى "لجنة التحقيق العليا" الأوروبية يعنى محاولة الأرستقراطية التركية إقامة ائتلاف مع الأعيان، مما قد يكون مقدمة لعمل سياسى منظم ضد الحكومة، وهو ما لا يمكن أن يغفل عنه "رياض" ففكر فى نفى الباشاوات "شريف وشاهين وراغب" باعتبارهم زعماء المعارضة الموجهة ضد سياسة الحكومة، لكن القنصل الفرنسى اعترض بشدة على تلك الفكرة، فاكتفت الحكومة بتحديد إقامتهم ووضعتهم تحت رقابة

الشرطة، وامتثلوا للأمر فيما عدا شاهين باشا الذى فر إلى نابولى ليلحق بسيده إسماعيل هناك (14 يونيو 1880) فأصدر "توفيق" قراراً بتجريده من رتبته العسكرية وحرمانه من العودة إلى مصر لحصوله على رعوية دولة أجنبية (إيطاليا) والتمس اثنان آخران من زعماء "جمعية حلوان" سبيل النجاة من سطوة الحكومة بالحصول على الحماية النمساوية (محمد نشأت باشا وحافظ باشا).

ولم تكن الجماعة السياسية الثالثة – التى لعبت دوراً فى المعارضة الوطنية، وكونت قطاعاً من "الجبهة الوطنية" بلور جانباً من الأفكار السياسية التى حلقت حولها تلك الجبهة وشكلت إرهاصاً لثورة 1881 – 1882 بأحسن حظاً من جمعية حلوان ونعنى بتلك الجماعة "جمعية مصر الفتاة" السرية.

وقد شكل تلك الجمعية بالإسكندرية فريق من الشبان الشوام المثقفين فى أواخر عصر إسماعيل بتأثير واضح من جمال الدين الأفغانى، فقد كان أديب إسحق وسليم النقاش من قادة تلك الجمعية، كما انضم إليها عبد الله النديم ثم ما لبث أن تركها لعزوفه عن الاشتغال بالعمل السرى وتشير المصادر إلى أن معظم أعضاء الجمعية كانوا من الشبان المسيحيين الشوام واليهود المتمصرين المتمتعين بحماية بعض الدول الأوروبية وأنهم من أبناء العائلات الغنية بالثغر (أبناء تجار).

وفى نهاية حكم إسماعيل اتخذت الجمعية خطاً أساسياً متمشياً مع الخط السياسى لجماعة "جمال الدين الأفغانى" فأيدت فكرة خلع إسماعيل وتولية توفيق، ثم ما لبثت أن عدلت عن تأييد توفيق عندما أسفرت سياسته – بعد توليه الحكم – عن خضوع تام للأجانب فناصرت الأمير "عبد الحليم بن محمد على" المطالب بخديوية مصر ولعل وجود أديب إسحق بين قيادات هذه الجماعة يفسر وجود علاقة ما بين "جمعية مصر الفتاة" و"جمعية حلوان" فقد كان أديب إسحق وثيق الصلة بشريف باشا زعيم الجمعية الأخيرة.

غير أن جمعية مصر الفتاة لم تستمر طويلاً فى مزاولة نشاطها السرى فأغلقت عن نفسها فى سبتمبر 1879، عندما شكلت وفداً لمقابلة الخديوى توفيق، حيث قدم الوفد – باسم الجمعية – خطة مقترحة لإصلاح أحوال البلاد، وأبدوا استعدادهم للعمل تحت قيادة

الخديوى من أجل مصر ونشرت هذه المقترحات باللغتين العربية والفرنسية بعنوان : "لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديوى مصر".

وتعكس تلك اللائحة الأفكار الليبرالية التى كانت تبدو على الساحة السياسية فى مصر، والتى كان لها تأثيرها البين على شريحة المثقفين المنتمين إلى البورجوازية المصرية الوليدة، وتركت انعكاساً على العمل السياسى فى ظل ثورة 1881 – 1882، وإن كانت تبدو بمعايير أكثر تقدمية من المبادئ التى تضمنها مشروع الدستور الذى صدر فى ظل الثورة فقد قدمت الجمعية للإصلاحات المقترحة بمقدمة طويلة ناقشت فيها الرأى القائل بعدم صلاحية مصر للحكم النيابى، وانتهت إلى بطلان ذلك الرأى، واقترحت أن يتضمن القانون الأساسى (الدستور) المبادئ الآتية:-

1. أن يكون شخص رئيس الحكومة مقدساً وأن تحدد حقوقه.
2. أن توزع السلطة إلى إجرائية "تنفيذية" ونيابية "تشريعية" وقضائية.
3. أن يكون الوزراء مسئولون أمام الخديوى وأمام السلطة النيابية ويكون عزلهم وتنصيبهم متعلقاً بإرادة الخديوى.
4. أن تحقق المساواة بين جميع المصريين أمام الشريعة (القانون) وأن يكون لهم حق تولى الوظائف الحكومية دون تفرقة على أساس الدين أو الأصل.
5. المساواة بين المصريين فى توزيع عبء الضرائب، فتحصل من كل فئة من الشعب حسب "اقتدارها وتمكنها".
6. أن تصان الحرية الشخصية، فلا يقبض على أحد ولا يسجن أو ينفى إلا بمقتضى القانون.
7. أن تراعى حرمة المنازل إلا فيما يبيحه القانون.
8. أن تصان حرمة الأملاك فلا تنزع إلا لمنفعة عامة، على أن يعوض صاحبها بالعدل والإنصاف.

9. أن تكفل حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة.

10. أن تكفل حرية المطبوعات العامة، إلا إذا بلغت الحرية درجة الإخلال بالقانون والنظام.

11. ألا يعزل القضاة من مناصبهم.

12. أن تنظم الجندية ويجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص.

13. أن تصان ديون البلاد وتصان تعهدات الحكومة أمام دائنيها.

14. ألا يتم تحصيل أى ضريبة إلا بمقتضى القانون، إلا إذا أبت السلطة النيابية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون.

15. تراعى حرية الانتخاب واستقلال السلطة النيابية، مع تحقيق حقوقها وواجباتها وامتيازاتها وحرية المناقشات، وأن يكون لرئيس الحكومة حق فض المجلس.

واقترحت الجمعية أن تكون الهيئة النيابية مكونة من مجلسين:

مجلس نواب، ومجلس سناتو (شيوخ) يتقاسمان السلطة التشريعية بالاشتراك مع رئيس الحكومة (الخديوى)، ويكون للسناتو دون سواه السلطة فى محاكمة الوزراء ويتكون من عدد أقل كثيراً من عدد مجلس النواب، ويتولى رئيس الحكومة اختيار أعضائه من بين ذوى الخبرة من فئات محددة ويجدد اختيار ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات بطريق القرعة، ولكن الجمعية أبدت استعدادها للقبول بمجلس نيابى واحد "إذا رأى أرباب الخبرة ذلك" على أن يكون للرئيس الحق فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك.

ورأت الجمعية أن يشترط فيمن ينتمى إلى عضوية مجلس النواب أن يكون مصرياً، وحددت المصرى بأنه كل عثمانى مولود فى مصر أو مقيم بها منذ ثلاث سنوات على الأقل من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب وكذلك كل أجنبى متجنس بالجنسية المصرية، وأن يكون المرشح بالغاً من العمر 25 عاماً كاملة، متمتعاً بحقوقه المدنية

والسياسية، وألا يكون وزيراً أو وكيل وزارة، ويجوز انتخاب المتقاعدين من ضباط الجيش.

على أن يكون حق الانتخاب عاماً مكفولاً لجميع الوطنيين "ما داموا مشاركين فى الواجبات"، واعترضت الجمعية على فكرة حرمان من لا يدفعون ضرائب من حق التصويت لأن الصغار من ذوى الضراب يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم (السخرة) والنواب ينوبون عن مصالح الأمة كلها، لذلك يلزم أن يكون لجميع أفراد الأمة الحق المتساوى فى الانتخاب، ويجب استثناء من يتميزون بالاستحقاق والذكاء بصرف النظر عما يدفعون من الأموال، فيكون حق التصويت لكل من يعرف القراءة والكتابة ولا يقل عمره عن 21 عاماً، بما فى ذلك العثمانى المقيم بمصر لثلاث سنوات.

ودحضت الجمعية فكرة الانتخاب على درجتين، وقالت بضرورة الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر حتى يزيد الجمهور تنويهاً، وتستلفت الأفكار إلى النظر فى المصالح العمومية.

وأصدرت الجمعية جريدة ثنائية اللغة (عربية / فرنسية) باسم "مصر الفتاة" ركزت على المطالبة بالإصلاح السياسى الداخلى، ووجهت نقداً لاذعاً لاستبداد "رياض" مما دفع الحكومة إلى توجيه إنذار إلى الجريدة، ثم منعتها عن الصدور فى منتصف نوفمبر 1878.

وردت الجمعية على أساليب القمع تلك بتوزيع نشرة مطبوعة تطالب بحرية النشر، ناقشت فيها مبدأ حرية الصحافة من الوجهة القانونية، وكان توزيع هذه النشرة هو آخر نشاط علنى قامت به "جمعية مصر الفتاة" إذ طاردت السلطات أعضاءها، وقامت بنفى بعض قادتها إلى الخارج بتهمة ترويج الدعاية للأمير "عبد الحليم بن محمد على" المطالب بالخديوية.

ومن بين صفوف الجماعة السياسية الرابعة والأخيرة التى ساهمت فى تكوين "الجبهة الوطنية" برزت القيادة التى حملت لواء النضال الثورى عام 1881، ونعنى بذلك ما عرف بـ "الحزب العسكرى" أو التنظيم السرى للضباط المصريين من أبناء الفلاحين.

وقد ذكر أحمد عرابى فى النبذة التاريخية التى كتبها بقلمه لبلنت وضمنها الأخير ملاحق كتابه "التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر" أنه بدأ يهتم بالسياسة، ويفكر فى إنقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه فى الحملة الحبشية (حوالى عام 1875) إذ فتحت الظروف التى أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم فى مصر وزادت من الشعور بالمرارة تجاه الأرستقراطية التركية عنده وعند زملائه الضباط الوطنيين إذ أثبتت الحرب الحبشية فساد تلك الطبقة كما بدا من تصرفات كبار الضباط المنتمين إليها، فشكل أحمد عرابى جمعية سرية فى الجيش (عام 1876) ضمت عدداً من الضباط الوطنيين من أبناء الفلاحين من بينهم: (على الروبى ومحمد عبيد وعلى فهمى وعبد العال حلمى وألفى يوسف) ولكن "على الروبى وعرابى" كانا – على ما يبدو – من أنشط العناصر السياسية داخل الجيش، وأن الحكومة لم تكن غافلة عن نشاطها، إذ عندما وقعت مظاهرة فبراير 1879 التى قام بها طلبة المدرسة الحربية وبعض الضباط المفصولين من الخدمة، أتهم "عرابى والروبى" وزميل ثالث لهما هو "محمد النادى" بتدبير المظاهرة وحوكم ثلاثتهم أمام مجلس عسكرى مع "لطيف سليم" ناظر المدرسة الحربية وغيرهم من الضباط الوطنيين وانتهت المحاكمة بتبرئة الضباط وتشتيت شملهم بالنقل إلى مناطق متفرقة، ولكن قبل أن يتفرقوا اقترح عليهم عرابى تكوين "عصبة لخلع الخديوى" ورغم موافقة الضباط على فكرة "عرابى" لم يجدوا الظروف المواتية لتحقيق ذلك.

وقد اتخذ تنظيم الضباط شكله النهائى فى اجتماع 14 يناير 1881 الذى عقد بمنزل "عرابى" وحضره (عبد العال حلمى، وخضر السودانى، وعلى فهمى، ومحمد عبيد، وألفى يوسف، وأحمد عبد الغفار) وغيرهم من الضباط الوطنيين، للتباحث حول القرارات التى كانت تعدها الحربية لتنزيل رتب وفصل عدد من الضباط المصريين، وطالب "عرابى " المجتمعين بتحديد مطالبهم وتشكيل تنظيم منهم يكون له رئيس من بينهم يثقون به كل الثقة ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاضدتهم إذا أرادت الحكومة به شراً فوافق الحاضرون على الفكرة واختاروا "عرابى" رئيساً للتنظيم واستجاب أعضاء التنظيم لرأى "عرابى" باتباع الوسائل القانونية للمطالبة بتحسين أوضاع الضباط المصريين ، فيتقدمون بعريضة إلى رئيس النظار بمطالبهم، فإذا لم يستجب لهم تقدموا بعريضة أخرى

إلى الخديوى وأعدت العريضة التى تقرر تقديمها لرئيس النظار، ووقعها (عرابى، عبد العال حلمى، على فهمى) نيابة عن الضباط.

ولم يغفل أعضاء التنظيم العسكرى عن الاحتمالات المتوقعة فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم وقيام الحكومة بعمل مضاد أو قيام الضباط الأتراك بعمل ما ضد الضباط الوطنيين، فوضعوا الترتيبات اللازمة للقيام بانقلاب عسكرى، وروعى فى تلك الترتيبات التحفظ على الخديوى والعائلة الخديوية والنظار، وتأمين الجبهة الداخلية ضد أى تخريب قد يقع من العناصر الرجعية بحماية المؤسسات المالية والتجارية والقنصلية، والمحافظة على أرواح الأجانب تجنباً لتدخل خارجى.

وحرص التنظيم على بيان وجهة نظره للدول الأوروبية من خلال المذكرة التى قدمها "عرابى" إلى "البارون دى رنج" القنصل الفرنسى، رجاه فيها أن يبلغ قناصل الدول أنه لا خطر عليهم أو على رعايا دولهم من وراء تلك الحركة وذلك عشية تقدمه بالعريضة إلى "رياض باشا" رئيس النظار.

وقد وضعت قدرة التنظيم على العمل المباشر عندما وقعت حادثة قصر النيل الشهيرة (أول فبراير 1881) فأثبت مقدرته على تنفيذ خطته بدقة وفرض "الحزب العسكرى" بذلك نفسه على الساحة السياسية، فانضمت إليه قوى المعارضة السياسية التى نمت وتبلورت من خلال مجلس شورى النواب (الأعيان) والقوى الوطنية الأخرى التى عبرت عن نفسها من قبل من خلال نشاط الأفغانى وجماعته "الحزب الوطنى الحر" أو من خلال تجمع الأرستقراطية التركية "كبار الذوات من أعضاء جمعية حلوان" أو من خلال تجمع المثقفين ذوى الميول الليبرالية (جمعية مصر الفتاة) لتتكون من ذلك كله "جبهة وطنية" بزعامة الضباط المصريين الوطنيين أطلقت على نفسها اسم "الحزب الوطنى" واستخدمت الصحافة والخطابة لحشد الجماهير وراء قيادة "الجبهة الوطنية" بزعامة "أحمد عرابى " الذى أصبح يعرف برئيس الحزب الوطنى، كما اكتسب شرعية التحدث باسم المصريين جميعاً عندما حصل على توقيعات أعيان البلاد على توكيلات بإنابته عن الأمة للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وحددت "الجبهة الوطنية" فى ظل قيادتها الجديدة السياسة التى تعمل من أجلها فى العريضة التى تقدم بها الجيش، تظاهرت الأمة إلى الخديوى فى التاسع من سبتمبر 1881، وبلورت الجبهة الوطنية برنامجها السياسى فيما عرف ببرنامج "الحزب الوطنى المصرى" الذى نشره "بلنت" بجريدة "التايمز" اللندنية فى أول يناير 1882.

لقد كانت المعارضة الوطنية التى بدأت فى منتصف السبعينات وبلغت ذروتها عند نهاية ذلك العقد من القرن التاسع عشر بمثابة رد الفعل للزحف الإمبريالى على مصر الذى بدأ عند منتصف القرن، وإذا كانت ظروف المجتمع المصرى قد دفعت بالقوى البورجوازية الوليدة إلى تصدر المعارضة لحماية مصالحها التى أثيرت من جراء الضغوط الإمبريالية التى تعرضت لها البلاد فتناست التناقضات القائمة بين شرائحها المختلفة (وخاصة الأعيان والذوات الأتراك) إلى حين لتتجمع فى جبهة وطنية حاولت التصدى للتدخل الأجنبى والسلطة الأوتوقراطية التى ساعدت على تسرب النفوذ الأوروبى إلى مصر والإضرار باقتصادها الوطنى، فإن تلك الجبهة الوطنية تعرضت إلى التصدع عندما بلغ التدخل الأجنبى ذروته، وبدأت نذر الاحتلال البريطانى تبدو فى الأفق، فعادت التناقضات الاجتماعية تطل برأسها من جديد لتشق صف "الجبهة الوطنية" واختارت بعض القيادات التى لعبت دوراً هاماً فى العمل السياسى تحت لواء الجبهة النجاة بمصالحها والوقوف إلى جانب الخديوى والإنجليز، على حين استمرت القيادات الوطنية الأخرى فى تدعيم الثورة حتى النهاية.

الفصل الثامن
مصر تحت الاحتلال البريطانى (1882 – 1914)

دخلت الجيوش البريطانية مصر بحجة سحق "العصيان العسكرى" وحماية الخديوى والمصالح الأوروبية، وأكدت بريطانيا للدول أن الاحتلال مؤقت مرهون بتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها ولم تمس المؤسسات الدولية التى فرضت على البلاد (كصندوق الدين والمحاكم المختلطة) كما لم تغير شكل العلاقة بين مصر وتركيا، ولذلك كان لزاماً على الاحتلال أو يوجد مبرراً قوياً لاستمراره فى البلاد، يضمن له الإمساك بزمام السلطة فيها، فكانت خطة الإصلاح الوئيدة التى كانت تستهدف خدمة المصالح الاستراتيجية والتجارية البريطانية، وتخفيف ضغط القوى الأوروبية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين أحوال مصر الاقتصادية بصورة تمكنها من سداد ما عليها من ديون.

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل التطور مرت بهما السياسة البريطانية تجاه مصر فى عهد الاحتلال:

1. المرحلة التى تبدأ بالاحتلال بعد هزيمة التل الكبير (14 سبتمبر 1882) وتنتهى بفشل مشروع اتفاقية "دراموند وولف" (يوليو 1887)، وهى مرحلة كان وضع الاحتلال فيها موقوتا، ومن ثم كانت سياسته فى مصر تتميز بالحرص ومراعاة عدم تجاوز المهام التى أخذتها بريطانيا على عاتقها عندما جاءت إلى مصر.

2. مرحلة ما بعد فشل اتفاقية "دراموند وولف"، أو مرحلة الاحتلال الدائم، حيث بدأت بريطانيا تتوسع فى مشروعات الإصلاح الداخلى بعد ما أيقنت أن وجودها فى مصر ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها فى الهند، ولذلك أخذت بريطانيا تخطط من أجل استمرار الوجود البريطانى فى مصر.

وكان الهدف الرئيسى للسياسة البريطانية فى مصر فى المرحلة الأولى هو الجلاء عن البلاد متى أصبحت أحوالها الإدارية والاقتصادية تسمح بذلك، فوزارة الأحرار التى تولت

السلطة فى بريطانيا عشية الاحتلال لم تكن ترغب فى استمرار الاحتلال حتى لا تفسد الصداقة التقليدية بين حزب الأحرار وفرنسا من ناحية، وبسبب الوعود التى قطعها الحزب للناخبين خلال المعركة الانتخابية من ناحية أخرى، وإنما كانت تهدف إلى تحقيق الهدوء والاستقرار فى مصر حتى لا تؤدى الاضطرابات والقلاقل الداخلية إلى تهديد المصالح الاستراتيجية البريطانية فى الطريق إلى الشرق.

ولتحقيق هذه الغاية كان على بريطانيا أن تعمل على إحياء ما يثبت صلاحيته من النظم الإدارية أو استحداث نظم جديدة تتلاءم مع الحاجات الفعلية للبلاد على أن يتم ذلك فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات فقد كان الأحرار يعدون مصر عبئاً كبيراً يجب على بريطانيا أن تتخلص منه بالجلاء، بينما كان المحافظون يرون ضرورة أن تتحمل بريطانيا تبعة إدارة مصر، وعدوا ذلك ضرورة حيوية بالنسبة لبريطانيا، وإرجاء النظر فى فكرة الجلاء إلى حين تقوم بمصر نظم إدارية متينة على الطراز الغربى، ويعاد تنظيم المجتمع المصرى ذاته.

وساعد على التريث فى رسم سياسة بريطانية بعيدة المدى خاصة بمصر فى تلك الحقبة أن إنجلترا لم تكن مطلقة اليد فى مصر فقد كانت مصر تتمتع بحكم ذاتى فى إطار السيادة العثمانية وكان يمثل بريطانيا فى مصر قنصل عام لا يزيد مركزه أهمية من الناحية النظرية عن غيره من قناصل الدول، وهو يتبع الخارجية البريطانية (بالطبع) ولا صلة له بوزارة المستعمرات، فحتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت الخارجية البريطانية ترسم السياسة الخاصة بمصر، ومارس قنصل بريطانيا العام فى مصر صلاحيات واسعة لم يكن يكفلها له وضعه القانونى فى البلاد، كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بحق التدخل فى شئون مصر الداخلية بصورة أو بأخرى من خلال المؤسسات الدولية الموجودة بمصر مثل صندوق الدين والمحاكم المختلطة واستناداً إلى الامتيازات الأجنبية.

وجرت أول محاولة لرسم سياسة بريطانية خاصة بمصر على يد "لورد دافرن" السفير البريطانى بالأستانة الذى قدم إلى مصر فى نوفمبر 1882 لدراسة الأحوال الداخلية للبلاد وتقديم المقترحات اللازمة للنهوض بها، وكانت التعليمات التى زوده بها "جرانفيل" –

وزير الخارجية – تنص على أن تقوم عملية إعادة تنظيم الإدارة على أساس تقديم ضمانات كافية لاستمرار السلام والنظام والرخاء فى مصر لتدعيم سلطة الخديوى وتطوير الحكم الذاتى بصورة تضمن وفاء مصر بالتزاماتها المالية نحو الدول الأوروبية.

وتضمنت التعليمات الصادرة "لدافرن" أن يدرس وضع الجيش والشرطة وأن يقترح وضع نظام بديل للرقابة الثنائية، وأن يعمل على تخفيض عدد العناصر الأجنبية فى فروع الإدارة المصرية المختلفة، وتطوير النظام القضائى، وإعادة تقدير الضرائب بصورة تكفل تحقيق المساواة بين الناس وتطوير المجالس النيابية ومنع تجارة الرقيق وتحديد الوضع الخاص بقناة السويس حتى إذا أمكن حل هذه المشاكل جميعاً كان باستطاعة القوات البريطانية الانسحاب من مصر دون أن تخشى تجدد الاضطرابات الداخلية.

وقد أعطى تقرير "دافرن" الذى صدر فى فبراير 1883 انطباعاً مفاده أن الاحتلال لن يطول أمده ولم يلق التقرير بالاً إلى الشئون المالية، فلم يتناولها بالبحث التفصيلى ربما لكونها ذات طابع دولى تمس المصالح الأوروبية عامة وإن كان "دافرن" قد شعر أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل والاستفادة القصوى منها فى الرى، ولذلك نصح الحكومة المصرية بالاستعانة بمهندسى الرى الإنجليز الذين يعملون فى الهند للعمل على إصلاح نظام الرى فى مصر، واستجابت الحكومة المصرية للنصح فعينت "مونكريف " مديراً للرى، وكان من المهندسين الذين خدموا سنوات طوال بالهند وروما وذهب "دافرن" فى تقريره إلى أن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد، وأن إنشاء جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض، على أن يتولى قيادته إنجليزى لمدة من الزمن (لم يحددها التقرير) يعاونه لفيف من الضباط الإنجليز، كذلك رأى أن توضع الشرطة تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من الأوروبيين، يعاونهما فى ذلك بعض المفتشين البريطانيين.

وأشار التقرير إلى ضرورة إصلاح النظام القضائى فقد عد "دافرن" غياب القوانين والتشريعات المحددة ونظام المحاكم التى تتولى فض المنازعات من بين الأسباب التى تؤدى إلى الاضطرابات الداخلية فى مصر، لأن أحد عوامل قيام الثورة العرابية فى رأيه

استفحال مشكلة ديون الفلاحين مما دفع هؤلاء إلى التمادى فى الاستدانة إثقال كواهلهم بالأعباء المالية فتولد السخط بينهم وهدد الاستقرار السياسى بالخطر وأشار إلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى كانت قد أقرت فى 17 نوفمبر 1881 وتعطل العمل بها نتيجة ظروف الثورة العرابية وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية وإسناد وظيفة النائب العام إلى إنجليزى.

وقد صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة فى يونيو 1883 على نحو مشابه لما جاء بلائحة 1881، فأنشئت المحاكم الابتدائية بالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات ، وأنشئت محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية، ومحكمة استئناف بالقاهرة ومحكمة التمييز (النقض والإبرام) والنيابة العامة وصدر القانون المدنى ثم القانون التجارى، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات، وقانون تحقيق الجنايات تباعاً فيما بين أكتوبر ونوفمبر 1883، وكانت جميعها على نسق القوانين التى تطبقها المحاكم المختلطة.

أما عن نظام الحكم فقد رأى "دافرن" الإبقاء على السلطة الفردية التى كانت للخديوى على أن يكون مجلس النظار بمثابة مجلس استشارى له مع إيجاد صورة شكلية للحكم الذاتى تتمثل فى مجالس نيابية تعطى أصحاب المصالح الحيوية فى البلاد فرصة إسماع أصواتهم دون أن تقيد الحكومة لسلطة نيابية حقيقية، وهكذا أشرف "دافرن" على وضع القانون الأساسى الذى صدر فى أول مايو 1883، ونص على إنشاء مجالس للمديريات تتكون من عدد يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء منتخبين يرأسهم المدير، وتقتصر مهمة هذه المجالس على النظر فى الشئون المحلية المتعلقة بالمديرية، كما قرر إنشاء مجلس "شورى القوانين" ويتكون من ثلاثين عضواً، تعين الحكومة أربعة عشر منهم بما فيهم الرئيس كأعضاء دائمين، وتختار مجالس المديريات مثل هذا العدد، وتنتخب مدينة القاهرة عضواً، كما تنتخب الإسكندرية وبعض الثغور الأخرى عضواً آخر وكان لهذا المجلس حق مناقشة الميزانية على ألا يتعرض للبنود الخاصة بالتزامات مصر الدولية، ولكن قرارات المجلس لم تكن ملزمة للحكومة التى كان عليها فقط أن توافى المجلس بأسباب رفض تلك القرارات.

وبالإضافة إلى ذلك نص القانون الأساسى على إنشاء "جمعية عمومية" تتكون من 82 عضواً هم: الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين و46 نائباً يقوم السكان بانتخابهم وفق شروط معينة، وتقرر ضرورة موافقة الجمعية العمومية على الضرائب قبل فرضها وضرورة أخذ رأيها فى القروض العامة، وشق الترع، ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأطيان حسب أنواعها، كما كان لها الحق فى إبداء الرأى فى المسائل الاقتصادية والمالية والإدارية دون أن تلتزم الحكومة بهذا الرأى.

وصدر مع القانون الأساسى قانون للانتخاب خول لكل مصرى بلغ العشرين من عمره حق الانتخاب على أن لا يكون ثمة ما يحول دون تمتعه بهذا الحق، كأن يكون قد حكم عليه جنائياً، أو طرد من وظيفته بموجب حكم قضائى.

وللناخبين حق انتخاب مندوبى الانتخابات، وهؤلاء بدورهم ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجالس المديريات وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والثغور، أى أن الانتخابات للجمعية العمومية ولمجالس المديريات كانت على درجتين ، أما انتخاب مجلس شورى القوانين فكان على ثلاث درجات.

ولم يدعو "دافرن" إلى التوسع فى الإصلاحات الإدارية والمالية فى مصر رغم أن اهتمامه الكبير بتحسين الرى وترقية الزراعة قد يفسر على أنه اتجاه إلى استغلال الموارد الاقتصادية للبلاد بما يخدم مصالح الأوروبيين غير أن هذا الاهتمام يتمشى مع اتجاه السياسة البريطانية نحو مصر فى ذلك الحين من حيث الاقتصار على تحسين الموارد الاقتصادية للبلاد بصورة تجعلها قادرة على سداد الديون، والعمل على استقرار الأمن والنظام داخل البلاد، ولم يلق "دافرن" بالاً إلى وسائل قد تمد حجر الزاوية بالنسبة للاتجاه نحو الاستغلال الاقتصادي مثل السكك الحديدية والعملة والبنوك والتسويق والصادرات وخاصة المواد الخام اللازمة للصناعة، وغير ذلك من أمور تتصل بالأهداف الاقتصادية للاحتلال ولم ير تقرير "دافرن" فى مصر مورد للمواد الخام الضرورية لبريطانيا، أو سوقاً لتصريف المصنوعات البريطانية أو استثمار الأموال الأوروبية فقد كان التركيز فى ذلك الحين على قيمة مصر الاستراتيجية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية.

ليس معنى هذا أن مطامع بريطانيا لم تمتد إلى ناحية الاستغلال الاقتصادي لموارد البلاد، أو فتح المجال أمام رؤوس الأموال البريطانية للحصول على فرص استثمار مريحة فى مصر، فإن هذا الجانب وإن بدا محدود الأهمية فى مستهل عهد الاحتلال إلا أنه كان وارداً على الأقل فى أذهان الرجال الذين أوكل إليهم أمر تطبيق السياسة البريطانية فى مصر، فقد جاء معظمهم من الهند حيث التجربة الاستعمارية البريطانية العريقة، ومهد "دافرن" فى تقريره لذلك بإشارته إلى التشابه الكبير بين مصر والأقاليم الزراعية التى تعتمد على الرى فى شمال الهند، ولذلك كان من الطبيعى على حد قول "دافرن" الاستفادة بالتجربة الهندية عند النظر فى أمور مصر، وهذا على الرغم من أن "دافرن" نفسه لم يتصل بالهند من قريب أو بعيد.

ولكن ثمة سبب جوهرى فى اتخاذ التجربة الاستعمارية فى الهند نموذجاً يحتذى به عند رسم السياسة البريطانية فى مصر هو أن الرجال الذين أرسوا دعائم تلك السياسة كانوا ينتمون إلى المدرسة الاستعمارية الهندية، واكتسبوا خبرة من خدمتهم الطويلة بالهند.

وقد استمد كرومر من الهند الكثير من النظم التى أدخلها فى مصر، ولم يوافق أولئك الذين ذهبوا إلى عدم صلاحية تلك النظم لمصر، فقد كان يعتقد أن أحوال مصر مطابقة لأحوال الهند وأن الحكومات المحلية فى كلتا البلدين كانت مستبدة وفاسدة وعاجزة عن إدارة الشئون المالية ومن ثم يجب اتباع سبل متماثلة لتحقيق الإصلاح فى البلدين ولذلك اعتبر التجربة الهندية مصدراً يمكن الرجوع إليه لحل المشاكل الإدارية فى مصر، ولا ريب أن علو كعب المدرسة الاستعمارية الهندية فى مصر كان يشكل رصيداً قوياً يدعم الوجود البريطانى فى مصر ويمهد السبيل لاستمراره، وهو ما كان يتنافى مع الأهداف المعلنة لبريطانيا وهى الجلاء عن مصر عندما يتحقق استقرار الأمور ويستتب الأمن فى البلاد.

وكان اندفاع "كرومر" وغيره من المسئولين الإنجليز بمصر نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات الإدارية بالبلاد، موضع خلاف بينهم وبين الخارجية البريطانية، فقد كان "كرومر" يرى استحالة الجلاء عن مصر دون إعادة تنظيم البلاد على نحو يضمن عدم عودة الاستبداد القديم والفوضى الداخلية وقدم الكثير من المقترحات لوزارة الخارجية

البريطانية التى كانت تدور حول الإصلاح الإدارى ورأى أن تحقيق تلك الإصلاحات يصبح من السهولة بمكان إذا أطلقت يد الحكومة المصرية وحررت من القيود التى يفرضها وضعها الدولى وتعدد المصالح الأوروبية فيها، ورأى أن تنفيذ النظام الذى وضعه "دافرن" من الصعوبة بمكان إذا أصرت فرنسا على عرقلة جهود بريطانيا فى مصر واقترح على الخارجية البريطانية (أكتوبر 1882) إرسال مذكرة إلى الدول تشرح الصعوبات التى تواجهها فى مصر، وكان يعتقد أن القيود الدولية التى فرضت على الحكومة المصرية تحول دون إنجاز الإصلاحات التى تؤدى إلى جلاء الإنجليز عن مصر.

غير أن مرحلة الحرج التى اتسمت بها سياسة الاحتلال البريطانى فى مستهل عهدها، ما لبثت أن أفسحت الطريق لسياسة ثابتة وصفها "ملنر" بالحماية المقنعة، وهى نمط فريد من العلاقات الاستعمارية، تهدف إلى السيطرة التامة على البلاد لدوافع استراتيجية بالدرجة الأولى، ثم اقتصادية بالدرجة الثانية، دون أن تتحول هذه العلاقة الفردية إلى حكم استعماري مباشر.

فقد تغيرت الظروف من وجهة نظر الإنجليز بعد نجاح الثورة المهدية فى السودان وتهديد المهديين لحدود مصر نفسها مما كان يهدد بانضمام جماهير الفلاحين المصريين الساخطين إلى صفوفهم وهو ما يعرض النظام والأمن فى مصر للخطر، وهى الذريعة التى اتخذت مبرراً للاحتلال، لذلك أصبح من الخطورة بمكان أن يجلو الإنجليز عن مصر، فإذا كانت الظروف الدولية تحتم على بريطانيا الجلاء، فلا بأس من إطالة أمد البقاء فى مصر عن طريق بذل الوعود بالجلاء دون تحديد موعد ثابت لإنجازه.

وبذلت عدة محاولات لكسب تأييد الدول المعنية بأمر مصر للسياسة البريطانية الخاصة بمصر، أو على الأقل تحييد تلك الدول حتى لا تعرقل تلك السياسة، فعقد مؤتمر فى لندن (صيف 1884) للنظر فى مالية مصر انتهى بالفشل، وإن كان قد تم عقد قرض قدره تسعة ملايين جنيه مصرى بضمان جميع الدول صاحبة المصالح المالية فى مصر.

مفاوضات (دراموند وولف)

وفى يونيو 1885، حل "سولسبرى" محل "جلادستون" فى رئاسة الوزارة وشرع فى إيجاد تسوية للمسألة المصرية مع تركيا صاحبة السيادة على مصر، فأوفد لهذه الغاية "هنرى دراموند وولف" إلى الأستانة وزوده بتعليمات تقضى بالعمل على تحديد موعد للجلاء عن مصر فى المستقبل القريب بشرط ضمان استمرار المصالح البريطانية فى مصر بأن يوافق السلطان على عودة إنجلترا إلى احتلال مصر متى أرادت ذلك، وكان السلطان "عبد الحميد الثانى" مستعداً للقبول بشروط بريطانيا، غير أن فرنسا لم تقبل الموافقة على عودة إنجلترا إلى احتلال مصر من حيث المبدأ، وظاهرتها روسيا فى موقفها هذا.

وأسفرت مفاوضات "دراموند وولف" بالأستانة عن توقيع اتفاق مع وزير خارجية تركيا (24 أكتوبر 1885) نص على إيفاد مندوب سامى عثمانى وآخر إنجليزى إلى مصر تكون مهمتهما البحث عن أحسن السبل لتهدئة الأحوال فى مصر وإقرار السلام فى السودان ، والتفاهم مع الخديوى حول إعادة تنظيم الجيش المصرى ودراسة الأحوال الإدارية فى مصر واقتراح التعديلات التى يمكن إدخالها عليها، على أن يؤدى ذلك إلى توقيع اتفاقية تحدد موعداً مناسباً لانسحاب القوات البريطانية فى مصر وحضر المندوبان الساميان : الإنجليزى "دراموند وولف" والعثمانى "الغازى مختار باشا" إلى مصر، واستمرت المفاوضات بينهما لمدة ثمانية عشر شهراً، وفى أثناء ذلك وصل الأحرار إلى الحكم فى بريطانيا لفترة قصيرة، ثم عاد "سولسبرى" مرة أخرى إلى رئاسة الوزارة (يونيو 1886) ولكن موقفه من المسألة أصبح أشد صلابة، إذ بينما استمر يؤمن بالاحتفاظ بالتوازن بين الدول الأوروبية، ورأى أن أفريقيا ستكون محط أنظار أوروبا وموضع تنافس دولهما من أجل تكوين المستعمرات، ومن ثم تبدو أهمية مصر الحيوية بالنسبة لبريطانيا لوقوعها على الشريان الذى يربط بريطانيا بالهند، وعلى حين أنه لم يتراجع عن سياسة "دزرائيلى" التى تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية كسبيل لوقوف تقدم الروس نحو شرق البحر المتوسط، فإنه بدأ يرى علامات الاحتضار تبدو على تلك الإمبراطورية، ومن ثم تصبح مصر ذات أهمية فائقة بالنسبة لبريطانيا من الناحية الاستراتيجية.

ونص الاتفاق الذى توصل إليه "دراموند وولف" مع المندوب العثمانى (22 مايو 1887) على جلاء الحامية البريطانية فى خلال ثلاث سنوات، وانسحاب الضباط الإنجليز من الجيش المصرى بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية بسنتين، على أن تعد مصر بلداً محايداً ولكن نص فى المادة الخامسة من الاتفاق على أن تعدل القوات البريطانية عن الجلاء فى حالة احتمال قيام خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء إلى أن يزول هذا الخطر، على أن يكون لتركيا وبريطانيا حق إرسال قوات إلى مصر واحتلالها فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر، فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طوال مدة احتلال الجيش البريطانى لمصر.

وقد وضعت هذه الاتفاقية السلطان فى موقف لا يحسد عليه، فإذا صدق على الاتفاقية قد يعطى ذلك سابقة للدول الأوروبية فتقدم على احتلال بعض بلاد الإمبراطورية العثمانية، ثم تجلو عنها وتحتفظ لنفسها بحق العودة لاحتلالها متى شاءت أسوة بما نالته بريطانيا فى مصر، وإذا اعترض السلطان على ما جاء بالاتفاقية قد يفقد ما بقى له من سيادة اسمية على مصر، وهما أمران إحداهما مر.

وكان لابد من تصديق السلطان على الاتفاقية حتى تصبح سارية المفعول، فاعترض عليها سفيرا فرنسا وروسيا بالأستانة لما تضفيه على المصالح البريطانية فى مصر من مركز ممتاز لابد أن تنعكس آثاره على مجريات الأمور فى البحر المتوسط، وأسفرت مساعى الدولتين عن إحجام السلطان عن التصديق على الاتفاقية، فأصبحت كأن لم تكن وبذلك انتهت مفاوضات "دراموند وولف" بالإخفاق التام.

أما الغازى مختار باشا فقد بقى بمصر – رغم إخفاق المفاوضات – لأنه اعتبر أن مهمته هى مطالبة بريطانيا بالجلاء، وهى مهمة لا تنتهى إلا بتحقيق الجلاء، وصرح غير مرة أنه يعد نفسه (احتجاجاً حياً على الاحتلال) فكسب بذلك عطف المصريين.

غير أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى وقت اشتد فيه التنافس بين الدول الأوروبية فى إفريقيا، وحتى تضمن

سلامة مواصلاتها مع الهند فاستمرت تمارس إدارة مصر من خلال (الحماية المقنعة)، وأصبح المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الفعلى للبلاد، فهو الذى يتولى اختيار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية ونصائحه التى يسديها إلى الحكومة المصرية – فى حالة الضرورة – ملزمة لا تقبل المناقشة.

واستمر وضع إنجلترا فى مصر غير محدد – من الناحية الدولية – حتى استطاعت أن تسوى خلافها مع فرنسا بتوقيع الوفاق الودى (1904) وبذلك أطلقت يدها فى مصر، غير أنها أبقت الوضع على ما كان عليه، فلم تستبدل الحماية المقنعة بحماية صريحة إلا فى عام (1914) عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وانضمت تركيا إلى معسكر الوسط ضد الحلفاء.

الأوضاع الاقتصادية

وبحلول عام (1888) تبدأ المرحلة الثانية من السياسة البريطانية فى مصر، فقد كان ذلك العام نقطة تحول بالنسبة لتلك السياسة إذ أصبح من السهولة بمكان بالنسبة للموظفين البريطانيين فى مصر أن يضعوا مخطط طويل المدى للإصلاح الإدارى وأن يطمئنوا إلى بقائهم حتى يتم تنفيذ تلك الإصلاحات، وكان النفوذ البريطانى سائداً بصورة ملحوظة فى نظارة الأشغال العمومية ونظارة المالية، وتركزت جهود الخبراء الإنجليز على تحقيق الاستقرار المالى فى البلاد بصورة تكفل سداد الديون، ومن ثم اهتموا بتحسين الموارد الزراعية.

ولم يكن "سولسبرى" وحكومة المحافظين متحمسين لفكرة تطوير اقتصاديات مصر، فقد كان همهم الأساسى ضمان الوجود البريطانى فى مصر بأقل تكلفة ممكنة، فلم يكن من المتوقع أن تقبل الطبقات صاحبة المصالح الاقتصادية فى مصر بإصلاحات من شأنها أن تؤدى إلى تغيير البناء الاجتماعى فى البلاد، ولا تنسى توزيع المصالح المادية أو البناء الاجتماعى القائم من قريب أو بعيد، ووجهت هذه الحقائق السياسية الإصلاحية التى تولى الاحتلال تنفيذها فى مصر مدفوعاً بعوامل عديدة من بينها أن البلاد غارقة فى الديون ، وأن عليها أن تسدد هذه الديون ولذلك يجب إصلاح المالية المصرية بصورة تحقق التوازن بين الموارد والمصروفات، ولأن سداد الديون للدول الأوروبية من شأنه أن يقلل

من الضغوط التى كانت تقع على بريطانيا من تلك الدول لإنهاء الوجود البريطانى ويسقط حجتها فى ذلك.

واستمر الهيكل الإدارى على ما كان عليه قبل عام 1888، وظل الحل والعقد بيد المستشارين الإنجليز بالنظارات المصرية دون أن يلقى الإنجليز مقاومة تذكر، اللهم إلا تلك الأزمات التى نشبت بينهم وبين رؤساء النظارات الذين تولوا الحكم فى تلك الفترة – رغم استعدادهم التام للتعاون مع الاحتلال – وأسفرت عن استقالة محمد شريف باشا حين رفض الموافقة على اتجاه الإنجليز إلى إخلاء السودان واستقال نوبار باشا بسبب معارضته الإشراف الإنجليزى على البوليس، واستقال رياض باشا بسبب عدم موافقته على تعيين المستشار القضائى الإنجليزى، وأخيراً وجد المعتمد البريطانى ضالته المنشودة فى شخص مصطفى فهمى باشا الذى كان على استعداد تام لتنفيذ رغبات الإنجليز دون أدنى معارضة، فقدر له أن يشغل منصب رئاسة النظار لمدة لا تقل عن ستة عشر عاماً.

وحظى الرى بالقدر الكبير من عناية الاحتلال، وبنيت على أساسه سياسة الاحتلال الزراعية التى كان حجر الزاوية فيها تخصص مصر فى إنتاج القطن، ولابد لزراعة القطن من ضمان قدر وفير من الرى الصيفى، لذلك واصل الاحتلال سياسة توفير الرى الدائم، فأصلحت القناطر الخيرية 1891، وأقيمت قناطر على النيل عند أسيوط (1902)، وزفتى (1903)، وإسنا (1908)، وأنجز العمل فى خزان أسوان (1902) وتمت تعليته للمرة الأولى (1912) لمواجهة متطلبات الرى الدائم فى الدلتا ومصر الوسطى، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراض الزراعية التى زادت مساحتها من 4.700.000 فدان فى عام (1894) إلى 5.460.000 فدان فى عام (1914) أى بنسبة تبلغ نحو 16% وعدلت الدورة الزراعية فأصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأراضى أكثر من مرة واحدة.

وقد رسمت سياسة الرى بدقة حتى ترضى أصحاب المصالح الاقتصادية فى البلاد، سواء كانوا من الأجانب – كشركات الأراضى والبيوت المالية وأصحاب مصانع الغزل بإنجلترا وأوروبا وحملة سندات الدين المصرى – أو من أبناء البلاد، ونعنى بهم طبقة ملاك الأراضى الذين استفادوا من سياسة الرى فى عهد الاحتلال استفادة كبيرة.

وترتب على سياسة الرى ارتفاع قيمة الأراضى التى كانت تستفيد من الرى الصيفى، لما أصبح يتوفر لتلك الأراضى من مزايا إنتاجية وازداد الطلب على الأطيان الزراعية نتيجة الرخاء الاقتصادي الذى شهدته البلاد منذ عام 1897 الذى ارتفعت فيه أسعار القطن وتوفرت الأموال فى أيدى متوسطى الملاك وكبارهم، وارتفعت قيمة الأراضى التى تتمتع بالرى الدائم لكونها تخصص لزراعة القطن، ذلك المحصول الذى وجهت إليه سلطات الاحتلال عنايتها، وعملت على أن تتخصص مصر فى إنتاجه مما أدى إلى ربط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمى، وأصبح القطن – فى عهد الاحتلال – يمثل ما يتراوح بين 81% و93% من صادرات البلاد، وبذلك تعرضت البلاد لمخاطر الاعتماد على محصول واحد.

ولقد أخذت سلطات الاحتلال بمبدأ الحرية الاقتصادية، وجعلته حجر الزاوية فى السياسة الاقتصادية التى رسمتها للبلاد، فحرص على عدم توريط الحكومة فى توجيه السياسة الزراعية، أما بالنسبة للتجارة، فقد اتبع الاحتلال سياسة الباب المفتوح وهى سياسة أدت إلى وأد الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى البلاد، وكانت هذه السياسة تستند إلى ضآلة الرسوم الجمركية المقررة على الواردات، إذ عقدت الحكومة اتفاقيات منذ عام 1884 وحتى عام 1901 مع عدد من الدول الأوروبية التى كانت تقوم بينها وبين مصر علاقات تجارية، وتحددت الرسوم الجمركية على الواردات بما يتراوح بين 8% و10 % من قيمتها، وترتب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالمنتجات الأوروبية التى كانت تفوق الصناعات المحلية جودة، وبدأ يحدث تحول فى عادات الاستهلاك فزاد الإقبال على المنتجات الأجنبية، وكسدت بالتالى سوق المصنوعات المحلية، وبذلك أخذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجياً.

ووقفت السياسة الجمركية حجر عثرة فى وجه بعض أثرياء المصريين الذين حاولوا اقتحام مجالات الأعمال المالية والصناعية، من ذلك المحاولة التى قام بها اثنان من الممولين المصريين لإقامة مصنع للزجاج بالإسكندرية (1885) ومشروع شركة الغزل والنسيج بالإسكندرية (1896)، وشركة سكك حديد الفيوم الضيقة (1898)، وقد فشلت

جميع تلك المحاولات بسبب مقاومة الاحتلال لها وعدم استطاعتها الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية.

وبذلك حرص الاحتلال على إبقاء الممولين المصريين فى إطار الدور المخصص لهم داخل نظام اقتصادي متخصص فى إنتاج القطن لتوفير المواد الأولية للصناعة البريطانية، حتى تظل مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بالاستعمار البريطانى، إذ لم يسمح الاحتلال لرأس المال الوطنى أن ينفرد بالعمل فى المشروعات المالية الكبيرة، وإنما كان له مكان الشريك الأصغر، وترتب على هذه السياسة تجميد العلاقات الاجتماعية الإنتاجية وإيقاف نموها، وهو أمر يتفق مع السياسة الاستعمارية، لأن تطور قوى الإنتاج يصاحبه تطور لحركة التحرر الوطنى، ومن ثم كان من مصلحة الاستعمار أن يجمد العلاقات الاجتماعية الإنتاجية بأن يوجه الاقتصاد المصرى نحو التخصص فى إنتاج المواد الخام فقط واستيراد المنتجات من الخارج.

وقد اتفقت مصلحة الاستعمار مع المصالح الطبقية للبورجوازية الزراعية المصرية حتى ما قبيل الحرب العالمية الأولى، لأن نمو القوى الإنتاجية لابد أن يصاحبه نمو للطبقة العاملة وازدياد لنشاطها بما يترتب على ذلك من آثار على حركة الصراع الاجتماعى ، لذلك كانت مجاراة الاستغلال الاستعماري أخف الضررين بالنسبة للبورجوازية المصرية.

كذلك لم تتأثر البورجوازية المصرية تأثراً كبيراً بسياسة الاحتلال الجمركية لأن استثماراتها كانت تتركز فى الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى تحدد أسعاره حسب حركة العرض والطلب فى السوق العالمية، كما أن هذه الطبقة كانت تمثل القطاع العريض من مستهلكى المنتجات الأجنبية، لأنها كانت الطبقة الثرية التى يجرى المال وفيراً بين أيديها، ومن ثم كان يهمها أن تحصل على حاجاتها من المواد والمصنوعات الاستهلاكية المستوردة بأسعار رخيصة، وهو ما كانت توفره لها السياسة الجمركية التى اتبعها الاحتلال، والتى لم تؤدى إلا إلى إفقار صغار المنتجين المحليين من طوائف الحرف التى عجزت عن المنافسة الأجنبية.

واقتصر استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على مجالات تقليدية تخدم الاقتصاد الزراعى أيضاً، كشركات الرهن العقارى والبنوك والشركات المالية التى تتولى تقديم القروض للمزارعين، وشركات الأراضى الزراعية التى كانت تتولى استصلاح الأراضى البور وإعادة بيعها فى مساحات صغيرة للراغبين فى الشراء، وشركات النقل كالترام والسكك الحديدية الضيقة والملاحة النهرية وشركات المرافق كالكهرباء والغاز والمياه.

وقد ازدادت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات فى مصر على مر الفترة من 1882 – 1914 زيادة كبيرة نتيجة سياسة "الباب المفتوح" التى اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر، فبينما كانت تبلغ قيمتها 6.400.000 جنيه عام 1883 ، نجدها تقفز إلى 30.868.000 جنيه عام 1897 وتصل إلى 82.039.000 جنيه فى عام 1914 أى أنها زادت فى تلك الفترة إلى نحو ثلاثة عشر ضعفاً، وذلك بخلاف الأموال التى كان يستغلها أفراد من الأجانب فى تجارة القطن وفى تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة وهى مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها.

وقد أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح، وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ، مما أدى إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية، وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى، أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الاجتماعية الإنتاجية من إبطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقرب من الركود.

وأدى انخفاض مستوى الدخل القومى تحت الاحتلال، وتصدير الأرباح إلى الخارج ، وضعف القوى الإنتاجية إلى عدم خلق ظروف ملائمة لتراكم رأس المال الوطنى، وعلى الرغم من ذلك تجمع جزء من فائض الأموال فى أيدى حفنة من كبار الملاك الزراعيين تتمثل فى الأرصدة المودعة بالبنوك وفى عمليات المضاربة فى سوق الأوراق المالية – التى نشطت فى أواخر التسعينات ومطلع القرن العشرين وفى الإقبال المتزايد على شراء الأطيان الزراعية بصورة جعلت أسعارها ترتفع ارتفاعاً كبيراً فى الفترة ذاتها.

غير أن تراكم هذا القدر من رأس المال الوطنى لم يؤد إلى تدعيم الاقتصاد القومى، فقد بعثرت البورجوازية الزراعية المصرية هذه الأموال على الجرى وراء الأخذ بمظاهر المدنية الغربية، ومن ثم كان جانباً كبيراً من تلك الأموال ينفق فى المجال الاستهلاكي أضف إلى ذلك حرص هذا القطاع من البورجوازية على توسيع مساحة ما يملكه من أطيان زراعية باطراد، وعزوفه عن ارتياد مجالات جديدة لاستثمار الأموال تساعد على دعم قوى الإنتاج القومى فى مصر.

الحياة السياسية

دعم الاحتلال البريطانى وجوده فى البلاد عن طريق إقامة نوع من التوازن بين القوى الاجتماعية صاحبة المصالح الاقتصادية فى البلاد، فاحتضن طبقة كبار الزراعيين ، وحرص على أن يظل التوازن قائماً بين شرائحها المختلفة: الذوات (الأتراك)، وأعيان المصريين (أو الفلاحين كما كانوا يسمونهم) ليتمكن الاحتلال من أن يلعب دور الحكم بين بعضها البعض، فلم يسمح لإحدى تلك القوى بأن تحيد عن الخط الذى رسم لها، أو أن تتحد مع بعضها البعض فى عمل موجه ضد الاحتلال. وحين دخل الإنجليز مصر، كان الذوات الأتراك لا يزالون يتربعون على قمة الجهاز الحكومى، فمنهم النظار ورؤساء الدواوين والحكام، ولم يكن بين هؤلاء إلا نفر قليل من المصريين الذين استفادوا من السياسة التعليمية التى انتهجها كل من محمد على وإسماعيل، وأتاح لهم تعليمهم فرصة التقلب فى وظائف الحكومة وهيأ لهم ارتباطهم بالذوات وأصهارهم إليهم فرصة ارتقاء المناصب الكبرى.

وقد أبقى الاحتلال على الذوات، واستعان بهم فى الوظائف الكبرى لتمرسهم بتلك الأعمال، وحتى يحين الوقت الذى ينشئ فيه الاحتلال كوادر إدارية جديدة من أبناء الذوات والأعيان تحل محل هؤلاء فى تولى المناصب الإدارية الكبرى.

ورغم لجوء الاحتلال إلى الاستعانة بالذوات، فإنه وضع حداً لنفوذهم بتعيين عدد من المستشارين والمفتشين الإنجليز فى النظارات المختلفة كان بيدهم وحدهم الحل والعقد، ويرجع تمسك الاحتلال بالعناصر التركية الحاكمة إلى أن هذه الفئة لم تكن لها جذور متينة فى المجتمع المصرى فهى تضم أخلاطاً من الأتراك والجراكسة والأرمن والشوام

والأتراك وغيرهم ممن كانوا يتعالون على المصريين ويحتقرونهم، وينظرون إليهم نظرة المتبوع للتابع، ولا يرون فيهم إلا أدوات خلقت لتخدمهم وتوفر لهم الحياة الرغدة اللينة، ومن ثم أصاب المصريين من مظالمهم الشيء الكثير، وغرس ذلك كراهيتهم فى قلوب المصريين، ولذا فإن سيطرتهم على مراكز السلطة تضمن نجاح سياسة الاحتلال، لأن أزمة الثقة التى احتدمت بينهم وبين المصريين تجعل انضمامهم إلى أبناء البلاد فى أى عمل وطنى يوجه ضد الاحتلال أمراً مستبعداً.

ورغم ميل الذوات إلى الدولة العثمانية، فإنهم كانوا حريصين على أن لا يتعدى الباب العالى على امتيازات أسرة محمد على ولي نعمتهم – لأن عودة مصر إلى وضعها السابق على عهد محمد على يقضى على ما اكتسبوه من وضع ممتاز فى البلاد، ومن ثم لا يجدون حرجاً فى التعاون مع الإنجليز ما دام الخديوى يركن إليهم فى تدعيم سلطته وإن بقيت عواطفهم مع الدولة العثمانية.

غير أنهم يحاولون مقاومة اتجاه الإنجليز إلى زيادة نفوذهم فى الإدارة وإلى مزاحمتهم فى السلطة، فيرفعون من وقت لآخر إصبع المعارضة فى وجه الإنجليز، إذ يستقيل محمد شريف باشا من رئاسة النظار احتجاجاً على سياسة إخلاء السودان (1884)، ويصطدم رياض باشا بالمستشار القضائى الإنجليزى (1891)، ويقاوم نوبار باشا المستشار الإنجليزى لنظارة الداخلية ويحاول تحديد سلطاته (1894).

أما الأعيان المصريين، فلم يتجه الاحتلال إلى إشراكهم فى الحكم بصورة جدية إلا فى وقت متأخر، واكتفى بما أعطى لهم فى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو 1883 ، الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية هى: (مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية) وقنع الأعيان بنصيبهم من المشاركة فى إدارة أمور البلاد من خلال تلك المجالس، وأخذوا يلعبون دورهم فى الحياة السياسية – خلال السنوات العشر الأولى من عهد الاحتلال – فى حدود ما كفله لهم القانون الأساسى من حقوق ومن ثم صرفوا جهودهم إلى الذب عن مصالحهم خاصة ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصات العمد.

لذلك ران الركود على الحياة السياسية المصرية طوال العقد الأول من عهد الاحتلال، فلم يرتفع فيه صوت بالمعارضة، سوى صوت بعض الذوات الذين استهوتهم فكرة الجامعة الإسلامية، فأسسوا جريدة "المؤيد" عام 1889 للترويج لها، ولتنتقد بحذر شديد سياسة الاحتلال، وترد على مزاعم جريدة "المقطم" لسان حال الاحتلال.

وبوفاة الخديوى توفيق وتولية ابنه عباس حلمى (8 يناير 1892) تغير الموقف فقد كان الخديوى الجديد لا يريد أن يكون دمية فى يد الاحتلال، وتطلع إلى مزاولة صلاحياته كاملة، لذلك لم يرتح لسلوك مصطفى فهمى رئيس مجلس النظار فأقاله (15 يناير 1893) وأسند الوزارة إلى حسين فخرى (ناظر الحقانية فى وزارة رياض) ولم يستشر "كرومر " فى هذا التعيين كما جرت بذلك العادة المتبعة من قبل فى عهد والده توفيق، واكتفى بأن أبلغه بقرار تشكيل الوزارة بعد أن شكلت بالفعل، وكان الأمر بمثابة انقلاب سياسى أحدث أثراً كبيراً فى الشعب، وبعث الأمل فى نفوس الجماهير مما زاد الخديوى الشاب تمسكاً بموقفه، وأخيراً اضطر أن يقبل حلاً وسطاً بناء على نصيحة قناصل الدول، فأقال وزارة حسين فخرى وكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة (فى 19 يناير)، وكان هذا الحل كسباً فى حد ذاته، إذ استطاع عباس الثانى أن يقيل مصطفى فهمى الممالئ للاحتلال.

وترتب على تلك الأزمة أن اشتعل حماس الشعب والتف حول الخديوى كذلك كان من نتائج الأزمة اتجاه الخديوى إلى تقوية علاقاته مع السلطان العثمانى – باعتباره صاحب السيادة على مصر – ليتخذ من هذا الوضع القانونى سلاحاً يشهره فى وجه الاحتلال وكان لذلك أكبر الأثر فى توجيه الحركة الوطنية صوب الجامعة الإسلامية.

ولكن الإنجليز لم يتركوا الموقف يفلت من أيديهم إذ كان لابد من إعادة الخديوى إلى حظيرة الطاعة والخضوع لمشورة المعتمد البريطانى، وهيأت لهم الظروف الفرصة المواتية فيما عرف بأزمة الحدود (يناير 1894) فقد زار الخديوى الوجه القبلى ووصل إلى وادى حلفا حيث استعرض فرقة من الجيش المصرى وأبدى بعض الملاحظات على نظام الجند فعد "كتشنر" (سردار الجيش المصرى) هذه الملاحظات إهانة له ولضباطه الإنجليز وقدم استقالته من منصبه وأبلغ "كرومر" بذلك، فأرسل الأخير إلى الحكومة البريطانية يستشيرها فيما يجب عمله وكان ردها أن يطلب من الخديوى إصدار أمر يومى

بشكر السردار وامتداح عمل الضباط الإنجليز العاملين بالجيش المصرى وذلك قبل أن يسمح لقطاره الخاص بدخول القاهرة، فبادر رياض إلى نصح الخديوى بضرورة إصدار الأمر المطلوب، واستسلم عباس لهذه النصيحة، وبذلك قضى على نفوذه بالجيش المصرى، وبدأ يتراجع عن خطة مواجهة الاحتلال بصورة مباشرة تعرضه للوقوع فى أزمات جديدة قد تكلفه عرشه.

وهكذا حين استقال رياض باشا (16 أبريل) بسبب موقفه أثناء أزمة الحدود، أسند الخديوى الوزارة إلى نوبار، واشترك مصطفى فهمى – ربيب الإنجليز – فى تلك الوزارة كناظر للحربية وكان أول عمل للوزارة الجديدة تعيين السيرالدون "جورست" مستشاراً للداخلية، وبذلك تحققت سيطرة الإنجليز على جهاز الأمن والإدارة المحلية، لأن سلطة المستشار الجديد امتدت إلى تعيين المديرين ومأمورى المراكز والعمد.

وحين استقالت وزارة نوبار (نوفمبر 1895) قبل الخديوى عودة مصطفى فهمى إلى رئاسة مجلس النظار، واستمرت وزارته حتى نوفمبر 1908، واستطاع الاحتلال أن ينفذ فى عهدها سياسته دون أن يلقى من الخديوى أدنى معارضة، فوافقت الحكومة المصرية على تجريده حملة لاسترداد السودان بقيادة كتشنر (12 مارس 1896)، ووقعت مع بريطانيا اتفاقية الحكم الثنائى للسودان (9 يناير 1899).

غير أن موقف المعارضة للاحتلال الذى أبداه الخديوى عباس الثانى فى بداية حكمه ساعد على ظهور روح المعارضة فى مجلس شورى القوانين الذى خرج عن إطار الاهتمام بكل ما يسمى مصالح كبار الملاك بصورة مباشرة وأخذ يبدى اهتماماً ملحوظاً بالأمور السياسية، وبدأ يعترض على الميزانية – للمرة الأولى فى ديسمبر 1893 وطالب بتخفيض ضرائب الأطيان وعشور النخيل والدخولية وتعميم التعليم.

ورد رياض باشا رئيس النظار على اعتراضات المجلس بخطاب عدد فيه إنجازات الحكومة فى مجال الرى وأشار إلى قيامها بإلغاء بعض الضرائب الشخصية، ونصح أعضاء المجلس بالاعتدال والاستقامة.

وأرادت سلطات الاحتلال أن تلقن مجلس شورى القوانين درساً يجعلهم يعرفون حدودهم، فكان حادث الرقيق (يوليو 1894) الذى اتهم فيه على باشا شريف رئيس المجلس ومحمد الشواربى باشا عضو المجلس مع إثنين آخرين من كبار الموظفين الذوات، ولكن ذلك لم يفت فى عضد المجلس الذى استمر يعارض سياسة الحكومة، ويعترض على الاعتمادات المالية المخصصة لمواجهة نفقات جيش الاحتلال، وبلغ فى معارضته حد تأنيب الحكومة لإغفالها شأن الجيش المصرى.

ولكن روح الخضوع والاستسلام والقنوط التى أصابت البلاد بعد انسحاب فرنسا من "فاشودا" (1898) وإبرام اتفاقية السودان (1899)، كان لها صداها على موقف المعارضة السياسية للاحتلال الذى كان يتخذه الخديوى وبعض الذوات والأعيان، فلم يعد مجلس شورى القوانين يبدى ملاحظات تفصيلية على الميزانية كما كان يفعل من قبل، كذلك كان لهذا التطور أثره على اتجاه الحركة الوطنية ذاتها التى كانت تعتمد – حتى ذلك الوقت – على الاستفادة من تضارب المصالح بين إنجلترا والقوى الأوروبية المناوئة للوجود البريطانى فى مصر، واتجه مصطفى كامل إلى الاهتمام بتعبئة الجماهير المصرية لمناهضة الاحتلال، داعياً إياها إلى الاعتماد على جهودها الذاتية وحدها، فبدأ ينادى (منذ أكتوبر 1900) بضرورة إقامة مجلس نيابى يحقق مشاركة الأمة مشاركة حقيقية فى إدارة أمور البلاد – وكرر الدعوة فى نوفمبر 1902 حين طالب بأن يكون للمجلس النيابى السلطة التشريعية الكاملة، لأن بقاء السلطة المطلقة فى أيدى الحكام يلحق الضرر بالبلاد، ورأى (مارس 1904) أن تحقيق الحكم النيابى يعد خطوة كبرى فى طريق الاستقلال.

ويبدو أن الخديوى كان راضياً – فى تلك المرحلة – عن حركة المطالبة بالدستور، ثم ما لبث أن رأى أن لا ينفرد مصطفى كامل بهذه الدعوة، فأشرك رجله الشيخ على يوسف "صاحب المؤيد" فى تلك الحركة، إذ نجد الأخير يعرض على الجمعية العمومية (فبراير 1904) اقتراحاً بمطالبة الحكومة بإنشاء مجلس نيابى فطلب الأعيان من أعضاء الجمعية تأجيل النظر فى هذا الاقتراح.

على أن حركة المطالبة بالدستور ما لبثت أن ضعفت نتيجة موجة اليأس التى شملت البلاد بعد توقيع الوفاق الودى (1904) التى أطلقت فرنسا بمقتضاه يد إنجلترا فى مصر،

وانصرف الخديوى عن تأييد الحركة الوطنية ومال إلى الاحتلال بصورة سافرة، وأخذ الذوات والأعيان يتحينون الفرص لإبداء ولائهم للاحتلال بعدما انفردت إنجلترا بمصر، وبعد أن أصبح واضحاً أن سلطات الاحتلال ستوجه جل اهتمامها إلى تصفية المعارضة السياسية.

ولم يبقى فى ميدان المعارضة السياسية سوى بعض الأعيان وأبناء (الطبقة الوسطى) تلك الطبقة التى نمت مع نمو المدن المصرية نتيجة التطور الذى لحق بمجتمع المدينة منذ مطلع القرن التاسع عشر، حين قام محمد على بهز دعائم النظام الاقتصادي والاجتماعى القديم، وما تبع ذلك من اضمحلال شأن طوائف الحرف – التى كانت دعامة مجتمع المدينة – وتلاشيها مع نهاية القرن التاسع عشر، ولم يتح نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على فرصة قيام بورجوازية محلية تعمل بالتجارة والصناعة وتدفع عجلة التطور فى مجتمع المدينة، وحين انتهى عهد محمد على وانتهت بانتهائه سيطرة الدولة على الأمور المالية بإبطال الاحتكار وإطلاق حرية التبادل التجارى، فكانت الطبقة الوسطى المصرية عاجزة تماماً عن دخول الميدان لتحل محل الدولة، فاضطرت أن تترك الميدان فسيحاً أمام الرأسمالية الأوروبية التى كانت تتطلع إلى السيطرة على الأسواق فيما وراء البحار لضمان تصريف منتجاتها واستثمار ما تراكم لديها من أموال استثمارا مجزياً بعيداً عن مجالات المنافسة التى حفلت بها القارة الأوروبية.

لذلك لم تتح الفرصة لمجتمع المدينة فى مصر لينمو نمواً طبيعياً على نحو ما حدث بالنسبة لمجتمع المدينة فى أوروبا، وإنما كان نمو المدن المصرية مرتبطاً برغبة خلفاء محمد على – وخاصة إسماعيل – فى الأخذ بمظاهر المدنية والعمارة الأوروبية، وإلى هذا السبب يعزى ما أصاب القاهرة والإسكندرية من تطور ونمو منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما قبيل الحرب الأولى، فكانتا تضمان (وفق إحصاء 1907) نحو 60 % من جملة سكان المدن الرئيسية التى يربو تعدادها على 20 ألف نسمة.

كما ترتب على التحول الذى طرأ على الإنتاج الزراعى من حيث زيادة الاهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية، وما نتج عن ذلك من تغيير نظام السوق، ازدهار بعض المراكز التجارية فى الريف المصرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مثل: طنطا

والمنصورة ودمنهور وبلقاس فى الدلتا، وبعض مدن مصر الوسطى كالفيوم وبنى سويف والمنيا، ومدينة إسنا بالصعيد، وقد ارتفعت نسبة تعداد سكان المدن المصرية إلى التعداد العام للسكان فى البلاد من 9.5% عام 1821 إلى 12.8% عام 1883 إلى 14.3% عام 1907.

وأدى نمو المدن وازدهارها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى نشوء (طبقة وسطى) مصرية ضمت أولئك الذين انحدروا من أصول ريفية ونالوا حظاً من التعليم مكنهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً فى أجهزة الحكم، واتصلوا بالغرب إما من خلال البعثات التعليمية أو من خلال من احتكوا بالمجتمع الغربى وعبروا عن أفكاره مثل رفاعة رافع الطهطاوى، وإلى جانب هؤلاء كان هناك المهاجرون السوريون الذين قامت على أكتافهم الصحافة والإدارة والتجارة، وبعض الملاك الزراعيين الذين أقاموا بالمدن اعتماداً على ريع أطيانهم.

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء تتصدر قيادة الطبقة الوسطى وتعبر عن مصالحها، وقد كان هؤلاء فى الغالب من أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين اعتنى ذووهم بتعليمهم فى المدارس بمصر والخارج لتأهيلهم لتولى مناصب الدولة، فاختار بعضهم ممارسة المهن الحرة، بينما التحق البعض الآخر بالوظائف الحكومية، فقد كان هؤلاء رغم انحدارهم من أصول ريفية يمثلون مصالح سكان المدن، ويسعون إلى زيادة فاعليتهم عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم وجعله ميسوراً لقطاع كبير من المصريين، ومن ثم كان اهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية والمطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب، ومنح الأمة دستوراً على النمط الأوروبى.

وكانت الطبقة الوسطى دعامة نضال الحزب الوطنى تحت زعامة مصطفى كامل، الذى اهتم بتنظيم المثقفين فأسس "نادى المدارس العليا" (ديسمبر 1905) ليجمع شمل الطلاب والخريجين حول الحزب الوطنى، ونجح هؤلاء فى تنظيم إضراب مدرسة الحقوق (فبراير 1906) الذى كان بمثابة احتجاج على سياسة الاحتلال التعليمية، وبلغ نشاط الحزب الوطنى ذروته خلال حادث طابه (1906) وحادث دنشواى (يونيو من نفس العام)

إذ استطاع أن يعبئ الشعور الوطنى ضد الاحتلال، ويجمع حوله صغار الملاك والفلاحين والحرفيين بالإضافة إلى التجار والمثقفين واشتدت حملة مصطفى كامل على الاحتلال فى داخل البلاد وخارجها حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى تعديل سياستها فى مصر بالعدول – تدريجياً – عن سياسة الشدة، وإشراك العناصر المصرية من مثقفى الأعيان فى الحكم فكان تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف (أكتوبر 1906)، ثم تبع ذلك استقالة كرومر (مايو 1907).

وترتب على تلك التطورات تحول كبير فى مسيرة الحركة الوطنية، فأخذت الاتجاهات السياسية المتباينة تنظم نفسها فى شكل أحزاب سياسية تعبر عن وجهة نظرها فى القضية الوطنية، فأعلن مصطفى كامل تأسيس الحزب الوطنى بصفة رسمية (فى 22 أكتوبر 1907) كرد فعل لتأسيس حزب الأمة، بعدما ظل اسمه علماً على الحركة الوطنية منذ 1894، وكان يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى، أما حزب الأمة فكان يعبر عن مصالح الأعيان الذين أصدروا "الجريدة" لتعبر عن مصالحهم وتنطق باسمهم (يوليو 1907)، وقد أعلن تأسيس الحزب فى 21 سبتمبر 1907، وتزعمه حسن باشا عبد الرازق، ونظم المرتبطين بالقصر أنفسهم فى (حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية) برئاسة الشيخ على يوسف (9 ديسمبر 1907).

وإلى جانب هذه الأحزاب الثلاث، قامت جماعات سياسية انتظمت العناصر الطفيلية التى لم يكن لها وزن سياسى فى البلاد والتى ربطت مصيرها بالاحتلال كبعض مثقفى الذوات الأتراك والشوام والأقباط ممن تربوا فى المعاهد الأوروبية وأسندت إليهم سلطات الاحتلال بعض الوظائف الكبرى، فتكون "الحزب الوطنى الحر" برئاسة وحيد بك الأيوبى (5 يوليو 1907) ليعبر عن مصالح هؤلاء، كما أسس بعض أثرياء الأقباط المرتبطين بالاحتلال "الحزب المصرى" بزعامة أخنوخ فانوس (2 سبتمبر 1907)، واهتمت هذه الأحزاب بتحديد موقفها من قضيتى الاحتلال والدستور من وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التى كانت تلك الأحزاب تعبر عن مصالحها.

أما بالنسبة لقضية الاحتلال، فقد ذهب (حزب الأمة) إلى الاعتدال فى مواجهة المحتلين وعدم معاداتهم بحجة أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة قضية الاحتلال وأن الاستقلال لا ينال

إلا بالتدريج، وبعد أن تتهيأ البلاد له بالنهوض بالتعليم وترقية الزراعة مع عدم إغفال الصناعة والتجارة.

ورأى "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" أن حل قضية الاحتلال يكون فى الاعتماد على الوعود والتصريحات التى بذلتها بريطانيا عند قيامها باحتلال مصر، ومطالبتها بالوفاء بها مع التمسك بالسيادة العثمانية وتأييد سلطة الخديوى فى حدود الحقوق التى كفلتها له الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى.

أما "الحزب الوطنى" فقد أصر على الجلاء ورفض الاحتلال مع التمسك بالسيادة العثمانية فى حدود الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى.

ورأى "الحزب الوطنى الحر" أن الخير يكمن فى مسالمة الإنجليز إذ أن المصلحة الحقيقية لمصر تقتضى الاعتماد على عدالة إنجلترا فى جميع شئون البلاد المادية والمعنوية، كما ذهب الحزب إلى مسالمة جميع الأجانب المقيمين بمصر وقبول التعايش معهم.

ورأى "الحزب المصرى" أن تنظم علاقة مصر بإنجلترا فى شكل معاهدة تتيح للمصريين إدارة الأمور الداخلية للبلاد تحت الحماية البريطانية وتضمن مصر سلامة المواصلات البريطانية إلى الهند فى مقابل أن يتعهد الإنجليز بالمحافظة على استقلال البلاد والدفاع عنها ضد الدول الأجنبية.

وعلى حين وقفت الأحزاب المعبرة عن العناصر الطفيلية المرتبطة بالاحتلال موقف الرفض التام لفكرة الدستور، واتخذ "حزب الأمة" موقفاً وسطاً، فطالب بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بالشكل الذى يجعل الآراء التى تبديها هذه المجالس ذات وزن فى مسائل الرى والقضاء والتعليم حتى يمكن الوصول – تدريجياً – إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية، ويرى أن للأعيان النيابة الطبيعية عن الأمة بحكم كونهم "رؤساء العائلات" ومن ثم فمن حقهم أن يشتركوا مع الحكومة فى إدارة أمور البلاد وفى ذلك إشارة ضمنية على أن يقتصر حق الانتخاب على فئة الأعيان من كبار الملاك.

أما "الحزب الوطنى" فقد أصر على المطالبة بالدستور على النمط الغربى الليبرالى وبقانون انتخاب يحقق تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقياً، ولذلك كان طبيعياً أن يتصدر الحزب الوطنى حركة المطالبة بالدستور وأن يحمل لواء حركة التحرر الوطنى.

لذلك وجه الاحتلال نشاطه المعادى للحركة الوطنية صوب الحزب الوطنى، ومن أجله أعاد العمل بقانون المطبوعات فصادر صحفه وطارد كتابه، واستغل حادث اغتيال بطرس غالى 1910 وما ترتب عليه من حوادث الفتنة ليصفى الحزب الوطنى تصفية فعلية فيلقى بكوادره فى السجن ويدفع زعيمه محمد فريد إلى مغادرة البلاد (1912) ليواصل نضاله الوطنى فى المنفى.